بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة
دراسة حالة " قطاع غزة " 1996-2010

Funding role of civil society organizations in Sustainable agricultural development
Case Study "Gaza Strip" 1996 -2010

إعداد الطالب

غسان عيد إسماعيل أبو منديل

إشراف الدكتور

علاء الدين عادل محمد الرفاتي

الأستاذ المشارك بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

شوال -1432هـ / سبتمبر 2011 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا "

صدق الله العظيم

(النساء: آية 113)

" تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ودراسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة، وبذله إلى أهله قربة "

الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه

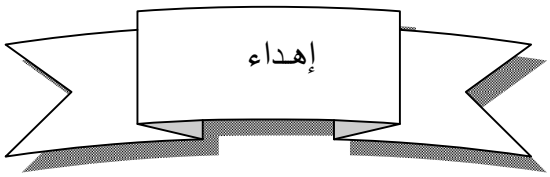

إلى الثوار في كل بقاع الأرض في سوريا واليمن وليبيا و مصر وفلسطين...

إلى الأسرى في سجون الاحتلال...

إلى روح والديّ ...

يتقبلهما الله لديه بحسن القبول...

إلى من قضيت معهم أصعب الأوقات وأحلى الذكريات إسماعيل، توفيق، مفيد، سلوى، آمنة...

إلى زوجتي وابني محمد حفظكم الله تعالى من كل مكروه...

إلى أساتذتي الأفاضل / أدامكم الله مشاعل للنور...

إلى زملائي في قسم الاقتصاد/

كل التقدير والاحترام لجهودكم العظيمة...

أُهدي هذا البحث المتواضع، راجيةً من الله القبول

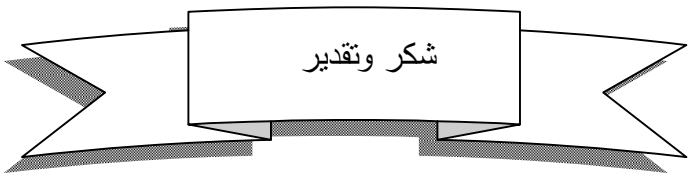

بداية الشكر لله تعالى الذي وفقنا إلى ما وصلنا إليه، وما كان لنا ذلك إلا بتوفيقه تعالى، فله الشكر والحمد صاحب المنة والفضل علينا، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا.

وا ٍنـــه مـــن دواعـــي ســـروري أن أتقـــدم بالشـــكر والتقـــدير إلـــى أســـتاذي الفاضـــل الدكتور/ علاء الدين الرفاتي الذي أشرف على رسالتي، ولم يأل جهداً في تقديم النصح والإرشاد.

والى أستاذي الدكتور/ معين رجب، والدكتور/ سيف الدين عودة ، الدكتور/ سمير صافي.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل:

الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم مقداد

والدكتور/ خليل أحمد النمروطي

وأتشرف بهم لمناقشة البحث وا ٍثرائه من خلال إبداء ملاحظاتهم وتقديم مقترحاتهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساهم وساند في إتمام وا ٍنجاح هذه الدراسة طارق ثابت، إياد أبو منديل، خالد العيلة، نائل سيسالم، زكي القيشاوي و آخرين...

للجميع مني كل الشكر والتقدير والعرفان،،،

قائمة المحتويات

الآية القرآنية ..... ب
أثر ..... ج
إهداء ..... د
شكر وتقدير ..... هـ
قائمة المحتويات ..... و
قائمة الجداول ..... ح
قائمة الأشكال ..... ي
قائمة الملاحق ..... ك
ملخص الدراسة ..... ل
ABSTRACT OF THESIS ..... م
1. الفصل الأول:- الإطار العام للدراسة 1
1-1 مقدمة 2
2-1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: 2
3-1 فرضيات الدراسة: 3
4-1 أهداف البحث: 4
5-1 أهمية البحث: 4
6-1 متغيرات الدر اسة: 5
7-1 منهجية الدراسة: 5
8-1 حدود الدراسة: 5
9-1 الدراسات السابقة: 6
1-9-1 الدراسات المحلية 6
1-9-2 دراسات العربية 10
1-9-3 الدراسات الأجنبية 14
10-1 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:- 16
11-1 صعوبات الدراسة 16
2. الفصل الثاني:- مفاهيم حول التنمية الزراعية المستدامة 18
مقدمة: 19
1-2 تعريف الزراعة: 19
2-2 التنمية الزراعية 19
3-2 الإسلام والتنمية الزراعية: 20
4-2 الزراعة في الفكر الاقتصادي 22
5-2 التنمية المستدامة الزراعية : 29
6-2 التنمية الريفية المتكاملة: 33
7-2 مكانة التنمية الريفية والزراعية المستدامة 34
8-2 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية: 36
9-2 العوامل الفاعلة التي تساهم في تحقيق عملية التنمية الزراعية المستدامة : 38

الخاتمة **39**
3. الفصل الثالث:- تمويل التنمية الزراعية المستدامة **40**
مقدمة **41**
3-1 دور التمويل في التنمية: **41**
3-2 مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني: **45**
3-3 دور منظمات المجتمع المدني في تمويل القطاع الزراعي **52**
3-4 خاتمة **63**
4. الفصل الرابع:- التنمية الزراعية في قطاع غزة **64**
مقدمة **65**
4-1 واقع الاقتصاد الفلسطيني: **65**
4-1-1 البطالة: 66
4-1-2 الفقر: 67
4-1-3 الميزان التجاري الفلسطيني 68
4-1-4 الخسائر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير: 68
4-2 القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية: **69**
4-3 القطاع الزراعي في قطاع غزة **71**
4-4 هيكلية القطاع الزراعي في قطاع غزة **77**
5-4 مؤشرات التنمية الزراعية: **85**
6-4 تحديات التنمية الزراعية في قطاع غزة : **89**
7-4 الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية وموقع القطاع الزراعي منها : **91**
8-4 الخاتمة: **99**
5. الفصل الخامس:- العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية **100**
المقدمة: **101**
5-1 منهجية الدراسة : **101**
5-2 مجتمع الدراسة[0]: **102**
5-3 منهج البحث في الاقتصاد القياسي: **103**
5-3-1 تحديد النموذج 104
5-4 اختبار فرضيات الدراسة: **107**
5-5 الخاتمة **122**
6. الفصل السادس:- النتائج والتوصيات **123**
6-1 النتائج: **124**
6-2 التوصيات: **126**
المراجع **128**
الملاحق **138**

قائمة الجداول

جدول (2-1): الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة 29
جدول (2-2): خصائص أنواع البلدان الثلاثة، 2005 36
جدول (3-1): إجمالي التسهيلات القطاع العام والخاص ونصيب الزراعة منها 46
جدول (3-2): توزيع المنظمات الدولية والأجنبية المانحة العاملة في قطاع غزة حسب بلد المنشأ : 50
جدول (3-3): منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة 54
جدول (4-1): نسبة التغير في القيمة المضافة للانشطة الاقتصادية خلال عام 2010 66
جدول (4-2): أبرز المؤشرات التي تدخل ضمن تركيب الحساب الجاري خلال الفترة (2004 –2010).....68
جدول (4-3): توزيع خسائر حرب الفرقان(الرصاص المصبوب) المباشرة للاقتصاد الفلسطيني 69
جدول (4-4): حصة الزراعة من الإنتاج المحلي الإجمالي وحصة الزراعة من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية ..70
جدول (4-5): الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالى بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2000–2009) بالمليون دولار قيمGDP. محسوب على سنة الأساس.2004 71
جدول (4-6): عدد الحيازات الزراعية في الاراضي الفلسطينية حسب النوع والمنطقة 2010 72
جدول (4-7): معدل المساحة الأرضية المزروعة في الحيازات النباتية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 2010 72
جدول (4-8): يوضح تقديرات الموازنة المائية لعام 2007 75
جدول (4-9): التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية من 2004–2010..... 76
جدول (4-10): قيمة الإنتاج النباتي بالألف شيكل في محافظات غزة في الموسم الزراعي 2009/ 2010 78
جدول (4-11): التغيرات الأساسية على إنتاج المحاصيل الحقلية في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004– 2010/2009.....79
جدول (4-12): التغيرات الأساسية على إنتاج الزهور والنباتات الطبية والعطرية في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004– 2010/2009 79
جدول (4-13): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004– 2010/2009 80
جدول (4-14): التغيرات الأساسية على إنتاج الخضار في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة والإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004– 2010/2009 81
جدول (4-15): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لأعداد الثروة الحيوانية –2010 2004.....81
جدول (4-16): كمية وقيمة الأسماك المصطادة بالأسعار الجارية محافظات غزة.....82
جدول (4-17): قيمة إنتاج عسل النحل بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية في محافظات غزة.....82
جدول (4-18): قيمة منتوج بيض المائدة في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009 83
جدول (4-19): قيمة منتوج لحوم الدواجن في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009 83

جدول (4-20): عدد الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة من الموسم الزراعي 2004-2005/2008-2009 ...83
جدول (4-21): قيمة منتوج الحليب والكميات في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009 84
جدول (4-22): قيمة الصادرات والواردات الزراعية لمحافظات غزة مع جميع الجهات من عام 2005 إلى عام 2010 بالألف دولار 85
جدول (4-23): قيمة الخسائر والأضرار المباشرة الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى (من 2000/9/28 م حتى 2008/12/26م.....90
جدول (4-24): قيمة الخسائر والأضرار غير المباشرة الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى (من 2000/9/28 م حتى 2008/12/26م 90
جدول (4-25): يوضح قيمة وأنواع الخسائر التي نجمت عن حرب الفرقان او الرصاص المصوب 91
جدول (4-26): الواردات الفلسطينية من مستلزمات الإنتاج في عامي 2007-2008 98
جدول (5-1): منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة وعينة الدراسة.....103
جدول (5-2): يوضح أهم متغيرات الدراسة من عام 1996-2010 105
جدول (5-3): يوضح برامج إستراتيجية التنمية الزراعية وزارة الزراعة فلسطين 118

قائمة الأشكال

شكل (2-1): علاقات التنمية الزراعية والريفية المستدامة بالأهداف الإنمائية للألفية 35
شكل (2-2): يوضح ذلك سبل التخلص من الفقر حسب برنامج الزراعة منأجل التنمية في البنك الدولي 37
شكل (2-3): أهم العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة..... 38
شكل (3-1): حلقة الفقر المفرغة 44
شكل (3-2): القطاع المالي الممول للقطاع الزراعي في فلسطين كما هو في 2010..... 46
شكل (3-3): يوضح توزيع قطاعات انشطة الجمعيات الدولية والجنبية العاملية في قطاع غزة 50
شكل (3-4): يوضح منظمات المجتمع المدني حسب (الباز،2000،ص20)..... 52
شكل (4-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2004-2010..... 65
شكل (4-2): معدل البطالة في الاراضي الفلسطينية عبر السنوات(2004-2010)..... 67
شكل (4-3): نسبة الفقر والفقر المدقع في الضفة الغربية – شكل (4-4)نسبة الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة (2009-2010)..... 68
شكل (4-5): يظهر الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي..... 77
شكل (4-6): قيمة الإنتاج النباتي في محافظات غزة في الموسم الزراعي 2009-2010 78
شكل (4-7): يوضح الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج الإجمالي 85
شكل (4-8): معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في قطاع غزة..... 86
شكل (4-9): إنتاجية العامل الزراعي في قطاع غزة..... 86
شكل (4-10): النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية..... 87
شكل (4-11): نصيب الفرد من الأراضي الزراعية 87
شكل (4-12): نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة 88
شكل (4-13): نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية..... 88
شكل (4-14): يوضح الواردات كمستلزمات إنتاج من إسرائيل 2008..... 98
شكل (5-1): يوضح الناتج الزراعي في قطاع غزة بالمليون دولار بالأسعار الجارية.....104
شكل (5-2): الأرقام القياسية لأسعار المنتج للزراعة وصيد الاسماك من عام 1997-2010 105
شكل (5-3): يوضح تطور حجم التمويل للمنظمات المجتمع المدني.....106
شكل (5-4): مصادر تمويل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 118

قائمة الملاحق

ملحق(1.3) أسماء المؤسسات الدولية العاملة في القطاع الزراعي في عام 2010 139

ملحق (3 –2) يبين اسم القطاع و نصيبه وعدد المستفيدين والممول..... 140

ملحق رقم(3–2–2)التمويل العربي والإسلامي للمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة..... 140

ملحق (3–3) اسماء منظمات المجتمع المدني الزراعية..... 141

ملحق (4–1) الإنتاج – الاستهلاك – الفجوة لمنتجات الخضار 2006–2007..... 143

ملحق (5–1) الدراسة العملية 144

ملخص الدراسة

هدف البحث إلى دراسة الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة في مجال التنمية الزراعية، حيث يعاني الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من الكثير من القيود والتحديات. وكذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل المتاحة للقطاع الزراعي الفلسطيني، وعلى واقع منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة من حيث مجالات عملها وتمويلها للتنمية الزراعية. وقد تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي. **وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:-**

عدم ملائمة أولويات هذه المنظمات مع أولويات التنمية وتشكل فاقدا ينجم عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المنسجم مع أولويات التنمية الزراعية المحلية. ومن المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الزراعي في قطاع غزة بمقدار 1.07 % مع كل زيادة بمقدار 10% في حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية. ففي كل 10 مليون دولار تمويل مقدم من قبل هذه المنظمات يرفع الرقم القياسي لأسعار المنتج الزراعية ب 0.5%.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات:-

تطوير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وربط برامج منظمات المجتمع المدني في فلسطين ببرامج تنموية يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته وأولوياته التنموية. وضرورة إعداد المشاريع وفقا لأولويات التنمية الزراعية و الريفية ضمن الموارد المالية المتاحة. وا إصدار قرار ينظم التمويل الغير رسمي وا إصدار قانون التأمين الزراعي لتغطية المخاطر الطبيعية والكوارث. وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التنمية الزراعية .

Abstract of thesis

Funding role of civil society organizations in Sustainable agricultural development

Case Study "Gaza Strip" 1996 -2010

This thesis discusses the Funding role of civil society organizations working in the Gaza Strip; in the agricultural development field, where the Palestinian agricultural economy suffers from many limitations and challenges. The study aims to identify the sources of funding available for Palestinian agricultural sector، and to identify the reality of civil society organizations in the Gaza Strip that concern with agricultural activities، work in and finance agricultural development projects. The researcher used the descriptive analytical method. The study key findings were :

Lack of appropriate priorities of these organizations with the development priorities, and an unconscious result not the best use of available resources consistent with the priorities of local agricultural development . It is expected to increase the agricultural GDP in the Gaza Strip 1.07% with every increase by 10% in the size of the financing of civil society organizations for agricultural development. Each 10 million dollar funding provided by these organizations raise the agricultural producer price index increase by 0.5%.

And the researcher has a set of recommendations :

Development of the relationship between civil society organizations and the Palestinian National Authority, and converting programs of civil society organizations in Palestine to developmental programs, to ensure that all programs of the development organization are prepared according to the requirements of the community and its needs and development priorities . Needing to prepare projects in accordance to the priorities of agricultural and rural development within the available financial resources. Formulate a resolution that regulating the non-official financing and the issuance of the law of agricultural insurance to resist and eliminate the natural hazards and disasters , And encourage the private sector to invest in agricultural development

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

3-1 فرضيات الدراسة

4-1 أهداف البحث

5-1 أهمية البحث

6-1 متغيرات الدراسة

7-1 منهجية الدراسة

8-1 حدود الدراسة

9-1 الدراسات السابقة

10-1 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

11-1 صعوبات الدراسة

1-1 مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي في فلسطين أحد دعائم الاقتصاد الوطني، إذ يلعب دورا رئيسا في تحديد النمو الاقتصادي، من خلال وظيفته الرئيسة في إنتاج الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، وخلق فرص عمل، إلى جانب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ نسبة مساهمة الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي لعام 2010 (9.4%) في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011) و تبلغ نسبة العاملين في الزراعة لعام 2010 (9.6%) في قطاع غزة (وزارة الزراعة ،2010)

ويعاني الاقتصاد الزراعي الفلسطيني من الكثير من القيود والتحديات الهيكلية مثل محدودية الأراضي و الموارد الزراعية، وسيطرة الاحتلال على الموارد، وتقييدحركة التصدير و الاستيراد، والارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج، والفقر الريفي. (صبري،2008،ص1) ويثير هذا الأمر مرة أخرى قضايا الأمن الغذائي على المستوى الوطني في ظل غياب التخطيط الزراعي لفترة طويلة،واعتماد العديد من المزارعين على نوع واحد أو نوعين من المحاصيل،الأمر الذي يزيد من المخاطرة و المغامرة إذ إن التنويع الزراعي يضمن ثباتا في الأسعار،واستقرارا اقتصاديا اكبر من الاعتماد على زراعة صنف أو صنفين. (كرزم،1999،ص15)

وقد تبنت السلطة الفلسطينية إستراتيجية داعمة لتهيئة مناخ جاذب ومشجع للاستثمار الزراعي في العام 2007،ويعتبر الاستثمار الزراعي المحرك الرئيس لعملية التنمية الزراعية المستدامة، والسبيل الوحيد إلى تحقيق الأهداف المرجوة لأية إستراتيجية مستقبلية للتنمية الزراعية وزيادة معدلات النمو في الإنتاج الزراعي،(عبد اللطيف،2010،ص1)ونظرا للمتغيرات الخارجية التي تؤثر على قرارات الاستثمار الزراعي من الانتفاضة، والحرب،و الحصار، وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار الزراعي وعجز الحكومة عن الإيفاء بمستلزماتها، مما يدفع منظمات المجتمع المدني إلى حشد التمويل اللازم لتطوير هذا القطاع بصور ة مستدامة.

1-2 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تزداد الحاجة إلى التمويل الزراعي مع مرور الوقت نتيجة التطور التقني و ارتفاع تكاليف المدخلات في العملية الإنتاجية وانحسار الأراضي الزراعية مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان و شح المياه، والمخاطر التسويقية الناجمة عن الإغلاق المستمر للأراضي الفلسطينية، وقد طالب 26718 مزارع بتعويضات من وزارة الزراعة ناجمة عن تدمير الاحتلال الإسرائيلي لمزارعهم، وقد بلغت قيمة الأضرار 366.1 مليون دولار حتى نهاية عام 2008 م . (مكتب الرئيس لجنة حصر الأضرار والتعويضات،2008) وقد بلغت الخسائر المباشرة لقطاع الزراعة خلال حرب الفرقان في محافظات قطاع غزة نحو 218.2 مليون

دولار،(وزارة التخطيط،2010) وهذا يؤكد على وجود فجوة طلب للتمويل كبيرة، في ظل تمويل حكومي هامشي للقطاع الزراعي، إذ يشكل اقل من 1% من مجموع الموازنة.(وزارة المالية،2008) وفي غياب المناخ الاستثماري للقطاع الخاص، وقد قامت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بتقديم تسهيلات مصرفية بنسبة 2.2% من مجموع القروض والتسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية في عام 2010. (سلطة النقد،2010)

ويعد القطاع الزراعي الأقل استفادة من القروض الصغيرة المقدمة من قبل المنظمات والشركات غير الربحية،(صبري، 2008، ص 56) ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون، وانعكاسها في اتساع دائرة الفقر فمن المتوقع أن تستمر حاجة المزارعين لمساعدة جمعيات المجتمع المدني، وفي ضوء ما تقدم تتمثل **مشكلة هذه الدراسة في الآتي:**

ما هو الدور الذي يمكن أن تساهم به منظمات المجتمع المدني في توفير مصادر التمويل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟

ما هي الأولويات التي يجب إن تراعيها منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة ؟

ما هي العقبات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة ؟

1-3 فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية الزراعية المستدامة وبين الدور التمويلي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التنمية الزراعية المستدامة ووجود عقبات متعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني مثل توفر مستلزمات الإنتاج و الانتفاضة .
- ضعف الاهتمام بمراعاة أولويات التنمية الزراعية عند منظمات المجتمع المدني حيث تؤثر **سلبا** على التنمية الزراعية المستدامة .

1-4 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على برامج التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين ومؤشراتها .
- التعرف على مصادر التمويل المتاحة الحالية للقطاع الزراعي الفلسطيني.
- التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة من حيث مجالات عملها وتمويلها للتنمية الزراعية.
- بناء نموذج اقتصادي يمكن من خلاله التنبؤ في الإنتاج الزراعي والرقم القياسي لأسعار المواد الزراعية وصيد الأسماك.
- رسم السياسات المناسبة والملائمة من أجل تنظيم وتنسيق عمل منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة، وذلك لضمان أعمال هذه المنظمات إنما يندرج ضمن خطة علمية وموضوعية هدفها الأساسي هو تنمية زراعية مستدامة.
- تقديم مقترحات لتحسين تمويل منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة بما يخدم التنمية الزراعية المستدامة.

1-5 أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- توضيح أهمية منظمات المجتمع المدني في تمويل القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية وخصوصا في قطاع غزة .
- كما أن هذه الدراسة ستكون هامة لوزارة الزراعة من خلال مناقشة إستراتيجية التنمية الزراعية ومحاول وضع توصيات لتطويرها. وحساب مؤشرات التنمية الزراعية حسب المؤشرات الدولية .
- تركز الدراسة على مظاهر القوة و الضعف في تمويل منظمات المجتمع المدني لقطاعات التنمية الزراعية من أجل تبني سياسات وتصحيح عمل هذه المنظمات وتفعيلها .
- تبرز أهمية الدراسة للمانحين فيبناء برامج من خلال ربط برامجهم مع وأولويات التنمية الزراعية المحلية

1-6 متغيرات الدراسة:

1-6-1 المتغير التابع: التنمية الزراعية المستدامة (Y_t)

وتقاس بعدة مؤشرات:-

- حجم الإنتاج الزراعي
- الرقم القياسي لأسعار المنتج.

1-6-2 المتغير ات المستقلة:

- حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية(X_1)، وهو متغير كمي ،ويتوقع الباحث أن يكون إشارته **موجبة** .
- البيئة الداخلية، وأهم عامل هو تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعية (X_2) ، ويتوقع الباحث أن يكون إشارته **موجبة**
- البيئة الخارجية في قطاع غزة وباعتقاد الباحث إن الانتفاضة (X_3)،هي من أهم العوامل الخارجية،**وتؤثر سلبا** ، وهو متغير وهمي dummy .
- المتغير التابع في العام السابق هو الإنتاج الزراعي في العام السابق عوضا عن استخدام متغير الزمن حسب نموذج نيرلوف (Y_{t_1}).

فتصبح العلاقة المفترضة هي $\boldsymbol{y = f(Xi)}$

$$Yt=Co+C1\ (Yt_1)+C2\ (Xt1)+C3\ (Xt2) - C4\ (Xt3)+e$$

e = الخطأ العشوائي

C_4،، C_3، C_2، C_1،C_0 = معلمات النموذج

1-7 منهجية الدراسة:

الدراسة هي دراسة تطبيقية وتتناول الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، وسيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي و بناء نموذج اقتصادي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لتمويل منظمات المجتمع المدني .

1-8 حدود الدراسة:

يتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة ما بين (1996-2010).

يشمل الإطار المكاني للدراسة قطاع غزة، فلسطين .

1-9 الدراسات السابقة:

1-9-1 الدراسات المحلية

1-9-1-1 (سروجي، غزاونة، 2009،)

المساعدات الغذائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى البحث في أثر المساعدات الغذائية المقدمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية في فلسطين وخصوصا المؤشرات الزراعية ، وقد استخدمت المنهج الوصفي التحليلي للمساعدات الغذائية لفلسطين من عام 1988-2008 ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

للمساعدات الغذائية اثر سلبي طفيف على مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الزراعية.

حجم المساعدات الغذائية له علاقة طردية طفيفة مع الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية.

العلاقة بين حجم المساعدات الغذائية ونسبة الفقر هي علاقة طردية.

لا تتمتع العلاقة بين مستلزمات الإنتاج مع الرقم القياسي للأسعار بأي دلالة إحصائية.

و أوصت الدراسة بما يلي: التركيز على المساعدات ذات التوجه التنموي و التركيز على القطاع الزراعي الذي يلعب دورا هاما في تخفيف من الفقر، وتوسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالمساعدات الخارجية والمتوافرة لدى وزارة التخطيط والعمل على تحديتها بشكل مستمر.

1-9-1-2 (دراسة صبري، 2008)

تمويل القطاع الزراعي في فلسطين

و هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل القطاع الزراعي في فلسطين من كافه جوانبه، وخصائص الإنتاج الزراعي ومشاكله، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

انخفاض كل من(مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي، وتشغيل القوى العاملة، وحجم الصادرات الزراعية)، ويرتبط نجاح الزراعة في فلسطين بمدى نجاح القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية والإقليمية، وتراجع الإنتاجية الزراعية في فلسطين بسبب تراجع تعليم المزارعين وضعف مستوى الخدمات الإرشادية الزراعية، وتراجع القدرة التسويقية للمزارعين الفلسطينيين بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي .

وأوصت الدراسة بما يلي: إصدار قانون تأمين زراعي،و السماح لكل من التعاونيات والشركات الهادفة للربح والجمعيات الأهلية، بممارسة الإقراض الصغير تحت إشراف سلطة النقد.

تنظيم الدعم المقدم من الحكومة للتمويل الزراعي لكونه انتقائيا ومحدود القيمة منظمات تنظيم الدعم المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني لكونه مرتبطا بأجندات خارجية

1-9-1-3 (دراسة عورتاني ، 2008)

قطاع الزراعي في فلسطين الوضع الراهن ومتطلبات التطوير .

و هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في فلسطين من حيث التركيب القطاعي للزراعة، وظروف الإنتاج، ومسالك التسويق، والخدمات المساندة ودور منظمات المجتمع المدني فيه . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

انخفاض كل من(مساهمة قطاع الزر اعة في الناتج المحلي، وتشغيل القوى العاملة، وحجم الصادرات الزراعية)، ويعتبر القطاع الزراعي اقل القطاعات الاقتصادية استخداماً للنظام المصرفي.

أن أفضل الخيارات للمزارعين في تمويل نشاطاتهم هو من خلال جمعيات التسليف الزراعية، أو بواسطة التمويل الإسلامي.

وأوصت الدراسة بما يلي: مواصلة الجهود الرامية لتخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق للسلع المصدرة ، وبذل جهود متواصلة لرفع مستوى الإنتاجية وتحسين الخدمات التسويقية ،وتوفير الدعم الفني والتمويلي المقدم من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

1-9-1-4 (أشتية ،2008)

واقع ومعطيات الزراعة في فلسطين .

هدفت الدراسة إلى تحليلواقع ومعطيات الزراعة في فلسطين ودور ها المستقبلي في تحقيق فاتورة الغذاء. وعن طرق تمويل الزراعة من قبل الممولين والمؤسسات المانحة، متناولة الاعتبارات السياسية وتداخل مواضيع الأرض والحياة والاستيطان. وتناقش مظاهر التهميش والتشويه في الزراعة الفلسطينية ، و في خطط التنميةومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

إن التوجه العام لدى المانحين هو لدعم المنظمات غير الحكومية خارج إطار مؤسسات السلطة.

مقدار الدعم الدولي لقطاع الزراعة ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى وهو مسيّ س.

وأوصت الدراسة بما يلي: بناء إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية المستدامة تعكس الحاجات والأولويات، وتكون مرجعيه للتنسيق بين المؤسسات والدول المانحة. وتحديث السياسات الزراعية من أجل دعم ومسانده القطاع الزراعي و زيادة استقطاب مزيد من الدعم الداخلي والخارجي للزراعة الفلسطينية.

1-9-1-5 (دراسة البنك الدولي، مركز بيسان للبحوث الإنماء، 2006)

دور وأداء المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في قطاع الصحة والتعليم والزراعة.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور هذه المنظمات في ثلاثة قطاعات الصحة والتعليم والزراعة وأداءها . فهي توفر معلومات منهجية حول عمل هذه المنظمات مع تحديد أمكان القوة والضعف واقتراح أساليب لتحسين مساهمتها في مجال تزويد الخدمات وعملية التنمية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

يتفاوت دور هذه المنظمات غير الحكومية بالقياس مع مزودي خدمات آخرين بشكل واضح وكبير. ويشكل دور المنظمات غير الحكومية في قطاع الزراعة إلى ما يقارب 53% والقطاع الخاص 17%. وتشكل الأسر التي تنتمي إلى مجموعة أقل من 1400 شيكل شهري ما نسبه من 50% _60% من مجموعة المستفيدين من التدريب المهني والخدمات الزراعية.

وأوصت الدراسة بما يلي: أن يكون هناك علاقة تشابكيه بين المنظمات غير الحكومية والسلطة في قطاع الزراعة. ويجب تفعيل وصول بعض المنظمات غير الحكومية إلى الفقراء والمناطق المهشمة ضرورة أن تسير وتستكمل المنظمات غير الحكومية بعض العمل في قضايا تحسين الموضوعية وتقيم الأثر.

1-9-1-6 (دراسة هندي، 2006)

عنوان الدراسة **دور المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزه في العملية التنموية .**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزه في العملية التنموية (قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان والإنشاءات والخدمات)، وعلاقة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية مع السلطة الوطنية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

ضعف التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى وكذلك مع السلطة سبب من أسباب فشل في تحقيق التنمية. ونقص التمويل وارتباط المنظمات غير الحكومية بأجندة الممول، والصراع على التمويل هي من أهم أسباب ضعف أداء هذه المنظمات مما أدى إلى ابتعادها عن المهام الأساسية التي يجب أن تقوم بها.

وأوصت الدراسة بما يلي: يجب زيادة التنسيق بين هذه المنظمات والمنظمات الأخرى والسلطة والقطاع الخاص. ويجب أن يرتبط عمل المنظمات الأهلية في فلسطين ببرامج تنموية منظمة ليتم أعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية.

1-9-1-7 (أبو جامع،2006)

رؤية مستقبلية لأداء القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال التحليل لديناميكيا البيانات الفترة 1980-2003

هدفت الدراسة **تقييم أداء القطاع الزراعي بالتحليل القياسي لبيانات السلسلة الزمنية من 1980- 2003** تستخدم دالة (كوب دوغلاس) للإنتاج الزراعي في فلسطين، وتربط بين الناتج الزراعي وكل من المساحة الزراعية وتكاليف مدخلات الإنتاج والعمالة الزراعية . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: الأثر المعنوي الايجابي للعمالة الزراعية على الإنتاج الزراعي في المدى الطويل.

الأثر المعنوي السلبي لتكاليف مدخلات الإنتاج على الإنتاج الزراعي في المدى الطويل.

يعتبر كل من تكاليف مستلزمات الإنتاج والعمالة الزراعية هما المحددان الرئيسان للإنتاج الزراعي الفلسطيني في المدى القصير.

وأوصت الدراسة بما يلي: إيجاد منظومة متكاملة من السياسات هدفت للتأثير على التكاليف بما يحسن أداء الإنتاج الزراعي مستقبلا.

1-9-1-8 (كرزم،1999)

"**نحو تنمية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات**"

هدفت الدراسة إلى مناقشة إستراتيجية زراعية بديلة ومعتمدة على الذات في فلسطين، ودور منظمات المجتمع المدني في تمويل وتنفيذ برامج تنموية زراعية ، ومظاهر التهميش والتشوه في البنية الإنتاجية بسبب عوامل داخلية وخارجية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تعمل منظمات المجتمع المدني الزراعية في سد الفجوات الخدماتية مثل:

استصلاح الأراضي، شق طرق زراعية، وتوفير الأشتال، وتدريب المهندسين الزراعيين، وتوفير المعلومات في الملجلات الزراعية وا ٍدارة المياه والمشاريع.

عدم فاعلية هذه النشاطات فعليا على الأرض،من حيث حجم الفئات المسهدفتة ومدى عدالة توزيعها.

تعاني هذه المنظمات قيودا مالية، وتعاني أيضا من نقص الكادر التنموي المدرب.

إن تجاهل وتهميش القطاع الزراعي ناتجان عن كونه مرتبطا أساسا بالأرض والمياه و بالتالي المانحين غير معنيين بتجاوز الاتفاقات الإسرائيلية_الفلسطينية التي أبقت السيادة على الأرض والمياه لإسرائيل

وأوصت الدراسة بما يلي: اعتماد النظام الإنتاجي الزراعي المجدي والمعتمد على الذات. ومشاركة المزارعين بصياغة خطط تطوير المنظمات الأهلية.

1-9-1-9 (دراسة دعيق ، 1986)

بعنوان دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية للأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى أبراز دور المنظمات الأهلية في تنمية الريف الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، حيث يتركز عمل المنظمات الأهلية المنتشرة في الريف الفلسطيني في مجالات الزراعة، حيث تقدم الخدمات المتنوعة للمزارعين من أجل النهوض بالقطاع الزراعي من الناحية الكمية وكذلك نوعية المنتجات . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

نشأت المنظمات الأهلية في الريف الفلسطيني من أجل سد الفراغ الذي تسبب به الاحتلال الإسرائيلي. وتعاني المنظمات الزراعية في الريف الفلسطيني من مشاكل متنوعة وخصوصا من مشاكل مالية متعددة.

وأوصت الدراسة بما يلي: بضرورة دعم هذه المنظمات للقيام بواجباتها وتحقيق أهدافها التنموية وزيادة التشبيك المؤسسي بين منظمات الأهلية لمنع ازدواجية الخدمات المقدمة من قبل هذه المنظمات .

1-9-2 دراسات العربية

1-9-2-1 (السمالوطي،2011)

دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني،

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على تطور المجتمع المدني في مصر وسماته. وكيف تتحدد أولويات المؤسسات المانحة؟اولى أي مدى تتوافق هذه الأولويات سواء مع احتياجات شركائها من منظمات المجتمع المدني بشكل خاص، أو مع أولويات الأجندات الإصلاحية المطروحة على بلادنا العربية بشكل عام؟ وكيف يمكن إعادة صياغة سياسات المؤسسات المانحة من أجل عطاء أكثر فاعلية في منطقتنا العربية؟ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

مستوى التمويل الوطني لا يفي باحتياجات منظمات المجتمع المدني سواء بسبب ضعف ثقافة العطاء.

استمرار تمويل منظمات المجتمع المدني للأنشطة الخيرية والإنسانية التي تتبنى حلولاً علاجية تسكينية للمشكلات الاجتماعية و الاقتصادية القائمة. ومازالت الأولويات الحاكمة لسياسات تمويل منظمات المجتمع المدني هي تلبية الاحتياجات العاجلة الملحة للمواطنين، وليس التصدي لقضايا التنمية على الأجل الطويل، لاسيما في ظل استمرار عدم تبلور رؤية واضحة لدور المجتمع المدني في قيادة التغيير.

التمويل الأجنبي له شروطه. وهو محاصر بخضوعه لموافقة الحكومات.

وأوصت الدراسة بما يلي: تحفيز المؤسسات الوطنية المانحة في دعم ومساندة منظمات المجتمع المدني من أجل أداء أكثر فاعلية واستقلالية.

تحقيق المزيد من الانحياز لدعم مشروعات وبرامج تنموية بشراكة حقيقية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تقوم على أساس من الثقة والمسئولية المشتركة.

(مصطفى، صديق،2010)

تقييم دور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي في مصر

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المؤسسات الزراعية وغير الزراعية في تدعيم الروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي في مصر. حيث يقدر عدد الجمعيات الأهلية حوالي 30 ألف جمعية في عام 2009. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن نسبة الجمعيات الفاعلة بها يقل عن 25% من العدد الإجمالي، كما أن ضعف البناء المؤسسي لتلك الجمعيات ومحدودية التمويل المتاح لها، يحول دون تحقيق آثار ملموسة بالنسبة للمهام التي تقوم بها في مكافحة الفقر وانحساره، مما يتطلب دمج الجمعيات الصغيرة.و انخفاض كفاءة أداء كل من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعيو الصندوق الاجتماعي وصندوق التنمية المحلية ومحدودية مساهماتهما في الجوانب التنموية. لم تستطع غالبية الجمعيات الأهلية القيام بدور تنموي في مجالات التنمية الريفية

يوجد بعض النماذج الفردية للجمعيات الأهلية الناجحة بالريف المصري، تجعل من تنمية رأس المال الاجتماعي، وخلق تنظيمات وتجمعات جديدة لصغار المزارعين والمنتجين على أسس تسهدفت مصالح المجموعات المسهدفتة وتحقق اقتصاديات السعة للمنتجات والمجالات التي تعمل بها.

وأوصت الدراسة بما يلي: تحديد الأدوار للجمعيات في المنطقة الواحدة لتلافي الازدواجية وانخفاض كفاءة الأداءوا إعادة تنظيم وهيكلة تلك الجمعيات،ووضع ضوابط للدعم الحكومي لهذه الجمعيات، وتسهيل الحصول على التمويل المحلي، وتشديد الضوابط على التمويل الخارجي. وتعديل المناخ التشريعي والمؤسسي الذي تعمل به على نحو يحقق إمكانيات التشابك فيما بينها في الاتجاه الذي يعمل على خلق فرص عمل ومجالات لتوليد الدخل وجذب الاستثمارات، وذلك من خلال إستراتيجية للتنميةالزراعية و الريفية المتكاملة على أن يمثل أحد ركائزها الأساسية تطوير وتدعيم وهيكلة المؤسسات الزراعية وغير الزراعية. تدعيم الفرص للروابط بين النشاط المزرعي وغير المزرعي في مصر يتطلب الأمر إصلاح الخلل المؤسسي في العلاقات المتبادلة بين مؤسسات التنمية الريفية، في إطار إعادة الهيكلة لتلك المؤسسات والتوسع في التصنيع الريفي الزراعي والغذائي.

1-9-2-2 (عبد اللطيف،2010)

"تقييم سياسة الاستثمار والتمويل الزراعي في مصر:المحددات –الحلول"

و هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر ، وسبل تطوير وتهيئة المناخ اللازم للاستثمار الزراعي . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تدني نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وخاصة من القطاع الخاص.

زيادة القروض الأجنبية نتيجة لضعف الاستثمار الأجنبي في مجال الزراعة.

تسهدفت المنح المقدمة من منظمات المجتمع المدني والمنح الأجنبية إلى مشروعات محددة سلفا.

أن مجمل المنح المقدمة إلى قطاع الزراعة لم يكن بالحجم الذي يمكنه أن يساهم بدرجة فعالة في تحقيق معدلات التنمية الزراعية المسهدفتة.

وأوصت الدراسة بما يلي: الاعتماد على النفس من خلال التنمية الذاتية من خلال زيادة الادخار الزراعي وزيادة الاستثمار الخاص في المشاريع الزراعية. وتفعيل عمل التعاونيات الزراعية، وزيادة التشبيك بين المنظمات الأهلية.

1-9-2-3 (شحاته،النعيم،2010)

بعنوان كفاءة **التمويل الحكومي المباشر بالقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية**

هدفت الدراسة تحليل التمويل الحكومي المباشر لتنمية القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية ، خلال الفترة 2003- 2008م حيث يتكون التمويل والدعم الحكومي الزراعي من أربعة مصادر هي القروض القصيرة والمتوسطة والإعانات التي يقدمها صندوق التنمية الزراعية والإعانات التي تقدمها وزارة الزراعة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تبين وجود فروق معنوية بين أنواع التمويل الحكومي المختلفة، كما وجدت فروق معنوية إحصائيا للتوزيع النوعي والمكاني لتلك القروض، بينما كان تأثير التفاعل بين العاملين غير معنوي.

بحساب الأهمية النسبية لمتوسط قيمة الأنواع المختلفة للتمويل الحكومي الزراعي خلال تلك الفترة تبين أن القروض متوسطة الأجل أتت في المقدمة وبفارق كبير عن باقي الأنواع تمثل نحو 75.5%. وتأتي إعانات الصندوق في المرتبة الثانية بنسبة 14.82%، ويليهما القروض قصيرة الأجل ثم إعانات وزارة الزراعة بمتوسط قيمة، بنسبة 5.42%، 4.25% على الترتيب.

وأوصت الدراسة بما يلي:

تعزيز الإنتاج بالقطاع الزراعي بما يسهم في تحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي و التنمية الزراعية ما يتناسب مع المساحات الزراعية المخدومة والمشروعات التي تسهم في استيعاب المزيد من العمالة وتحقق

زيادة في الناتج الزراعي. وضرورة ربط وتوجيه أنواع القروض بالمشروعات التي تستخدم التقنيات الحديثة التي تسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد الزراعية المتاحة والمحدودة.
زيادة نصيب أنواع القروض بالمشروعات التي تساعد على تحسين العمليات والخدمات التسويقية مما لها من أثر على زيادة القيمة المضافة للناتج الزراعي.و العمل على وضع صور وأشكال جديدة من الحوافز لدعم منتجي القطاع الخاص الزراعي في ظل توقع انخفاض الدعم المباشر بعد انضمام المملكة لاتفاقية التجارة العالمية.و إنشاء صناديق قومية لدعم القطاع الزراعي لمواجهة المشاكل الطبيعية والاقتصادية التي تواجهه المنتجين الزراعيين.

1-9-2-4 (عبد الكريم،2009)

تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزراعية واستدامتها

هدفت الدراسة إلى معرفة مساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات القاعدية الريفية في إحداث تنمية زراعية لتحسين الأحوال المعيشية لهذه المجتمعات(في الريف السوداني). معرفة المعوقات والمشاكل التي تحول دون استمرارية التنمية الزراعية بعد نهاية دعم المنظمات المعنية بالتنمية بالمنطقة المسهدفتة والخروج بتوصيات وحلول تساعد في استمرارية العمل التنموي بالمنطقة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية لها دور فاعل في إرساء دعائم التنمية الزراعية و الريفية بالمنطقة.و هنالك زيادة في إنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة أثناء عمل المنظمات ويعود ذلك إلي انسياب التمويل وتوفير المدخلات الزراعية في الزمن المحدد للزراعة،و هنالك تدهور في إنتاجية الفدان بعد نهاية عمل المنظمات .

وأوصت الدراسة بما يلي:تطوير مرتكزات التنمية الريفية التي تحدد استقرار المزارع بمنطقته.
دراسة كل جوانب العمل الزراعي والحياة الريفية بصورة عامة وتحديد العوامل المؤثرة في أوضاع المنطقة مما يساعد علي استمرارية العمل التنموي بها. و جمع وتوحيد الخدمات الإرشادية في برنامج إرشادي واحد وواضح ومحدد لرفع الوعي، و توفير التمويل الزراعي بالصيغ التي تلائم طبيعة المنطقة.
رفع قدرات المستفيدين والمنفذين وذلك بزيادة جرعات التدريب بهدف تحقيق أهداف برامج المنظمات.
وجوب تطبيق المعايير الموضوعة لتنفيذ البرامج التي تنفذها المنظمات دون تدخل السلطات الحكومية في تغييرها.وخلق تنظيم فاعل داخل هذه المجتمعات للمتابعة و التقييم أثناء تنفيذ برنامج التنمية وبعده.

1-9-3 الدراسات الأجنبية

1-3-9-1 (Gelan، 2006)

المعونة النقدية أو الغذائية؟ تحليل التوازن العام للحبشة.

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر المساعدات المالية النقدية والمعونة الغذائية على جمهورية الحبشة، تتضمن نموذج قياسي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

يوجد علاقة عكسية بين المعونة الغذائيةو الإنتاج الزراعي المحلي.

يوجد علاقة طردية بين التحويلات النقديةو ارتفاع أسعار المواد الغذائية

يوجد علاقة طردية بين التحويلات النقديةو نسبة الفقر وخصوصا على الناس الذين لا يتلقوا المعونة النقدية أو الغذائية.

وأوصت الدراسة بما يلي: إتباع سياسات تزيد من التدفقات النقدية للمستحقين وليس المساعدات الغذائية. ودعم المشاريع التنموية ومكافحة الفقر والبطالة كأولوية تنموية .

1-3-9-2 (Wangwe،Samuel، 2004)

"الابتكار في مجال التمويل الريفي في تنزانيا"

هدفت الدراسة إلى أبراز اثر الإصلاحات الاقتصادية في تنزانيا وتحولها إلى اقتصاد السوق، وتبرز دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات المالية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تمول المنظمات غير الحكومية لحوالي (18000) من أصحاب المشاريع الصغيرة. وله تأثير إيجابي على الأوضاع الاقتصادية للأسر المعيشيةوله تأثير إيجابي على حالة العائلة الاقتصادية لأنها تساعد على إطلاق الطاقات الإنتاجية لديها .

توصي الدراسة بما يلي: يعتمد تطوير التمويل الريفي على صياغة سياسةوستر اتيجية التنمية الريفية وتنمية القطاع الزراعيو هي جزء لا يتجزأ من إطار السياسة العامة للتمويل الريفي.و التعاون مع الجهات المانحة في إنشاء وبناء القدرات للمنظمات غير حكومية، وتحقيق الاستدامة وتحسين البيئة للخدمات المالية في المناطق الريفية،و الحاجة إلى تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية للفقراء في المناطق الريفية في تنزانيا تستحق أولوية عالية. وتطوير نظام متطور لإدارة المعلومات التي تسهل التخطيط الفعال، ومراقبة ورصد في الوقت المناسب لتسديد القرض.

1-9-3-3 (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ،2003)

الفرصة الإستراتيجية القطرية لجمهورية سيراليون

هدفت الدراسة إلى أعطاء أولوية متقدمة لإحياء الزراعة بعد التراجع الكبير للإنتاج الزراعي خلال الحرب الأهلية حيث زاد الفقر في جمهورية سيراليون بعد انتهاء الحرب الأهلية، وارتفعت أسعار المواد الغذائية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

انخفاض الإنتاج الزراعي خلال الحرب الأهلية (1991-2002)

أظهرت التجارب النتائج الايجابية للمنظمات غير حكومية في تنفيذ مشاريع التنمية الزراعية.

وقدرة هذه المنظمات على مواجهة حالات الطوارئ الناجمة عن الحرب الأهلية.

توصي الدراسة بما يلي: بناء الثقة لدى المزارعين سعيا وراء إحساسهم المتزايد بأنه أصحاب الأنشطة التي تنفذ، و المحافظة عليها. و التمكين على مستوى القاعدة ينبغي أن يكون الهدف الأول حتى يتمكن المستفيدين من أن يكونوا متلقين ايجابيين ومشاركين رئيسيين في عملية صنع القرار. دعم هذه المنظمات من قبل الحكومة في سيراليون.

1-9-3-4 (Swanson, Burton، 2002).

تجربة الصين في مكافحة الفقر.

و هدفت الدراسة إلى أبراز أهم المداخل التي ساهمت في تحول الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد السوق الذي بدأ في عام 1979، عن طريق تطوير جمعيات المزارعين، في أحداث تغيرات في هيكل القطاع الزراعي والريفي، فقد قامت بدعم تحول اتجاه الأسر إلى إنتاج مجموعة من المحاصيل المربحة عالية القيمة، والتوجه نحو مشروعات الثروة الحيوانية ذات المردود الاقتصادي المجزي، ولمساعدة أصحاب تلك المزارع للاستفادة من التقنيات الحديثة، والفرص المتاحة في الأسواق، أصبحت جمعيات المزارعين بمثابة الآلية المشتركة التي تعمل على تحسين التشبيك والترابط والاتصال، الذي ساهم في العملعلى إيجاد فرص توليد الدخل الريفي وا إنشاء المشروعات الريفية للمستلزمات والمخرجات الزراعية. وتحملت الجمعيات جزءاً كبيراً من تكلفة العمل، ولم يكن من الصعب إيجاد الإطار القانوني لتلك التنظيمات في مستوياتها المختلفة، من أجل العمل على إيجاد سلاسل يتم من خلالها تسويق المنتجات في الأسواق الحضرية، وكذلك شراء المدخلات الزراعية بشكل جماعي من أجل تخفيض التكاليف حتى تتحقق أهداف زيادة الدخول الريفية والمزرعية على حد سواء.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

تتصف جمعيات المزارعين بالصين بأنها متعددة الوظائف وكذلك متعددة وسائل الاتصال بالمستويات الأخرىمن رأس المال الاجتماعي، وتعمل على الترابط الفعال مع الأسواق والتجار وموردي المدخلات والمصادر التقنية المختلفة و عملت نظم الإرشاد للزراعة الآلية في الصين على تجميع جهود أجهزة التنمية الزراعية والريفية التي كانت تعمل فرادى وتعاني من الازدواجية في الأداء والتكرار في الممارسات ومن ثم انخفاض الكفاءة عموما إلى تجميع جهودها وتكاملها في مركز يطلق عليه المركز الإرشادي للزراعة التقنية، بما يخلق موارد جديدة يمكن من خلالها التركيز على أولويات الإرشاد بما يتفق والتنمية الريفية.

توصي الدراسة بما يلي: استمرار الدعم الحكومي لهذه الجمعيات، وتدريب المزارعين باستخدام التكنولوجيا المتقدمة. وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الصينية في الأسواق العالمية.

1-10 الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:-

أنها تأتي استكمالا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، حيث تعتبر الدراسة الأولى كدراسة منفردة ومتخصصة في مجال تمويل التنمية الزراعية المستدامة وخصوصا الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة، في حين أن الدراسات السابقة تناولت مواضيع علاقة الجمعيات الأهلية مع بعضها،علاقة الجمعيات الأهلية مع السلطة الفلسطينية والتنمية بشكل عام وليس المستدامة.

تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تزايدت فيه المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني مثل زيادة معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستويات المعيشة و الحصار، وبالتالي تزايدت الأصوات التي تنادي بضرورة تفعيل عمل منظمات المجتمع المدني من أجل معالجة هذه المشاكل .

أستطاع الباحث حساب مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة .

استفاد الباحث من الدراسات السابقة واستطاع أن يجمع هذه الجهود المتفرقة من أجل تصميم نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالتنمية الزراعية المستدامة .

1-11 صعوبات الدراسة

يمكن إجمالها في ثلاثة عوامل هي:-.

تعدد مصادر الحصول على البيانات وهي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عام 1996 حتى عام 2007والإحصاءات الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة من عام 2008-2010.

طبيعة البيانات ودقة تجميعها، فقد يؤدي العدد الكبير من المشاريع المقدمة إلى إغفال إدراجها بقصد أو بدون قصد. إضافة إلى ذلك فإن البيانات المتعلقة لا تعطي تفصيلات حول نوعية المشاريع.

طريقة جمع البيانات وكيفية الوصول إلى معلومات مالية ضمن إطار الموضوع، وتمثلت بعدم تعاون بعض المنظمات في إعطاء الباحث البيانات المالية للمشاريع الزراعية، وذلك ضمن مبررات إن إدارة المنظمة بالضفة الغربية، وكذالك عدم وجود بيانات مالية من عام 1996، حيث تقوم المنظمة بإتلاف الملفات القديمة التي تجاوز عمرها سبع سنوات، الإ أن بعض الجمعيات وعددها قليل قامت بتقديم بياناتها المالية، ولذلك لجأ الباحث ما أمكن إلى جمع المعلومات المالية من خلال المصادر الثانوية، من خلال وزارة الداخلية،حيث تم تزويد الباحث بقوائم تحتوي على الموازنات الخاصة بهذه المنظمات الزراعية. وتم اعتماد هذه الأرقام، ولكن البيانات المالية هي أجمالي النفقات ولم نستطع أن نفصل النفقات الإدارية عن نفقات المشاريع

الفصل الثاني

مفاهيم حول التنمية الزراعية المستدامة

مقدمة:

2-1 تعريف الزراعة

2-2 التنمية الزراعية

2-3 الإسلام والتنمية الزراعية

2-4 الزراعة في الفكر الاقتصادي

2-5 التنمية المستدامة الزراعية

2-6 التنمية الريفية المتكاملة

2-7 مكانة التنمية الريفية والزراعية المستدامة

2-8 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية

2-9 العوامل الفاعلة التي تساهم في تحقيق عملية التنمية الزراعية المستدامة

الخاتمة

مقدمة:

تحتل قضية التنمية الزراعية بُعداً محورياً في اهتمامات المجتمع الدولي، فمنذ أكثر من خمسة عقود، أخذ المفهوم يتسع لاستيعاب المزيد من المضامين المرتبطة بتطور المجتمعات البشرية. ليشكل نظرية متكاملة حول التنمية الزراعية، بمدخلاتها ومخرجاتها، وحدود ارتباطها بالقضايا الاقتصادية والبيئية والثقافية وسنحاول في هذا الفصل عرض نظريات التنمية الزراعية والقضايا المرتبطة بها لبلورة مفهوم فعال للتنمية وتحديد العوامل الفاعلة فيها، مرتكز على مراجعة النظريات المختلفة.

2-1 تعريف الزراعة:

كان ينظر إلى الزراعةقديماً على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة، ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد . كما كان ينظر إلى العمليات الزراعية على أنها عبارة عن عادات قديمة وخبرات متوارثة من جيل إلى جيل. ثم تطورت الأحوال وتقدمت العلوم التي أفادت الزراعة. هذا بالإضافة إلى جانب التجارب والبحوث العديدة التي أجريت على الطرق المختلفة للزراعة، والتسميد وتغذية الحيوان ومقاومة الآفات وغيرها، حتى أصبحت الزراعة علماً من العلوم والتي ساعدت المزارع على إنتاج المحاصيل ذات الجودة العالية بكميات كافية وبصفة مستمرة وبسعر ومجهود وتكاليف معقولة.

وتعرف الجمعية الاقتصادية الريفية في فرنسالزِ راعة "بأنها العمل الذي به تستخدم القوى الطبيعية لإنتاج النبات والحيوان بغية تأمين الحاجات البشرية"، كما عرفتها دراسات أخرى بأنها: علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان.(منير،2002:ص302)

2-2 التنمية الزراعية

تقر إستراتيجية الاحتياجات الأساسية [1] أنه لا يمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى والسلامة والتعليم. بالإضافة إلى تغطية بعض الاحتياجات غير المادية مثل الاعتماد على الذات والأمانو الهوية الثقافية، بحيث انه لا يمكن للنمو ضمان توفير هذه الاحتياجات الأساسية، فأصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحظى بالأولوية، حيث تتمتع بإمكانيات القضاء على سوء التغذية والجوع واستيعاب الفائض من اليد العاملة وزيادة الأرباح من العملات الأجنبية. كما تم تشجيع النمو الناتج عن التصدير الذي يستوعب قدرا كبيرا من اليد العاملة . (رومانو،2003: ص5)

---

[1] ظهرت في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية في عام 1976 م.

وينظر البنك الدولي لعملية التنمية بمنظور أوسعو أشمل، حيث يشير في تقريره في عام 1991:

" إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة فجودة أفضل، تفضل بشكل عام من مجرد تحقيق دخول أعلى، ولكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك.إنها تتناول موضو عات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، ومستويات أعلى من الصحة والتغذية، ومستوى فقر أقل، وبيئة أنقى، توازن أكثر ومساواة في الفرص، وحرية شخصية وفردية وحياة اغني بالثقافة." (تودارو،2010:ص57)

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية الاقتصادية بأنها: هي عملية يتم من خلالها القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان وا ٍعمال حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق الحكم والذي من خلاله يمكن تحقيق حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.(لبد، 2004: ص11)

وتعرف التنمية الزراعية بأنها: "عملية تغير في تركيبة الهيكل الاقتصادي للمجتمع الريفي الذي يتم بموجبه تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الزراعي،أو زيادة الدخل الحقيقي للفرد الريفي خلال فترة زمنية طويلة ومستمرة من الزمن". (الداهري،1998: ص27)

2-3 الإسلام والتنمية الزراعية:

للإسلام نظرته الخاصة للتنمية الزراعية، شأنها في ذلك شأن جميع جوانب الحياة، لكماله وشموله وصلاحه لكل زمان ومكان. وهذه النظرة هي الأساس الصحيح للتنمية الزراعية الحقيقية؛ لأن مصدرها الشارع الحكيم الذي خلق الكون كله بما فيه من كليات وجزئيات، وبما فيه من بشر وكائنات حية، وهو جلّت قدرته العليم الخبير بما يُصلحهم ويصلح لهم. هذه النظرة مرتبطة في أساسها بالوجود الإنساني على هذا الكون وعلاقته بخالقه وبالهدف من وجوده وحياته. ويمكن فهم أهم الجوانب الرئيسية للتنمية الزراعية من منظور إسلامي من خلال النقاط التالية:-(العبيد،2000:ص62)

"الزراعة من موارد الكسب الحلال وفيها يظهر توكل المؤمن على الله تعالى، فما في الصنائع كلها أبرك منها ولا أنجح إذا كانت على وجهها الشرعي، ففيها يحصل الأجر الكبير من الله.

إضافة إلى ما فيها من رفع لمستوى المعيشة وا ٍحياء لحراثة الأرض وتشجيع للأيدي العاملة واستثمار للقوى الكامنة وتخفيف لوطأة البطالة وانتفاع بأصحاب الكفاءات وأرباب المؤهلات، والتوجيه لمزاولة الأعمال الحرة ومضاعفة للجهود في سبيل إنماء الثروة، وفي كل هذا تشجيع على الاقتصاد المحلي وزيادة في الدخل القومي ونهوض بالأمة."

ولا شك أن الإنسان إذا اطمأن إلى رزقه وتيسرت له أسباب عيشه لا يطمع في كسب المال من غير حله فيستتب الأمن وتسود الطمأنينة ويعم السلام، ومن هنا نرى اهتمام الإسلام بالزراعة والدعوة إلى مراعاة الزراع والرأفة بهم وعدم تحميلهم ما لايطيقون. (صابر، 1989، ص86)

أجاز الإسلام أن تستخدم الأرض امتلاكا في الإنتاج الزراعي بعد استصلاحها. ويقول الرسول ﷺفي هذا المجال: "عادي الأرض لله ورسوله، ثم لكم من بعده، فمن أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنين".(صابر، 1989، ص87)

وقد أكد الرسول ﷺفي أكثر من حديث، تشجيع الاستثمار في الأراضي الزراعية، وعدم جواز تعطيل الإنتاج الزراعي أو تعطيل استخدام الأرض الزراعية أو استثمارها وقد قال رسول ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار في الإسلام".حيث بقاء أرض غير صالحة للزراعة وغير مستثمرة يعني ضررا للمسلمين من حيث عدم انتفاع أفراد المجتمع بثمراتها وضياع حق الدولة في ضرائبها (العبيد،2000:ص63)

لقد أكد الرسول ﷺوخلفاؤه الراشدون من بعده على "الاستخدام الأمثل" للموارد الاقتصادية الزراعية. قال أبو يوسف: "حدثنا مسلم الخزاعي عن انس بن مالك أن رسول الله ﷺ دفع خيبر إلى اليهود مساقاة بالنصف"، وقد سعى رسول الله ﷺإلى هذا الاستخدام للعمل الزراعي في أراضي خيبر عندما وجد أن المسلمين (أي عرض العمل)وخبرتهم الزراعية لا تعكس القدرة على استخدام أراضيهم كافة، سواء تلك التي كانت في حوزتهم، أو التي منحت عن طريق الجهاد، فدعا إلى تركها في يد أصحابها على إن لهم النصف مما تزرع الأرض، مما يشير، ضمنا، إلى انخفاض مستوى عرض العمل تجاه الزيادة في الطلب عليه، والمشتق من اتساع أراضي الفتح ومتطلبات الجهاد من جانب، بالإضافة إلى أن تركيب مهارات العمل المرعي المتوافر لم يكن في مستوى متطلبات أساليب الإنتاج السائدة في أراضي خيبر، من جانب آخر. (العبيد،2000:ص63)

لقد اهتم الرسول ﷺبالتشغيل التام للعمل الزراعي، فسعى في دعوته إلى اعتباره وسيلة رئيسة في تنمية الإنتاج الزراعي، سواء من جوانب زيادة عرض السلع الزراعية في إطار تشغيل هذا المورد أو خلق طلب فعال من خلال زيادة متوسط دخل الإفراد في المجتمع الريفي، خاصة و أن أرض الدعوة الإسلامية غلب عليها طابع النشاط التجاري وشبه الرعوي مقارنة بالزراعي، مما يتطلب خلق توازن في تنمية قطاعات الاقتصاد القومي في تلك الدولة. فقد روي عن انس أن النبي ﷺلما رجع استقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فقال:ما هذا الذي أر ى بيدك؟" فقال: "اثر المسحاة اضرب وانفق على عيالي"، فقبل النبي ﷺيده وقال: "هذه يد لا تمسها النار". (العبيد،2000:ص64)

كما دعا الرسول ﷺإلى التنمية الزراعية فقد جاء في حديث له ﷺ: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع إلا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك اجر". فقد رفع بذلك من يقوم على غرس فسيلة نخل فيزمن قيام الساعة، إلى مصاف من لهم اجر عند الله، وساوى بذلك بين تنمية الموارد

الزر اعية والعبادة، ورفع أولئك الذين يسعون إلى تسارع التنمية الزراعية إلى مصاف الذين يخصهم الله بأجر في الآخرة، ولاشك في أن الرسول ﷺ قد ضرب مثلا بقيام الساعة باعتبارها أخر مطاف الحياة الدنيا. (العبيد،2000:ص67)

2-4 الزراعة في الفكر الاقتصادي

اعتبر **الطبيعيون** العمل في الزراعة عملا منتجا وما عداها عمل غير منتج، وأن الفائض التجاري يتحقق فقط في القطاع الزراعي، ردا لأراء التجاريين الذين كانوا يولون القطاع الصناعي الأهمية الكبرى مع إعطاء القطاع الزراعي أهمية ثانوية تتمثل في خدمة القطاع الصناعي. فالإنتاج عند الطبيعيين يعني خلق المادة. (الحربي،2001:ص13-15)

وينظر **الاقتصاديون التقليديون** إلى تراكم رأس المال كمصدر رئيس للنمو، وان نمو الإمكانيات الإنتاجية في الزراعة قد تتطور بتقسيم العمالة وزيادة الاختراعات، وتختلف عن إمكانيات الصناعة حسب ديناميكية النموذج الريكاردي الذي يقتفي تأثير الزيادة في الإنتاج الناتج عن اختراع جديد، أو لاكتشاف أرض جديدة. كما إن زيادة الإنتاج تخلق فائضا ، وهذا الفائض المستغنى عنه يمثل رصيد الأجر، يمكن أن يستخدمه الرأسماليون لاستئجار عمالة أكبر. إن زيادة المنافسة بين الرأسماليين لعرض العمالة غير المرنة (في المدى القصير)، ويؤدي إلى ارتفاعفي نسبة الأجر و الهبوط في نسبة الدخل بالنسبة لرأس المال، ونسبة الأجر المرتفع ينتج عنه زيادة في نسبة النمو السكاني، وزيادة عدد السكان يولدان زيادة في الطلب على الغذاء، والتي يقابلها الحصول على أرض ذات نوعية منخفضة للإنتاج، مما يرفع سعر الغذاء لكي يغطي تكاليف الإنتاج على الأرض الهامشية. (Hayami،1971،p 26- 24)

إن فائض الإنتاج الذي سبب نهوضا أعلى للربحو الأجور، تمتص عن طريق استئجار الأرض المرتفعة القيمة والأجور القائمة في قوة عمل اكبر، وعندما يمتص الفائض بالكامل، تصل إلى توازن جديد ساكن، ويعتمد النمو الجديد على الاختراعات الجديدة أو الاكتشافات الجديدة.

في النموذج التقليدي نجد أن الدخول المتناقصة للعمالة ورأس المال والعرض غير مرن على الأرض تمثل قيدا على النمو، لأن ريكاردو كان متشائما بدرجة كبيرة حول احتمال تقدم تكنولوجي في الزراعة، ولكن الدراسات التجريبية للدول النامية تشير اليوم، بان الإنتاجية في الزراعة قد ارتفعت في عملية التنمية الاقتصادية، والتكلفة الحقيقة للإنتاج الزراعي قد انخفضت بالرغم من القيود على النمو في عنصر الأرض، وبالتالي أن التنبؤ في نموذج ريكاردو وحصة الأرض في الدخل القومي قد انخفضت في عملية التنمية الاقتصادية والتغير الفني في الزراعة قد رفع القيود الخاصة بالنمو والتي فرضتها مصادر الإمدادات الغير مرنة. (Hayami،1971، p26- 24)

و ادعى **توماس مالتوس** بوجود حد أعلى للنمو السكاني، لان سرعة نمو المجموعة السكانية اكبر بأضعاف من سرعة نمو الإنتاج الغذائي. وفي نهاية الأمر لن يكون هناك غذاء كاف لبني البشر،و جزء من البشر سوف يعاني من المجاعة،وستتفشى الأمراض والحروب، لكن التحسين المستمر للزراعة قد نجح بتزويد حاجات السكان المتزايدة على النقيض من تنبؤ مالتوس. مع انه يوجد مناطق في العالم تسودها المجاعة لكن سبب ذلك يعود ليس لنقص في الغذاء بل للتوزيع غير المتكافئ في مناطق العالم المختلفة.(Hayami،1971، p 26- 24)

وركز **آرثر لويس** وآخرين في نظريته "التحولات الهيكلية" على آلية يمكن بواسطتها، تحويل اقتصاديات البلدان الفقيرة من حالة التخلف والاعتماد الكبير على الزراعة التقليدية إلى حالة التقدم والاعتماد على القطاعين الصناعي والخدمي كمصدر للدخل والعمالة... واستنادا لهذه النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين (قطاع زراعي تقليدي متخلف، وصناعي يتسم بارتفاع الإنتاجية والأجور). لكن اقتراضاتها الرئيسة لا تنطبق على الواقع الاقتصادي لمعظم البلدان النامية، فالافتراض الأول حول عملية خلق فرص عمل جديدة في القطاع الصناعي، تعتمد على معدل التراكم الرأسمالي في هذا القطاع، فكلما كان معدل التراكم أسرع، ارتفعت معدلات النمو وازداد الطلب. .(الأمين،2000: ص53)

ولكن افتراض إعادة استثمار الأرباح في معدات رأسمالية، تؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال، ومعنى هذا أن فرص العمل ستكون محددة وواقع الافتراض حول إعادة استثمار الأرباح، لا ينسجم أصلا مع واقع الظروف الاقتصادية والسياسية في بلدان العالم الثالث. حيث يفضل معظم المستثمرين في هذه البلدان إلى توظيف أموالهم في البلدان المتقدمة أو إيداعها في البنوك الأجنبية، لأسباب اقتصادية وسياسية. يضاف إلى ذلك أن الطبقة الرأسمالية في البلدان الفقيرة، تميل إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الغرب كالسياحة والكماليات، بدلا من الاستثمار على عكس ما كان الحال بالنسبة للطبقة الرأسمالية في الغرب إبان الثورة الصناعية، كما أن هذه النظرية افترضت وجود ظاهرة فائض العمل في المناطق الريفية والاستخدام الكامل في المناطق، وواقع الحال في البلدان النامية على العكس من ذلك، يضاف إلى ذلك، الافتراض الثالث حول وجود سوق العمل التنافسي في القطاع الصناعي، بينما تميل الأجور الحقيقية إلى الارتفاع في بعض هذه البلدان مثل أمريكا اللاتينية. وهو افتراض غير واقعي أيضا.(الأمين،2000: ص54)

ويرى **روستو**أن المجتمعات لابد وأن تجتاز عدداً من المراحل في طريقها للنمو والتقدم. وهي مراحل حتمية، وقد ذكر أنه من الممكن أن نضع جميع المجتمعات من حيث هيكلها الاقتصادي في مراحل خمس هي:-

1) مرحلة المجتمع التقليدي.
2) مرحلة التهيؤ للانطلاق.

3) مرحلة الانطلاق.
4) مرحلة المضي نحو النضج.
5) مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير.

ونظرية روستو نظرية حركية، ديناميكية، صالحة كنظرية حركية في الإنتاج حيث تتفاعل قوى السوق مع نطاق الإنتاج بنسب ومعاملات متغيرة كفيلة بنقل المجتمع من مرحلة لأخرى وخصوصا من المجتمع الزراعي إلى المجتمع المتقدم. ثم أنها بهذا الأسلوب كنظرية من نظريات التدرج التلقائي، المتحرك تقف على طرفي نقيض من النظريات الكلاسيكية الساكنة التي جمدت كافة المتغيرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي. (زهران، 1984، ص98-100)

ويتطلب **أسلوب الدفعة القوية (النمو المتوازن)** ً ا استثماري ً ا يغطي نطاقً ا واسع ً ا يشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج. ومن أبرز الاقتصاديين المنادين بهذه النظرية روزنشتين – رودان ويستندان في تأييد موقفهما على التداخلات المفيدة والمربحة التي توجد فيما بين مختلف الأنشطة الاستثمارية. وفي هذا المجال يرى محبذو أسلوب الدفعة القوية أن الأمر يقتضي استحداث زيادات كبيرة في الطلب لإقامة مثل هذه الصناعات الهامة. (عجمية والليثي، 2001، ص139-145). وتحاول الزراعة بتوفير الطلب المتزايد على الغذاء، ويمكن أن تكون نظرية الدفعة القوية أساسا في الاعتماد على الذات، ولدفع اقتصاديات الدول النامية إلى الأمام لا بد من إحداث تغييرات مستمرة لنجاح عملية التنمية. حيث تشمل هذه التغييرات الجوانب الاقتصاديةو الاجتماعية والتنظيمية والإدارية والسياسية. وتحتاج الدول النامية إلى دفعة قوية لإنجاح عملية التنمية حيث يتطلب ذلك كفاءة في الجهاز الإداري مع وجود مناخ اجتماعي ملائم.

ويرى منتقدو النظرية، أن إستراتيجية النمو المتوازن غير مناسبة ولاسيما للدول النامية، وذلك لأنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل. كما أن هذا الأسلوب قد أسس على افتراضات أن عرض سيصنع طلبً ا موازيً ا له، وهو غير واقعي ولاسيما في الدول النامية التي تعاني من ضيق السوق. (عريقات، 1992:ص43)

وقسم **ماركس** التاريخ البشري إلى مراحل مرتبطة بتغيرات في تكنولوجيا الإنتاج، وربط التغيرات بنظام حقوق الملكية والأيديولوجية، وتضمنت مراحله: الشيوعية البدائية، والعبودية القديمةوا إقطاعية القرون الوسطى، والرأسمالية الصناعية، والاشتراكية وأخيرا الشيوعية، وفي النظام الماركسي تتطور الاقتصاديات من خلال هذه المراحل تقودها القوى المتولدة من الصراعات بين طبقتين واحدة تسيطر على وسائل الإنتاج ولا ترتبط بعنصر العمل، والثانية لا تملك وسائل للإنتاج بل تملك عنصر العمل، ويعكس صراع الطبقتين التناقض المستمر بين تطور الفكر الاقتصادي والتقدم في تكنولوجيا الإنتاج.

وتمثل التغيرات في التكنولوجيا المصدر الديناميكي للتغيرات في المنظومة الاجتماعية، و اعتبر ماركس نمو الإنتاجية الزراعية. شرطا أساسيا لظهور الرأسمالية الصناعية. كما اعتبر الدخول المتزايدة مصدرا هاما للنمو الزراعي، واعتبر التغيرات في البنية سببا لإلغاء مزرعة الفلاح كخطوة أساسية للتنمية الزراعية.(زهران،1984:ص98-100)

وقد كانت الكولخوزات(المزارع التعاونية) عاملا من أهم عوامل تحقيق المجتمع الاشتراكي. وكان هناك اتجاهان فيما يتعلق بتطوير الإنتاج الزراعي إلى مستويات يمكن معها تحقيق المجتمع الاشتراكي وهما:(قوجمان،2006)

جعل المزارع الفلاحية الصغيرة مزارع كبيرة، عن طريق تحويل هذه المزارع إلى سوفخوزات (مزارع حكومية)، يكون شأنها شأن المصانع والمعامل التي استولت عليها الدولة من الرأسماليين. وفعلا جرى تحويل بعض الأراضي إلى سوفخوزات على نطاق ضيق بدون أن تدعو الحاجة إلى مصادرة الأراضي التي منحت للفلاحين. ولكن إنشاء السوفخوزات على نطاق الدولة كان يستلزم مصادرة الأرض من الفلاحين مما كان سيحول الفلاحين من قوة مؤيدة للنظام الاشتراكي إلى قوة معادية له.

يساعد الفلاحين على تكوين زراعة تعاونية واسعة النطاق. إن تحول المزارع الفردية المنعزلة إلى زراعة جماعية يشكل خطوة كبرى في سبيل تطوير الزراعة.

وبرزت العديد من نظريات التنمية الزراعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كنظريات تقدم إسهامات في التنمية الزراعية ، **ومن أهم نظريات التنمية الزراعية :**

1) نظرية الموقع الزراعي:

اهتمت هذه النظر ية بالبعد المكاني عند دراسة النشاط الاقتصادي سواء كان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذا النشاط أو على المستوى التنظيمي للمكان الجغرافي بناء على قواعد اقتصادية وجغرافية مثل السوق، والمسافة، وتكاليف النقل. وحملت بصمات العالم الألماني Von Thuenen وقام هذا الباحث بتوضيح العلاقة ما بين موقع السوق وتكلفة نقل الإنتاج الزراعي وتأثير الاستخدامات البديلة للأرض الزراعية وأنواع المحاصيل وتوزيعها. وقد انطلق هذا العالم من الفرضيات التالية:

أ- وجود وسائط نقل تجرها الخيول.

ب- منطقة الدولة سهلية ومنبسطة.

ت- تجانس الخصائص الطبيعية للأرض الزراعية المحيطة بالمدينة.

ث- يزاول المزارعون نشاطهم بغرض تزويد السوق بالسلع الزراعية لتحقيق الربح.

ج- تقع المدينة في مركز الدولة وتحيط بها ست نطاقات زراعية، وتشكل المدينة السوق الرئيسة.

ح- ويكون استخدام الأراضي الزراعية وتوزيع المحاصيل الجغرافية داخل الدولة على ستة نطاقات:

خ- النطاق المجاور مباشرة للمدينة، ويتم فيه إنتاج السلع الزراعية سريعة التلف

د- النطاق الذي يليه يتم فيه إنتاج الخشب لأغراض الوقود.

ذ- النطاق الذي يليه تمارس فيه الزراعة المكثفة ولاسيما زراعة الحبوب.

ر- وتمارس في هذا النطاق زراعة خفيفة للحبوب.

ز- تسود هنا زراعة الحبوب وفق دورة زراعية ثلاثية احدها تترك الأرض بورا.

س- أما في النطاق السادس فيستغل كمراعي و تربى فيه الحيوانات.

ش- ومن أهم النتائج التي توصل إليها Von Thuenen في هذا التحليل:-

ص- تقل تكاليف الإنتاج كلما اقتربنا من المدينة، و بذلك يزداد الربح في المناطق القريبة.

ض- تقل الكثافة الزراعية كلما ابتعدنا عن المدينة.

ط- ضرورة إنتاجالسلع السر يعة التلف القريبة من السوق.

ظ- وقد واجهت هذه النظرية اتهاما بعدم الواقعية، وقد فقدت أهميتها بتطور وسائل المواصلات. (Hayami،1971،62-P59)

2) نموذج الانتشار والتبني التقليدي:

تعتمد هذه النظرية على انتشار الممارسات الزراعية الأفضل، وأنواع المحاصيل الحقلية و حيوانات الماشية الأجود، من خلال مصدرين:-

المصدر الأول: البحوث والدراسات الوراثية لأصول النباتات والحيوانات لزيادة الإنتاجية.

المصدر الثاني: انتشار المعرفة الفنية وتضييق الفجوة الإنتاجية بين الفلاحين والأقاليم.

إن نموذج الانتشار للتنمية الزراعية وتوسيع الجهد لإدارة المزرعة واقتصاديات الإنتاج منذ ظهور الاقتصاديات الزراعية، ويعتبر النموذج بمثابة ربط العلوم الزراعية بالاقتصاديات والتنمية التي أدت إلى تأسيس البرامج النشطة لبحوث إدارة المزرعة، وحددت التوسع في وقت كانت محطات التجارب تجري فقط مساهمة حديثة لنمو الإنتاجية الزراعية.(Hayami، 63 ،1971)

3) نموذج المنتج عالي الربح:

إن عدم ملاءمة نموذج الانتشار أدت إلى إعادة فحص الافتراضات المتعلقة بظهور التكنولوجيا في الستينات وإمكانية انتشارها بالفعل من الدول عالية الإنتاجية إلى الدول منخفضة الإنتاجية، ووجود عدم توازن في توزيع المصادر بين الفلاحين المتقدمين والمتخلفين في الدول النامية. حيث أدت إلى ظهور

منظور جديد بأن التكنولوجيا الزراعية هي مفتاح تحويل القطاع الزراعي إلى مصدر منتج للنمو حسب شولتزو هو بمثابة استثمار لتحقيق منتجات عالية الربح للفلاحين في الدول الفقيرة.

ويتوقف نجاح هذه النظرية على ثلاثة أمور:

أ- قدرة محطات التجارب الزراعية لإنتاج معرفة فنية جديدة.

ب- قدرة القطاع الصناعي على تطوير وإنتاج و تسويق منتجات فنية جديدة.

ت- قدرة الفلاحين على استخدام العوامل الزراعية الحديثة الفعالة.

وتم استخدام النموذج في المكسيك على أنواع من نباتات الذرة والقمح، وطورت الفلبين أنواع من الأرز عالية الإنتاجية. (Hayami، 1971، P65-69)

4) التنمية الزراعية في المحيط البعيد عن المركز

وفقا لرؤية الين دي جانفري أن اتساع الفقر الريفي في أمريكا اللاتينية تحكمه ثلاثة مستويات لعلاقات الاستغلال:

المستوى الدولي بين الدول المسيطرة على المركز والدول المستقلة البعيدة عن المركز، نتيجة لعدم تساوي التبادل بين السلع الزراعيةو المواد الخام مع السلع الرأسمالية.

المستوى القطاعي بين الصناعة الكثيفة رأس المال التي تنتج سلعا للطبقات العليا في محيط الدائرة وللسوق العالمية، والقطاعات الصناعية الكثيفة العمالة والقطاعات الزراعية التي تنتج مواد استهلاكية عامة للجماهير بأسعار رخيصة، والقطاع القائم الذي ينتج مواد غذائية رخيصة للعمال في القطاعات التجارية الزراعية، التي تنتج بدورها مواد غذائية رخيصة للقطاع الحضري الصناعي.

المستوى الاجتماعي بين ملاك الأرض والعمال الزراعيين بما في ذلك صغار العمال، الذين تسوقهم الحاجة إلى المواد الغذائية و العمالة الرخيصة في الحضر.

و حسب وجهة نظر جانفري، فسبب هامشية الفلاحين في محيط الدائرة هي نتيجة للنموذج القريب للتنمية الصناعية المعتمدة على الغير، حيث تظل الأجور والدخول منخفضة في المناطق الريفية،لأن التنمية الاقتصادية كثيفة رأسمال تخلق طلبا على العمال، ويمكن أن تتسع ما دامت نسب الأجور منخفضة. وفي المركز يندمج العمل في التنمية لكنه يظل هامشيا بالنسبة لعملية التنمية في محيط الدائرة، وفي المركز فأنتوزيع الدخل بين ر أس المال والعمال _ يقرر النمو _ فالمركز هو المستهلك الأول للمخرجات الذاتية، والأجور مصدر هام للطلب والتكلفة للإنتاج، ولكن في اقتصاد محيط الدائرة العمالة مجرد تكلفة.

ومن خلال وجهة النظر الخاصة بالاعتمادية لاندماج المناطق الريفية في السوق، فهي نتيجة التحضر، فالفلاحين يفقدون السيطرة على وسائل الإنتاج لأنهم لا يستطيعون مواجهة ضغط التنافس

للقطـــاع الحـــديث، وهـــم يحتفظـــون بوســـائل الإنتـــاج التقليديـــة فتســـتمر ظـــروفهم الاقتصـــادية بالانهيار .(Hayami،1971،49-P44)

5) الثورة الخضراء الزراعية:

بعد تزايد الاهتمام بقضية التغذية في ظل تزايد عدد السكان منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين كان من الواجب تحقيق توافق بين هدف زيادة دخل الفرد مع ارتفاع حصة الفرد من الإنتاج الغذائي، وكانت الثورة الخضراء هي الوسيلة التي تم استخدامها لتحقيق ذلك حيث تم تمويلها من قبل المجتمع الدولي المانحوتولت هندستها مر اكز البحوث الزراعية الدولية، فقد ركزت النظرية على ثلاثة إجراءات مترابطة: .(رومانو 2003،ص65-68)

برامج التربية والتهجين للحبوب الأساسية التي تنتج الأصناف المبكرة وذات المردود المرتفع، وغير الحساسة لطول النهار.

توزيع المستلزمات التي تزيد الإنتاجمثل الأسمدة و المبيدات و تنظيم مياه الري .

تنفيذ الابتكارات الفنية على مناطق الاستقرار الزراعي الملائمة، وعلى فئات المزارعين الذين يتوقع منهم إن يحققوا أفضل مردود.

وقد كان تأثير النظرية واضحا على دول العالم الثالث،وخاصة على إنتاج القمح والأرز، حيث تم زراعة حوالي ثلث إلى نصف مساحات الأرز في الدول النامية بأصناف ذات مردود مرتفع، ففي دول أسيا الثمانية التي تنتج 85%من الأرز في أسيا[2]، وتشير تقديرات مساهمة الأصناف مرتفعة المردود في زيادة إنتاج القمح في الدول النامية إلى 24 مليون طن. كما ارتفعت حصة الفرد من إنتاج الغذاء في الدول النامية بنسبة 7% منذ منتصف الستينات وذلك بزيادة أكثر من 27% في أسيا.

أما إفريقيا فكانت الوحيدة التي انخفضت فيها تلك النسبة، ولم يتمكن المزارعون الذين لا يمتلكون مقومات بيئية أفضل من الاستفادة من التقنيات الجديدة، مما شكل سببا جزئيا لقصور تأثير الثورة الخضراء وخصوصا على إفريقيا، وترتب عن زراعة أحادية المحصول التكثيفية بأصناف متشابهة من الناحية الوراثية إلى زيادة الإصابة بالحشرات والأمراض والمشكلات العشبية، وفي بعض الأحيان أدت إلى زيادة استخدام المبيدات الحشرية. ولم تكن تلك المشكلات ناجمة عن التقنيات الغير مناسبة فقط وا نما عن طبيعة السياسات الزراعية الوطنية قصيرة الأجل التي تتناقض مع هدف التنمية المستدامة، فتركز على نمو الإنتاج، وتهمل المزارعين الصغار، والتدهور المستمر في قاعدة الموارد. كما أن إجراءات

(2)بنغلاديش، مانيمار، الصين الشعبية، الهند، اندونيسيا، فلبين، سيرلانكا، تايلاند.

القروض والحيازة والتسويق أدت إلى تبني التقنيات الجديدة من قبل المزارعين الكبار أكثر من المزارعين الصغار.(رومانو 2003،ص65-68)

2-5 التنمية المستدامة الزراعية :

2-5-1 مفهوم التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى: " التنمية التي تتضمن تحقيق العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل من خلال المواءمة بين الأهداف الاقتصادية والإنسانية والبيئية، للمحافظة على المكونات المختلفة للثروة التي تضمن استمرار توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة. (أبوالنصر،2003، ص302) ومن خلال التعريف يمكننا تحديد أربعة أبعاد أساسية تشكل الأعمدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة كما تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية وهى : البعد الاقتصادي و المالي، والبعد البشري، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.هذا ويمكن بيان الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والأهداف الخاصة بكل منها من خلال الجدول رقم (2-1)

جدول (2-1): الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة

البعد	الهدف النهائي	السبل المودية إلى تحقيق الهدف النهائى
الاقتصادي والمالي	ستمرار التحسن في دخول الأفراد بدون حدوث مشاكل التضخم وميزان المدفوعات وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية المالية	ستدامة النمو، والمحافظة على رصيد رأس المال، والكفاءة في استخدام الموارد والاستثمارات.
البشر ي	توسيع خيارات البشر من أجل بناء القدرات البشرية، واستخدام تلك القدرات في بناء المجتمع	زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل، بالإضافة إلى توفير فرص العمل والتشغيل، وتوسيع نطاق الحريات الأساسية والمشاركة. وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والاهتمام بقضايا المرأة والتمكين
الاجتماعي	تحقيق الترابط والتفاعل بين أفراد المجتمع ومؤسساته بحيث يصبح المجتمع أكبر من مجرد مجموع أفراده.	المحافظة على الانتماء والهوية الثقافية والقيم الأخلاقية والترابط الاجتماعي وتطوير نظام الحكم و الديموقراطية والتنمية المؤسسية والمساواة أمام القانون.
البيئي	المحافظة على الموارد البيئية باعتبارها عنصر هام وضروري في العمليات الإنتاجية والمحافظة على طاقة الحمل للأنساق البيئية الحية، واستقرار النظام البيئي العالمي	معالجة المشاكل الخاصة بالموارد المتجددة (مثل التلوث – عدم الكفاءة في استخدام المياه – تجريد الغابات)، وتلك الخاصة بالموارد غير المتجددة مثل الاستخدام المكثف وغير الرشيد لمصادر الطاقة. حيث أن تلك المشاكل تؤدي إلى انهيار الأنساق البيئية، وحدوث المشاكل الكونية، مثل تصحر وفقد التنوع الإحيائي وثقب طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، وغير ذلك.

المعهد العربي للتخطيط (1978) محمد زكي. علي، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري

أن جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة، بعكس المفاهيم التنموية الأخرى التي تتجاهل البعد المستقبلي، وتتغاضى عن احتياجات الأجيال القادمة، مع ضرورة مشاركة جميع فعاليات المجتمع في عملية التنمية انطلاقا من خصوصية كل منطقة،لأن البعد السكاني مرتبط أساسا بعنصر الفقر وهدف التنمية المستديمة هو القضاء على الفقر.

2-5-2 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

يشير مفهوم التنمية الزراعية المستدامة حسب منظمة الأغذية والزراعة إلى (الأشرم،2007، ص49) إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية

ومن منظور أشمل فان التنمية الزراعية المستدامة تعبر عن:

- ✓ ضمان التوازن في المتطلبات الغذائية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى.
- ✓ توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي.
- ✓ حفظ وصيانة ورفع القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالمورثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي.
- ✓ تقليل هشاشة القطاع الزراعي وخاصة العوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة، وذلك لتقليل الآثار السلبية، ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

2-5-3 أبعاد التنمية الزراعية المستدامة

إن الكثيرين يستخدمون تعريفا أوسع، ويحكمون على الزراعة بأنها مستدامة إذا وفرت ما يلي: (Reijntjes،et،1992، p28-29 ،)

- **السلامة البيئية:** أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية وتزيد من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله، بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات، وحتى عضويات التربة. وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة، والمحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية (التنظيم الذاتي). وذلك يعني استخدام الموارد المحلية بشكل يحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة ويقي من التلوث. ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد المتجددة.

- **الجدوى الاقتصادية:**أي أن يتمكن المزارعون من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معا، والحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة، ومتطلبات الإنتاج. ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر (الغلة) وحسب، بل بوظائف أخرى مثل المحافظة على الموارد و الحد من المخاطر.
- **العدالة الاجتماعية:** أي أن تتوزع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق ويتم إفساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار، في الحقل والمجتمع. إذ أن الاضطراب الاجتماعي قادر على تهديد النظام الاجتماعي بأكمله،بما في ذلك الزراعة.
- **الاهتمام بالمتطلبات الإنسانية:** أي احترام كل إشكال الحياة كالنبات و الحيوان و الإنسان والإقرار أساسا بكرامة كل البشر، ومراعاة العلاقات والهيئات والموروثات المجتمعية، واحترام القيم الإنسانية الأساسية، كالثقة والشرف والتعاون والرأفة. ويشمل ذلك المحافظة على الكرامة والسلامة الثقافية والروحية للمجتمع وتعزيزها.
- **القدرة على التكيف،** أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة لظروف الزراعة: النمو السكاني، والسياسات، والطلب في السوق. ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية و الثقافية.

يمكن لهذه المعايير المختلفة أن تتعارض، كما يمكن رؤيتها من زاوية مختلفة: من وجه نظر المزارع والمجتمع والعالم. وقد يحدث تعارض بين الحاجات الحالية والمستقبلية، وبين تلبية الحاجات الفورية والمحافظة على قاعدة الموارد. وقد يسعى المزارع إلى الحصول على دخل عال من خلال رفع أسعار منتجات المزرعة، في حين تغطي الحكومة الوطنية الأولوية لتوفير قدر كاف من الغذاء بأسعار في متناول الجميع. وسيلزم دائما الاختيار بين خيارات مختلفة في بحث لا ينتهي عن التوازن بين المصالح المتعارضة. ولذلك، فلابد من وجود هيئات فاعلة وسياسات موجهة على كافة المستويات _من القرية وحتى العالم _ بهدف ضمان استدامة التنمية.

في التنمية الزراعية كثيرا ما تقع زيادة الإنتاج على راس سلم الأولويات . إلا أن هناك حد أعلى لإنتاج الأنظمة البيئيةوا ٍذا تجاوزنا هذا الحد فسيتآكل النظام البيئي، وقد ينهار لاحقا، و سوف تكون الموارد المتبقية كافية لبقاء عمل شئ ما لتلبية الحاجات (الطلب)، أي ينبغي المحافظة على التوازن بين الاستهلاك على مستوى مستدام من الناحية البيئية. (Reijntjes،et، 1992،29-p28)

2-5-4 مجالات الزراعة المستدامة

تعد الزراعة المستدامة نظاماً زراعياً شاملاً يستخدم فيه العديد من تطبيقات العلوم الزراعية مثل: (منير ،وآخرون،2003،ص301)

- استخدام التقنيات الخاصة بالمحافظة على التربة الزراعية وحمايتها من التعرية والانجراف عبر الاستفادة من مصدات الرياح، والزراعة المختلطة مع أشجار الغابات ونظم الزراعة بدون حرث، وتقليل استخدام المعدات الثقيلة في إعداد التربة للزراعة، وزيادة خصوبة التربة بالطرق الطبيعية كالتسميد العضوي والحيوي وا ٍتباع الدورات الزراعية.
- مكافحة الآفات الزراعية والأمراض النباتية، بالطرق الحيوية والطبيعية، كاستخدام بعض الحشرات التي تتغذى على بعض المسببات المرضية واستخدام الدورات الزراعية (زراعة مجموعة محاصيل متعاقبة في نفس الأرض لزيادة خصوبة التربة وللحد من انتشار الأمراض وتقليل معدلات الإصابة لغياب العائل الرئيس). بالإضافة إلى زراعة المحاصيل المقاومة للأمراض والاستفادة من تطبيقات علوم الهندسة الوراثية والتحسين الوراثي.
- المحافظة على الموارد الطبيعية مثل المياه من أهم المجالات التي تسعى الزراعة المستدامة إلى المحافظة عليها وترشيد استخدامها وحمايتها من التلوث وذلك لأن الماء عامل محدد لوجود الزراعة ولأهميته العظيمة في الحياة. ولذا تسعى الزراعة المستدامة إلى الاستفادة من تقنيات وتطبيقات العلوم الزراعية والبيئية المتعلقة بتصميم واستخدام نظم الري الحديثة المرشدة لعمليات الري وربطها بالاحتياجات الفعلية للمحاصيل واستخدام المحاصيل قليلة الاحتياجات المائية مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في التحكم في بيئة النبات كأساليب الزراعة في البيوت المحمية وزراعة المحاصيل النباتية في المناطق الجغرافية الملائمة لمتطلبات المحاصيل المناخية لضمان الحصول على معدلات إنتاج عالية باستخدام مساحات زراعية قليلة و موارد إنتاج محدودة.
- تحسين طرق التسويق الزراعي والإدارة المزرعية لضمان حصول المزارعين على عائد مجزي من العمل الزراعي يكفل تحقيق ربح مجزي لرأس المال المستخدم لكي يستطيعو ا الاستمرار في النشاط الزراعي.
- إرشاد المزارعين وتدريبهم على استخدام التقنيات الخاصة بالزراعة المستدامة ومعرفة العوامل المحددة لتقبل وتبني المزارعين لتلك التقنيات تعد من أهم محاور الزراعة المستدامة. ولهذا تتعالى الأصوات المنادية بضرورة تقديم الأجهزة الإرشادية في دول العالم لبرامج إرشادية للمزارعين في مجال الزراعة المستدامة. وذلك لتعريف المزارعين بالزراعة المستدامة وفوائدها في مجال البيئة والحفاظ على المصادر الطبيعية من مياه وتربة، ودورها في إنتاج الغذاء الصحي الذي لا يسبب

أمراض أو مخاطر صحية للمستهلكين، حيث تحتل سلامة الغذاء وخلوه من بقايا المبيدات حيزاً كبيرا من اهتمام الأفراد والمنظمات المعنية بالغذاء وسلامته. (منير،وآخرون،2003،ص 302)

2-5-5 أساليب التنمية الزراعية المستدامة :

تتركز أساليب التنمية الزراعية المستدامة على عدة ركائز أساسية وهي:(أبو النصر،2003، ص306)

- ✓ تقييم ومسح الموارد الطبيعية والبشرية.
- ✓ أساليب استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.
- ✓ تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في استغلال تلك الموارد.
- ✓ التقنية المستخدمة ومدى ملاءمتها للبيئة والإرث الحضاري للمجتمع وأساليب التكيف للرد على تحديات البيئة.
- ✓ رسم خريطة إيكولوجية تحدد الأحزمة البيئية المتشابهة وتصنيفها حسب ظروف الاستخدام الحالي ومقدرتها الكامنة .
- ✓ تقسيم القطر إلى مناطق إيكولوجية تصلح مدخلا للتنمية المتناسقة بيئيا .
- ✓ مراعاة نصيب الأجيال المستقبلية من ثروة المجتمع.

2-6 التنمية الريفية المتكاملة:

التنمية الريفية ما هي إلا جزء من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقصد بها **تحسين مستوى معيشة سكان الريف بما يسمح لهم في المستقبل من رفع مستويات المعيشية بمجهوداتهم الذاتية،** ويمكننا في هذا الصدد أن نجمل أهداف التنمية الريفية في النقاط الآتية:- (أبو علي،1998،ص47)

1- زيادة الإنتاجالغذائي بما يضمن مستو ى مناسباً من التغذية لسكان الريف، وفائضاً يمكن تبادله في السوق المحلية.
2- العمل علي زيادة دخول سكان الريف، بهدف بقائهم في الريف الزراعي وذلك من خلال رفع إنتاجيتهم.
3- الحد من هجرة الريفيين- وخاصة السواعد النشطة الشابة- إلى خارجه للبحث عن فرص عمل.
4- إدخال تغييرات جذرية في الهياكل الإنتاجية والفن الإنتاجي المستخدم والخدمات الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية العاملة والريف بحيث تؤدي تلك التغيرات إلى تحويل فقراء الفلاحين من معدمين إلي منتجين.

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن كثير من الدول النامية اتبعت عدة مداخل لمعالجة المشاكل التي تواجه التنمية الريفية ومن تلك المداخل ما يلي:(نصار،1998،ص298-300)

- **مدخل الحد الأدنى لجهود التنمية** (مدخل الحزمة الدنيا) ويهدف هذا المدخل إلي تقديم الحد الأدنى من الخدمات والفنون الإنتاجية في القطاع الزراعي أي أنه يهدف إلي توفير الحد الأدنى لتحسين مستوي المعيشة من خلال زيادة الإنتاج الزراعي.
- **المدخل الوظيفي** وفي هذا المدخل يتم التركيز علي بعض المشروعات التي يستفيد من عوائدها مختلف فئات سكان الريف مثل مشروعات الأشغال العامة والإقراض الزراعي لصغارالمز ارعين أو مشروعات النقل والمواصلات والصحة والمياه لخدمة فقراء الريف.
- **مدخل التنمية الريفية المتكاملة** وفي هذا المدخل يتم التركيز علي الجوانب التالية:-

أ- توفير عوامل الجذب في الريف للحد من ظاهرة النزيف البشري وذلك من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والتنمية السكنية إذ من الواضح أن تقريب مستويات المعيشة بين الريف والمدينة لا يقتصر علي مجرد تقريب مستويات الدخول بينهما وا ٍنما يشتمل علي عوامل الجذب كالخدمات التعليمية والصحية وغيرها.

ب- أن توجه التنمية الريفية إلى غالبية سكان الريف ولمقابلة احتياجاتهم الأساسية.

ت- إتاحة الفرصة لسكان الريف في المشاركة في عملية التنمية الريفية وتهيئة الظروف

ث- الحلول الكفيلة بحل المشاكل التي تواجه قطاع الزراعة والعاملين فيه حيث تتعدى مهمتها إلى تنمية المجتمع الريفي وبالذات الزراعيين منهم الذين يعتبرون أهم عنصر في عملية التنمية الزراعية.

ومن الإسهامات البارزة للزراعة في إطار التنمية الريفية خلق آثار تداخلية في اتجاهين: (نصار،1998،ص298-300)

- خلق الروابط الأمامية التي تظهر حينما يؤدي إنتاج المواد الأولية إلىتشجيع وا ٍقامة الصناعات التحويلية المعتمدة على ذلك الإنتاج.
- خلق الروابط الخلفية التي تظهر حينما تؤدي إقامة صناعة معينة إلي تحفيز الإنتاج الأولي الذي يستخدم في مداخلاتها.

2-7 مكانة التنمية الريفية والزراعية المستدامة

قرر أول مؤتمر قمة للأرض (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية)، الذي عقد في ريو دي جانيرو في 1992، إدماج فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطة الشاملة للقرن الحادي

والعشرين. ومن بين الأهداف الإنمائية العالمية ، أشير بوجه خاص إلى اثنين منها هما: التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية: (FAO،2007)

- الهدف 1: أن يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية، وتضمن تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف في أجل أقصاه عام 2015.
- الهدف 2: استمرار مساهمة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، بما فيها المصايد والغابات، في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاه.
- الهدف 3: صيانة الموارد الطبيعية، بما فيها الأراضي والمياه والغابات ومصايد الأسماك والموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتحسينها واستخدامها على نحو مستدام.

ويوضح الشكل التالي العلاقات بين أهداف التنمية الزراعية والريفية المستدامة والهدفان الإنمائيان للألفية 1 و7، والأهداف البرامجية للمنظمة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة .

شكل (2-1):علاقات التنمية الزراعية و الريفية المستدامة بالأهداف الإنمائية للألفية

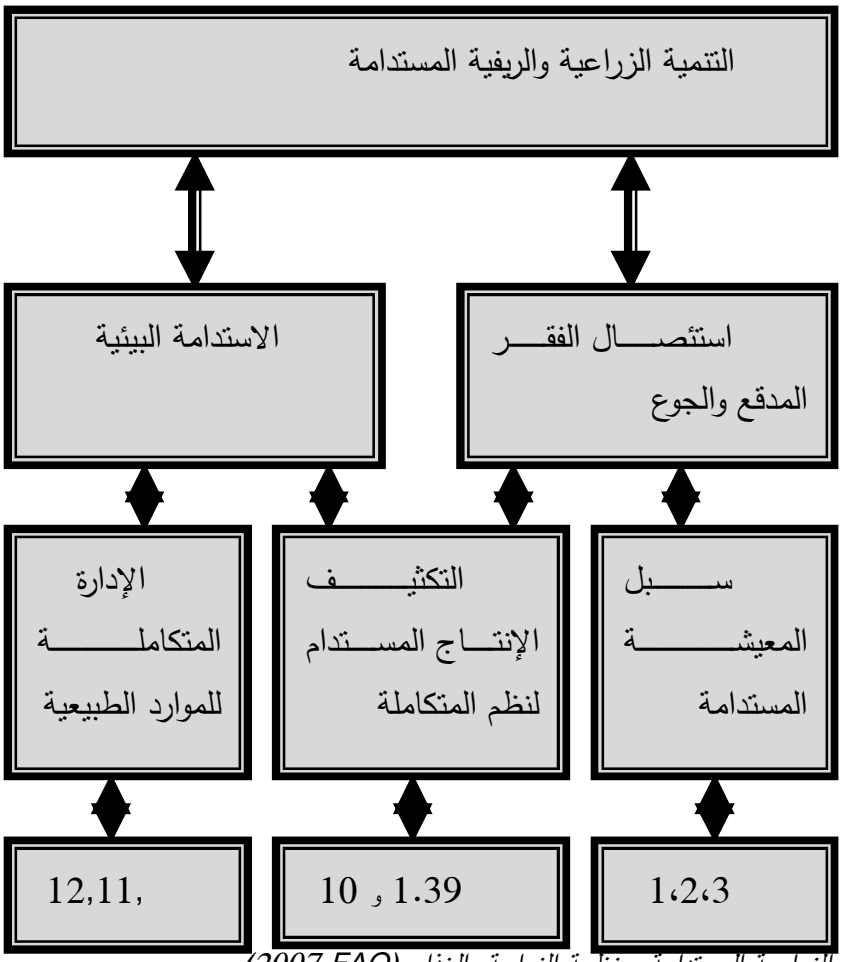

إستراتيجية التنميةالريفية والزراعية المستدامة منظمة الزراعة والغذاء (FAO،2007)

2-8 دور الزراعة في التنمية الاقتصادية:

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل لتطور الإنتاج الزراعي من المرحلة البدائية. (تودارو،2010:ص)

1) مرحلة الزراعة الريفية ذات الإنتاجية المنخفضة، وتمثل البلدان التي يقوم اقتصادها على الزراعة.
2) مرحلة الزراعة المختلطة، حيث يتم توزيع الإنتاج إلى جزئيين، الجزء الأول للاستهلاك، و الآخر يخصص للبيع للقطاع التجاري وتتمثل بالبلدان التي اقتصادها يتجه نحو التحول.
3) مرحلة الزراعة الحديثة عالية الإنتاجية ومخصصة للسوق التجاري وتمثل البلدان المتقدمة

جدول (2-2): خصائص أنواع البلدان الثلاثة، 2005[3]

البيان	بلدان اقتصادها قائم على زراعة	بلدان اقتصادها قائم على طريق التحول	بلدان اقتصادها قائم على المناطق الحضرية
عدد سكان المناطق الريفية (بالملايين)،2005	417	220،2	255
إجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد (دولار عام 2000)، 2005	379	068،1	489،3
حصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي (%)، 2005	29	13	6
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الزراعي السنوي 1993-2005 %)	4	2.9	2.2
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير الزراعي السنو 1993-2005	3.5	7	2.7
عدد الفقراء في المناطق الريفية (بالملايين)، 2002	170	583	32
معدل الفقر في المناطق الريفية (%) 2002	51	28	13

(كوفارو،2004،ص20)

وتنخفض مساهمة الزراعة في توفير فرص العمل للقوى العاملة ضمن الدولة، وفي الإنتاج كلما زادت حصة الفرد من الدخل. حيث تزداد التحولات البنيوية في تركيبة الإنتاج والقوى العاملة في الاقتصاد، حيث تنخفض مساهمة القطاع الزراعي وتزداد مساهمة قطاع الصناعات والخدمات.

وتوجد آليتين على الأقل لتفسير هذا الانخفاض:- (تودارو، 2010،ص425-426)

- تزداد قيمة مبيعات المزارعين بسرعة أقل من سرعة تزايد الإنتاج المحلي لأن الطلب هو الذي يتحكم بالنمو والطلب على المنتجات الزراعية غير مرن.
- تغير التقنيات المستخدمة في الإنتاج بشكل سريع خلال مرحلة تطور الدول التي تمتلك دخولا مرتفعة، وازدادت الإنتاجية الزراعية مقاسة بحجم الإنتاج لكل عامل أو حجم الإنتاج بالهكتار، وتظهر البيانات المتعلقة بعملية نمو الدول المتقدمة حاليا، إن مساهمة الزراعة في الإنتاج انخفضت، لكن مساهمتها

---

[3] خط الفقر هو 1.08 دولار أمريكي في اليوم بقيمة الدولار عند مستوى تعادل القوى الشرائية في عام 1993.(البنك الدولي، 2008، ص5)

في القوى العاملة انخفضت بشكل اكبر، مما يعني إن إنتاجية الزراعة ارتفعت بسرعة تفوق إنتاجية العمل في بقية قطاعات الاقتصاد.

وتساهم الزراعة في التطور الاقتصادي بأربع طرق رئيسة: (كوفارو،2004،ص20-21)

- ❖ توفر الزراعة المنتجات الغذائية والمواد الأولية التي تستخدم في تصنيع العديد من المنتجات
- ❖ يشكل الأشخاص المشتغلون في الزراعة جزءا هاما من السوق المحلي للمنتجات الصناعية بسبب الاتجاه الكبير نحو الزراعة خلال المراحل الأولى من النمو الاقتصادي (المساهمة في السوق).
- ❖ تعتبر الزراعة مصدرا لر أس المال والعمل لبقية القطاعات الاقتصادية لان الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تتناقص مع ازدياد النمو الاقتصادي.
- ❖ تساهم الزراعة المحلية في ميزان المدفوعات،إما من خلال قيمة الصادرات،أو من خلال التوسع في إنتاج بدائل محلية عن المستوردات الزراعية.

وبشكل عام لا يوجد تناقض في القول، بضرورة تحقيق نمو سريع في الزراعة، مع انخفاض مساهمة هذا القطاع في المخرجات النهائية وفي قوة العمل، إلا أن التناقض الظاهري هو الذي زاد من الفهم الخاطئ بأن الزراعة غير هامة، بمعنى أنها إذ لا تتطلب موارد أو بيئة محفزة لعملها. وقد حدد البنك الدولي الأهداف الأربعة لسياسات برنامج الزراعة من أجل التنمية وهي تشكل معين سياسات في سبل التخلص من الفقر

شكل (2-2): يوضح ذلك سبل التخلص من الفقر حسب برنامج الزراعة من أجل التنمية في البنك الدولي

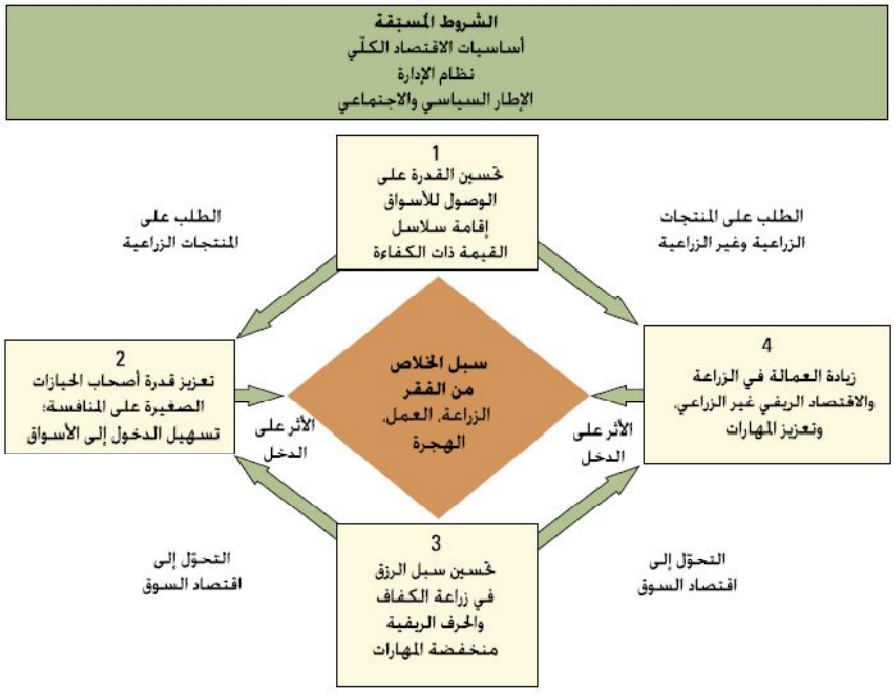

(البنك الدولي ،2008)

2-9 العوامل الفاعلة التي تساهم في تحقيق عملية التنمية الزراعية المستدامة :

إن من أهم العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة هي الموارد الأرضية والمياه وعدد السكان والموارد المالية... والشكل التالي يوضح أهم العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

شكل (2-3): أهم العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

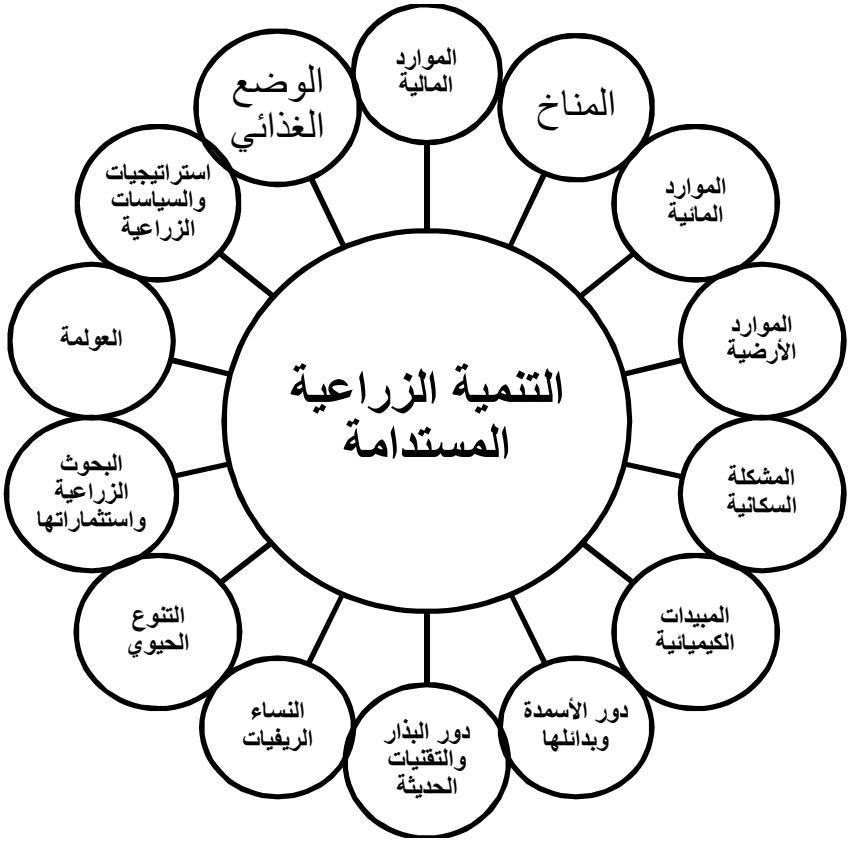

الشكل من إعداد الباحث بناء على كتاب التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة (الأشرم،2007)

فهذه العوامل لها دور بارز في التنمية الزراعية المستدامة، ولا يسعنا أن نخوض في هذه العوامل وسوف نشرح دور التمويل في التنمية الزراعية المستدامة، حيث يرتبط تطور هيكل الإنتاج الزراعي بتوفر التمويل بمستوى كاف للقيام بتحديث وسائل الإنتاج ورفع الإنتاجية، وكذلك تحديث عمليات التسويق المساندة التي تسهدفت تحسين مستوى الجودة والمحافظة عليها. تعتبر الاستثمارات أحد الوسائل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية في أي دولة، حيث يتوقف نجاح سياسات التنمية الزراعية بدرجة كبيره على حجم وكفاءة توزيع الاستثمارات المتاحة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة، وذلك من منطلق أن الاستثمارات لها دور هام وفعال في إحداث التغيرات الهيكلية.

(Khallaf ,Soweify،2005، p1)

الخاتمة

في هذا الفصل تناولنا مفاهيم التنمية الزراعية المستدامة ودور الزراعة في الفكر الاقتصادي وتطور نظرياتها مع الزمن،حتى أصبحت بُعداً محورياً في اهتمامات المجتمع الدولي للحد من الفقر، وركزنا على التنمية الزراعية المستدامة وأبعادها ومجالاتها، وبينا دور الزراعة في التنمية الاقتصادية، وسنحاول في الفصل القادم دراسة عامل مهم من العوامل الفاعلة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهو التمويل الزراعي من خلال عدة مصادر ومنها منظمات المجتمع المدني.

الفصل الثالث

تمويل التنمية الزراعية المستدامة

مقدمة

3-1 دور التمويل في التنمية

3-2 مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني

3-3 دور منظمات المجتمع المدني في تمويل القطاع الزراعي

3-4 خاتمة

مقدمة

إن مهمة التمويل إمداد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام. وقد ظهرت قضية التنمية الاقتصادية بشكل واضح كمفهوم اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الاعتقاد السائد حينذاك هو إن المشكلة في جوهرها هي مشكلة نقص التمويل والاستثمارات. وانه يكفي إن تتوافر الموارد المالية الكافية لكي تحل مشكلة الفقر. وفي هذا الفصل سنتناول كل من تعريف التمويل ودورها في التنمية، وتمويل القطاع الزراعي في فلسطين والدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني الزراعية.

3-1 دور التمويل في التنمية:

التمويل هو: توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب. (الحسيني،1999،ص29). ولم يقتصر التمويل على الحصول على المبالغ المالية فحسب لكنه تعداها إلى جلب المعدات والخبرات من أجل تثبيت واستثمار المبالغ المالية بصورة أحسن لتحقق مردودا أعلى، واستفادة أفضل. فأن للتمويل معنيان: (يونس، وآخرون،1985،ص155)

المعنى الحقيقي: هو توفير الخدمات والسلع اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، وتكوين رؤوس أموال جديدة تستخدم لأغراض التنمية.

المعنى النقدي: فهو الحصول على الأموال النقدية الكافية لتوفير الموارد الحقيقية لخلق رؤوس أموال جديدة.

3-1-1 التمويل الاستثماري:

التمويل الاستثماري هو: الإنفاق الاستثماري والذي يشكل أحد مكونات الطلب الكلي ويرتبطان بعلاقة طرديه حيث إن:

الطلب الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات).

أي:

$$AD=C+I+G+(X-M)$$

حيث: AD تمثل الطلب الكلي ، C = الاستهلاك ، I = الاستثمار، G=الإنفاق الحكومي

X = الصادرات ، M = الواردات.

ويعتبر الاستثمار أكثر مكونات الطلب الكلي تقلباً، وينتقل تأثيره إلى الطلب الكلي ثم إلى الدخل التوازني حيث *(Y=AD)* حيث *Y* تمثل الدخل التوازني.

ويختلف الإنفاق الاستثماري عن غيره من أوجه الإنفاق في أنه يساهم في خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد عبر تكوينه لرأس المال وتراكمه عبر الزمن. (حبيب،1994،ص200) ويوفر المجتمع التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية إما بموارده المحلية أو عن طريق موارد خارجية. وحسب الوضع الاقتصادي العام للدول النامية تختلف قدرة هذه الأقطار على توفير التمويل المطلوب عن طريق المدخرات. إلا إن الاحتياجات الرأسمالية للتنمية تفوق القدرة الاخار ية في الغالب. مما يستدعى استكمال مواردها المحلية المحدودة بموارد خارجية. (الحسيني،1999،ص15)

3-1-2 تصنيف المدخرات:

تختلف الدول النامية كثيرا في مدى اعتمادها على مصادر الادخار المتنوعة والتي لا تتأثر فقط بالعوامل الاقتصادية مثل متوسط الدخل الفردي، والأصول لدى الدولة من الموارد الإنتاجية والمصادر القطاعية للدخل القومي، ولكن تتأثرا أيضا بطبيعة سياسات تعبئة الادخار المحلي بأنواعه المختلفة.(جبلز ،واخرون،2009، ص445-458).

إن مجموع عرض المدخرات لدولة ما هو مجموع الادخار المحلي والادخار الأجنبي .

ويمكن تجزئة المدخرات المحلية إلى عنصرين: ادخار الحكومة والادخار الخاص المحلي .

ويتكون الادخار الحكومي من مدخرات الميزانية الذي يظهر نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن إنفاقها.

ويتكون مصادر الادخار الخاص و هما اثنان: ادخار المنشآت وهي ما تبقى من إيرادات المنشأة المساهمة العامة (دخل الشركة أو المنشأة بعد الضرائب ناقصاً أرباح حاملي الأسهم). ومدخرات القطاع العائلي فهي ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك. (جبلز ،واخرون،2009، ص445-458)

ويتكون ادخار القطاع العائلي من مدخرات الشركات غير المساهمة.

وللمدخرات الأجنبية مصدران أساسيان: الادخار الرسمي أو المعونات الأجنبية والادخار الأجنبي الخاص

ومعظم الادخار الرسمي يتم على شكل قروض تنازلية ناعمة بمعنى أنها تتوفر إما على شكل منح grants أو قروض ذات سعر فائدة منخفض وفترة دفع طويلة غير متوفرة في الأسواق العالمية لرأس المال الخاص. وتعطي الحكومات أيضا قروضا بشروط تجارية مثل ائتمان الصادرات والاستثمار التملكي، أو القروض الصعبة من البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية وتسمى القروض التنازلية أو الناعمة فنياً "بمساعدات التنمية الرسمية" (ODA) Official Development Assistance. ولكن

الاسم الشائع لها هو "المعونات الأجنبية" Foreign Aid. ويمكن أيضاً تقسيم المعونات إلى معونات ثنائية bilateral تقدمها دولة لدولة أخرى مباشرة أو معونات متعددة الأطراف multilateral حيث تتدفق المعونات على مؤسسة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أو البنك الدولي أو البنوك الإقليمية للتنمية والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المتسلمة لهذه القروض.

وأخيراً، يمكن أن تكون المعونات على شكل "فني"بتوفير القدرات البشرية لدعم الخبرات القومية أو "مساعدات رأسماليةمّن خلال تزويد الدول النامية بالتجهيزات الر أسمالية.

ويشمل "الادخار الأجنبي الخاص" على أربعة عناصر: الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به المواطنون الأجانب عادة عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات في منشآت الدولة المضيفة.

والاستثمار في محفظة الأوراق المالية من خلال شراء الأجانب لأسهم وسندات الدولة المضيفة، و قروض البنوك التجارية لحكومات الدول النامية والمنشآت

وأخيرا الائتمان التجاري الذي توفره الشركات المصدرة وبنوكها ائتمانا تصديرياً " للدول المستوردة كطريقة لدعم المبيعات في فترة ما قبل دفع ثمن الواردات وغالبا بأسعار فائدة تجارية. (جبلز ،واخرون،2009، ص445-458)

فتقدير الاحتياجات من الأموال الأجنبية اللازمة لبرامج التنمية هو الفارق ما بين حجم الادخار المحلية واحتياجات التمويل.قد أظهرت الدراسات أن الموارد المالية التي توفرها القروض والمعونات الدولية للدول النامية لدفع عجلة الاستثمار والتنمية، حيث تقوم هذه الموارد بدور رئيس في حشد الموارد المالية اللازمة وا إحداث التغييرات الهيكلية في اقتصاديات الدول النامية. وعندما تتحقق هذه التغييرات الهيكلية فإن الطلب على المعونات الأجنبية سوف يبدأ في الانحسار بما يؤدى تدريجياً إلى الاستغناء عنها. وقدمت تلك الدراسات تجارب بعض الدول كاليونان وتايوان والفلبين التي تلقت موارد من المعونات الدولية أدت إلى نمو متسارع ومستدام في دخلها القومي صاحبه انخفاض مستمر في الاعتماد على العون الأجنبي. ومن أهم النماذج في هذا المجال: نموذج الفجوتين (جبلز ،واخرون،2009، ص602)

ويفترض نموذج الفجوتين (فجوة الادخار وفجوة العملة الاجنبية) أن حجم الادخار الوطني في الدولالنامية يقل دائم ً ا ً عن حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو التي تحقق آمال وتطلعات الشعوب في التنمية والتقدم. وتعود هذه الفجوة إلى قلة الدخل في تلك البلدان والناتجة عن الخلل الهيكلي الذي تتصف به اقتصادياتها من ضعف في القاعدة الإنتاجية وغياب البنيات الأساسية اللازمة للإنتاج والتوزيع...الخ. وفجوة العملة الأجنبية التي تجعل الميزان التجاري بحالة عجز. والشكل التالي يوضح ما يسمى بحلقة الفقر المفرغة لنريكسة التي تجعل اقتصاديات الدول النامية تدور في حلقة من الجمود المستمر لا تؤدى إلى التنمية.

شكل (3-1): حلقة الفقر المفرغة

The Vicious Circle of Poverty

الحلقة المفرغة للفقر

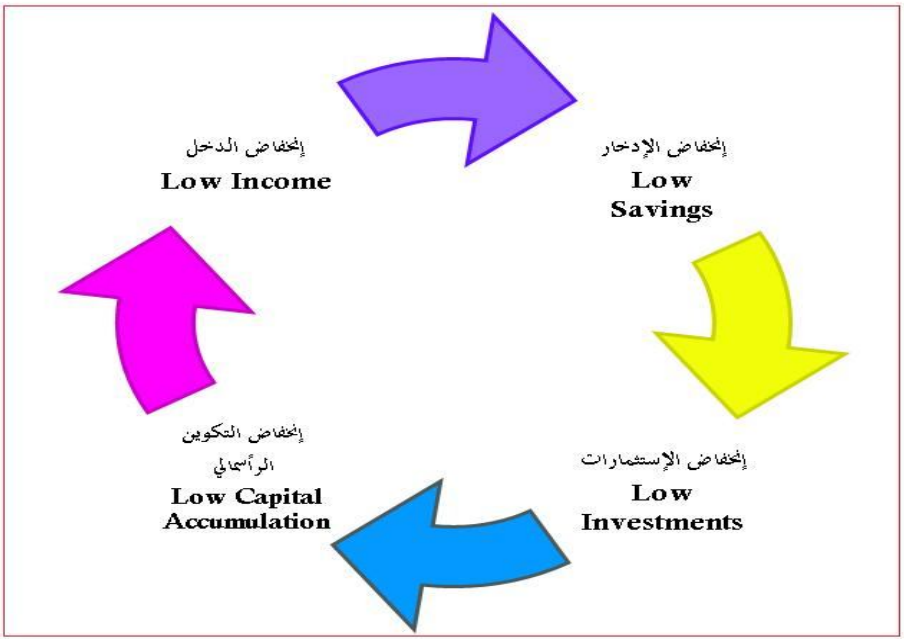

المصدر: نحو مجتمع المعرفة، اصدرات مركز الإنتاج الاعلامي الاصدار الثالث عشر، جامعة الملك عبد العزيز،2007

ويفترض هارود– دومار أن كسر هذه الحلقة يمكن أن يتم باستخدام موارد القروض والمعونات الدولية بما يؤدى إلى زيادة حجم الاستثمارات والتي بدورها تؤدى إلى زيادة الإنتاج إلى مستويات أعلى.الأمر الذي يزيد من قدرة الدول المتلقية على النمو باستمرار، وهكذا بمرور الزمن تستطيع الدولة أن تحقق معدلات النمو المسهدفتة والاستغناء عن الموارد الخارجية. (جبلز،واخرون،2009، ص461)

3-1-3 التمويل الزراعي

و هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يتضمن الأسس والقواعد والنظريات الخاصة بعرض وطلب وتوزيع واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الاحتياجات الزراعية وأهدافه :

(كوجر ،2010)

1) زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة .
2) المحافظة على حجم النشاط زراعي ملائم .
3) زيادة كفاءة الإنتاج .
4) زيادة المقدرة على مواجهة الظرف الاقتصادية المتغيرة .
5) مواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات .
6) الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية .

3-1-4 التمويل الإسلامي بصيغ المزارعة والمساقاه والمغارسة و السلم:

دعا الإسلام إلى زراعة الأرض، لما فيها من نفع لمخلوقات الله تعالى ولأجل الاستفادة من الأراضي في مجال الزراعة،شرع الإسلام عقودا منها عقد المزارعة والمساقاة والمغارسة للتمويل الزراعي .

وفيما يلي توضيح لذلك. (الدرابسة،1997،ص49)

فالمزارعة شرعا هي: دفع صاحب الأرض أرضه غير المزروعة لمن يزرعه،على أن يكون للعامل جزء مشاع معلوم من المحصول. (الدرابسة،1997،ص49)

أما **المساقاة** شرعا هي أن يدفع صاحب الأرض أرضه المشجرة إلى أخر ليتعهدها، على أن يكون له جزء مشاع معلوم من المحصول. (الدرابسة،1997،ص49)

أما **المغارسة** شرعا تعني: أن يدفع الرجل أرضه إلى غيره ليغرسها بالأشجار ويعتني بها حتى تثمر على أن يكون له جزء مشاع من ثمرها. (الدرابسة،1997،ص49)

أما **المرابحة للآمر الشراء:** وهو أن يطلب العميل من المصرف الإسلامي شراء سلعة لا يستطيع شراؤها بمواصفات محدودة، وعلى أساس وعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له مرابحة، ويقوم بدفع الثمن للمصرف على دفعات حسب إمكانياته،(المصري،1996،ص13)

إما **المضاربة** فهي قليلة في الزراعة وهي تختص بالتجارة وأما عقد الاستصناع فهو للصناعة.

ويعرف **السلم** شرعا: أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل. والحكمة من مشروعية السلم: إن للناس حاجة في السلم، لأن أرباب الزروع والثمار قد تعوزهم الحاجة للنفقة على أنفسهم وعيالهم، أو لشراء ما يحتاجونه للإنتاج، وأرباب الأموال قد تعوزهم الخبرة للاستثمار وليس لديهم الوقت الكافي للاستثمار في الزراعة، لذا يأتي السلم علاجا لكلا الطرفين. (الدرابسة،1997،ص49)

3-2 مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني:

يعتبر الاستثمار الزراعي من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية، ويأتي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، والتي بدورها تساعد على زيادة الطاقات الإنتاجية ومن ثم ارتفاع كل من معدلات تكوين رأس المال، ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. فهي هدفا للسياسات الزراعية في السلطة الوطنية، ولهذا فإن التنمية المستدامة للمؤسسات المالية التي توفر رأس المال العامل، وقروض الاستثمار بمعدلات تنافسية وتوفر تسهيلات للودائع المأمونة والمضمونة للمزارعين، لا تزال أمرا حيويا لتحقيق نمو اقتصادي متواصل فيها لتحسين إنتاجية المزارع، وتوفير الظرف الملائمة للتنمية الزراعية المستدامة، مع الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الزراعية، وتطوير المصادر المائية وزيادة الأمن الغذائي. ويوضح الشكل رقم (3-2) القطاع المالي الممول للقطاع الزراعي في فلسطين كما هو في 2010.

شكل (3-2): القطاع المالي الممول للقطاع الزراعي في فلسطين كما هو في 2010.

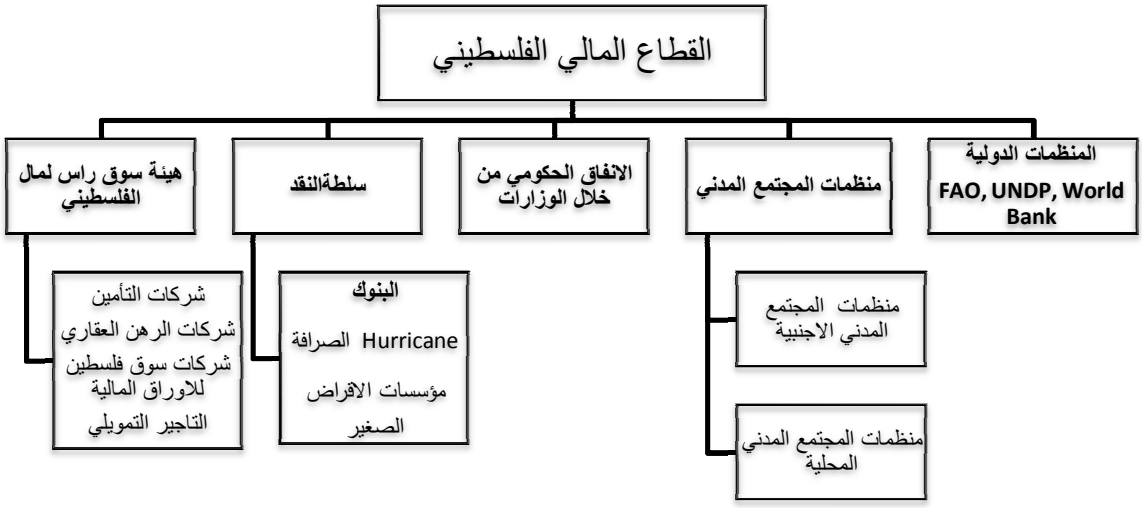

الشكل: من إعداد الباحث

3-2-1 الجهاز المصرفي في فلسطين وتمويل التنمية الزراعية

تأسس الجهاز المصرفي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الفلسطينية إلى الوطن عام 1994م نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو[4] وتم تأسيس سلطة النقد بموجب بروتوكول باريس بتاريخ 29-4-1994. حيث أعطى البروتوكول لسلطة النقد كافة الصلاحيات الممنوحة للبنوك المركزية من تنظيم لكافة الأعمال المصرفية، ومنح التراخيص للمصارفوا إدارة السياسة النقدية للسلطة الفلسطينية. وقد بلغت المصارف العاملة في قطاع غزة على 17 بنكا مرخصا من سلطة النقد بالإضافة إلى البنك الوطني الإسلامي.(سلطة النقد،2010)

وتبلغ حجم الودائع الائتمانية 6802 مليون دولار لعام 2010 في الأراضي الفلسطينية،(سلطة النقد، 2011) وتتجنب البنوك التجارية منح قروض إلى القطاع الزراعي،وإن مساهمتها محدودة، وهناك صعوبة في حصول المزارعين على القروض، ويتطلب من المزارعين تقديم بيانات ومعلومات غير متوافرة لديه،أو لا يملك الكفاءة للإجابة عنها، ولا يستطيع تقديم الضمانات المطلوبة (صبري،2008،ص54) ويبلغ نصيب الزراعة والثروة الحيوانية من إجمالي التسهيلات القطاع العام والخاص 64.6 مليون دولار، وهي نسبة متدنية لا تساعد على تمويل الاستثمارات الزراعية انظر جدول (3-2)

جدول (3-1): إجمالي التسهيلات القطاع العام والخاص ونصيب الزراعة منها

إجمالي التسهيلات القطاع العام و الخاص	$2.888.143.814	%100
نصيب قطاع الزراعة و الثروة الحيوانية منها	64.696.919	%2.2

المصدر:سلطة النقد،2011

[4] اتفاقية أوسلو هي اتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، وقعت في العاصمة النرويجية أوسلو في 1993/9/12 وتنص على الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في أراضي الضفة الغربية و قطاع غزة وتأجيل القضايا النهائية بعد انتهاء الفترة الانتقالية وهي قضايا حساسة مثل الحدود واللاجئين والقدس وإعلان الدولة والمياه .

3-2-1-1 المصارف الزراعية المتخصصة في فلسطين :

تنبع أهمية هذه المصارف من كونها متخصصة في تنمية القطاع الزراعي، وتستطيع الإقراض لمدة زمنية أطول وبفائدة منخفضة.(بارتاساراتي،2001،ص124)

لم يكن يوجد سوى مصرف واحد متخصص في المجال الزراعي، وهو البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي، وله فرع واحد موجود في قطاع غزة، وهو بنك مصري، وقد احتل هذا الفرع المرتبة الأولى من حيث حجم الائتمان الموجه للقطاع الزراعي، وتمثلت القروض الزراعية التي منحها في نوعين:-(عودة،2006،ص313)

الأول: قرض زراعي متوسط الأجل (3سنوات)، ويمنح لغايات إنشاء الدفيئات الزراعية،ويسدد هذا القرض على ثلاثة أقساط بواقع قسط كل سنة.

الثاني: قرض زراعي قصير الأجل (لمدة سنة) ويسمى قرض الخدمة الزراعية، ويستخدم لغايات تمويل شراء مستلزمات الزراعة من سماد، شتلات، أدوية، تمديدات بلاستيكية للري.

وقد بلغت نسبة الفائدة على القروض الزراعية الممنوحة حوالي 9%،و عمولة بواقع 1% للسلطة

إلا أنه بعد انطلاقة انتفاضة الأقصى، تعثرت معظم القروض الزراعية، الأمر الذي نتج عنه إلحاق خسائر فادحة بالبنك، وتشكل مخصصات بنسبة 100%من محفظة التسهيلات، إذ أن هناك قروض ممنوحة منذ عام 1996 لم يتم سدادها حتى الآن[5].

3-2-1-2 مؤسسات الإقراض المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في فلسطين :

تكمن أهمية هذه المؤسسات في أنها تستطيع توفير مصادر إضافية للتمويل الذي يساهم في التنمية الاقتصادية على الرغم من محدودية إقراضها، وقد عملت في فلسطين 13 مؤسسة إقراض متخصصة و تقسم إلى نوعين:(شراكة،2011)

المؤسسات المحلية: وهي مؤسسات تعني بالتنمية بشكل عام وبالتنمية الزراعية بشكل خاص مثل صندوق التنمية الاقتصادية وشركة الريف للتمويل الزراعي وغيرها.

المؤسسات الدولية: ومنها مؤسسة أنيرا التي هدفت إلىمساعدة اللاجئين وا إصلاح آبار المياه لاستخدامها في الري وتمويل الزراعة أحيانا،ومؤسسة انقاد الطفل التي تقدم خدمات في مشاريع المياه والطرق الزراعية، ومؤسسة كير الدولية التي تقدم الدعم في مجال الخدمات البيطرية والمجتمعية ومؤسسة أوكسفام كوبيك لدعم التنمية من خلال تقديم قروض للمشاريع الصغيرة للنساء، ومؤسسات الإقراض التابعة للإغاثة الإسلامية عبر العالم ،ولوكالة الغوث مثل دائرة التنمية والتخطيط .(حمدان،2001،ص26)

---

[5] تم اغلاق هذا البنك

وعلى وجه العموم، فلا تتوافر لدى صغار المزار عين والمشاريع الزراعية الإمكانات للحصول على الخدمات المالية الرسمية. وهناك ندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة والمستدامة لتقديم هذه الخدمات. وهذا الوضع ناجم عن:- (صبري،2008،ص43)

- ارتفاع تكاليف المعاملات الذي يترافق مع ضآلة مقادير القروض والتسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية الزراعية المحفوفة بالمخاطر.
- ضآلة إمكانات المزارعين في الوصول إلى منافذ التسويق المجزية لتصريف منتجاتهم الزراعية. الافتقار إلى الضمانات المصرفية التقليدية لدى صغار المزارعين.
- إجراءات الاحتلال الإسرائيلي (من تجريف الأراضي الزراعية ومنع تصدير المنتجات الزراعية و منع دخول مستلزمات الإنتاج.
- إغراق السوق الفلسطينية بالعديد من المنتجات الزراعية الإسرائيلية، فيزيد مخاطر الزراعة دون وجود آليات ملائمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها.
- الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي والتدخلات السياسية في الأسواق تقلل من سلامة ومصداقية المؤسسات المالية وا إمكانات استدامتها. والأنظمة القانونية غير الوافية وغير القابلة للتطبيق لا تفضي إلى تطوير خدمات التسليف وغيرها من الخدمات المالية التي تفيد نسبة كبيرة من المزار عين.

ولم تحقق البنوك العاملة في فلسطين للتوقعات المرجوة منها وتقييم تقديمها للخدمات الائتمانية، خاصة في مجال مساهمتها في عملية تمويل التنمية الاقتصاديةوا إحجام البنوك عن التوسع في المشاريع التنموية، وهذا ناتج عن عوامل كثيرة منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الضفة الغربية والقطاع. (مقداد،حلس،2005،ص254)

3-2-2 دور سوق فلسطين للأوراق المالية في تمويل القطاع الزراعي:

تتعامل أسواق ر أس المال بيعا وشراء الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة بهدف توفير الأموال للمشاريع، سواء زراعية أو صناعية أو خدماتية، أما فيما يتعلق بسوق فلسطين للأوراق المالية فيحتوي على شركة مساهمة عامة وحيدة تعمل في المجال الزراعي هي شركة دواجن فلسطين تعمل في الضفة الغربية وهذا الدور ضعيف بحاجة إلى تشجيع من قبل هيئة سوق المال والحكومة وسلطة النقد و المستثمرين .

3-2-3 دور قطاع التأمين في تمويل القطاع الزراعي

يلعب قطاع التأمين دورا مهما بحشد الأموال من جراء نشاطات التأمين، فهو يقوم بالوظائف الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية، من خلال المساهمة في تحقيق الاستقرار المعيشي وتخفيف الأعباء المترتبة على مخاطر الاستثمار وتعبئة المدخرات الوطنية طويلة الأجل منأجل التنمية. وفي فلسطين يتسم قطاع التأمين بدور محدود جدا في الاستثمار الزراعي، ويكاد يكون محصور أحيانا في شراء أسهم الشركة الزراعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وكما يعتبر التأمين الزراعي من اخطر أنواع التامين بسبب حالة عدم اليقين، فتعزف شركات التأمين هذه على المجازفة في التأمين على الاستثمار الزراعي.

3-2-4 الدور الحكومي في تمويل القطاع الزراعي:

يكمن دور الحكومة الحديث في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والقادرة على تشجيع الأفراد وأصحاب رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الزراعية وذلك عبر حمايتها لأموال المستثمرين. ضمن أولويات واستراتيجيات التنمية الزراعية بما يضمن تحقيق التطور الزراعي. وبهذا فان الحكومة تستطيع أن تلعب هذا الدور عبر أدواتها المختلفة في إدارة السياسات الاقتصادية، ويمكن للحكومة المساهمة في النشاطات الزراعية عند ظهور مشاكل استثمارية في قطاع من القطاعات الزراعية.

إن تحديد أولويات التنمية الزراعية واعداد البرامج بمشاركة فعالة مع الاطراف ذات العلاقة، لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة هو توجه استراتيجي. وككيان محاصر تعول السلطة الوطنية على الزراعة لتكون الرافعة الاقتصادية من خلال استثمار الموارد المتاحة، وتوليد فرص عمل للعاطلين عن العمل، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة صادراتها لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، وفي تعزيز صمود السكان على أرضهم، والحد من هجرتهم منها، والحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية، وتحسين شروط البيئة بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.(إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة،2010،ص75)

ويعد التمويل الحكومي المخصص للقطاع الزراعي ضعيفا، وتعد موازنة وزارة الزراعة الفلسطينية من اقل الموازنات مقارنة بموازنة الوزارات الأخرى، وبلغ نصيب قطاع الزراعة من مجموع المساعدات الدولية المقدمة إلى ميزانية السلطة الوطنية والمنفذة فعلا في الفترة ما بين 1994 و 2008 ما قيمته 73 مليون دولار من مجموع المساعدات التي تم تقديمها للسلطة الفلسطينية إلى 9.5 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وهي نسبة أقل من 1%. (السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، 2008).

وبلغت النفقات الجارية في وزارة الزراعة في قطاع غزة لعام 2010 (19.472) مليون شيكل[6] تتضمن الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية(وزارة المالية، 2010)

وهناك أسباب جعلت دور الحكومة في الاستثمار الزراعي دور ضعيف منها:

1) العجز الدائم في موازنة السلطة الفلسطينية.
2) غياب إستراتيجية زراعية تنموية وطنية.
3) انشغال السلطة في تأمين متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين مثل التعليم والصحة والطرق.

3-2-5 دور الدول المنظمات الدولية والأجنبية المانحة في تمويل القطاع الزراعي:

تعتمد الكثير من الحكومات على المصادر الخارجية كالقروض الدولية والإعانات في تمويل وتطوير أنشطتها الاقتصادية، و تعمل هذه المؤسسات الدوليةو الجمعيات الأجنبية في بناء المؤسسات وتأهيل البنية التحتية ... الخ.وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993 حصلت السلطة على مخصصات ومساعدات من قبل الدول المانحة.

شكل (3-3): يوضح توزيع قطاعات أنشطة الجمعيات الدولية والأجنبية العاملة في قطاع غزة

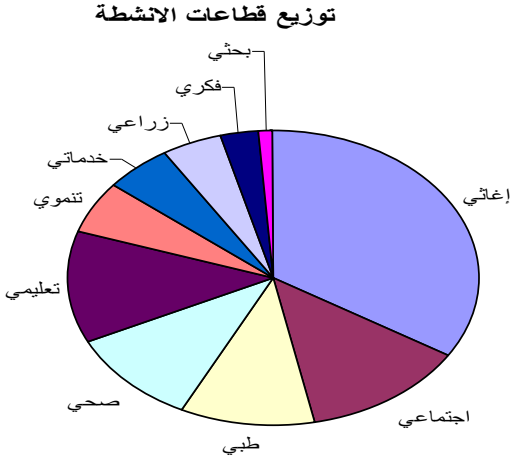

جدول (3-2): توزيع المنظمات الدولية والأجنبية المانحة العاملة في قطاع غزة حسب بلد المنشأ :

أمريكا	13	بريطانيا	11	ايطاليا	8
فرنسا	6	تركيا	4	لبنان	3
النرويج	3	اسبانيا	3	استراليا	2
كندا	2	ماليزيا	2	النمسا	2
سويسرا	2	قطر	1	السعودية	1
قبرص	1	مصر	1	الكويت	1
الدنمارك	1	الإمارات	1	البوسنة	1
اندونيسيا	1	بلجيكا	1	هولندا	1

المصدر: (وزارة الداخلية والأمن الوطني دراسة حول وضع المؤسسات الأجنبية في قطاع غزة إعداد لجنة المؤسسات غير الحكومية ،2010،ص8)

[6] أي 5.5 مليون دولار امريكي دولار أي نسبة مساهمة وزارة الزراعة في غزة حوالي 1% من أجمالي الموازنة العامة لعام 2010

وقدمت هذه الدول والمنظمات برامج تدار من خلال وزارة الزراعة بصورة مباشرة، وهناك برامج ومساعدات توجه للقطاع الزراعي دون تشاور أو تنسيق مع وزارة الزراعة. وقد ويدخل ضمن المساعدات مشاريع تطوير بناء القدرات التي يستفيد منها العاملون والعاملات في القطاع الزراعي، أو مشاريع تطوير الريف الفلسطيني. يمكن القول أن المساعدات الدولية هي محدودة للقطاع الزراعي، تنفق ضمن برامج وتنفذ من قبل مؤسسات وطنية أو أجنبية، على شكل منح لتنفيذ مشاريع بنية تحتية، مثل إنشاء طرق زراعية، ومشاريع مياه، أو من خلال منح توجه مباشرة للمزارعين، مثل بناء بيوت بلاستيكية لزراعة الخضروات، واستصلاح أراض. (صبري،2008،) ويوضح الملحق(1.3) أسماء المؤسسات الدولية العاملة في القطاع الزراعي في عام 2010

فحرمان القطاع الزراعي من الدعم يعني زيادة التشوهات القطاعية الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني، إضافة لزيادة الآثار السلبية المترتبة عن ذلك مثل عدم قدرة القطاع الزراعي في امتصاص الصدمات الاقتصادية في فلسطين، والإنكماشات التي تصيب القطاعات الأخرى ذات العلاقات التبادلية مع القطاع الزراعي. وهذا يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة لم تركز على هذه قطاع الزراعة وتعطيها الأولوية ضمن برامج التمويل المقدمة من الدول المانحة، وخاصة في ظل التراجع المستمر لهذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي، وتدمير القطاع الزراعي يؤدي إلى إتباع أنماط إنتاجية لا تتفق مع الميزة النسبية للاقتصاد الفلسطيني، ومما يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد الفلسطيني في التخصص و الاندماج في الاقتصاد الدولي والإقليمي، وا إضافة للتأثير السلبي على الميزان التجاري الفلسطيني. (الرفاتي،2006،ص16)

ويمكن اعتبار الامتناع من طرف الدول المانحة عن تقديم الدعم المالي للقطاع الزراعي في فلسطين تناقضاً مع أهداف المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني، السياسية منها والاقتصادية. كما إن عدم تقديم الدعم للقطاع الزراعي يؤدي إلى مساعدة إسرائيل في جهودها المستمرة لإبقاء الأراضي الفلسطينية معطلة وسهلة المصادرة. [7]

[7] واعتبر الجعبري أن الأهداف "الإنسانية" وتحسين جودة الحياة للإنسان هي الغلاف الذي يغلف حقيقة المنظمات الدولية ، أما الهدف العام الذي يعبر عن حالة العديد من القائمين على هذه المؤسسات فيتمثل في النفعية المادية أو الوصول إلى المواقع المؤثرة، ومن ثم الظهور كشخصيات عامة في محاولات للتحول إلى قيادات مستقبلية للشارع الفلسطيني. تصب في المصالح السياسية لجهات أجنبية وفي خدمة الفكر الغربي. مثل: تحسين صورة الدولة (أو الدول) التي تقف وراء المنح، ونشر الأفكار الغربية من خلال دعم برامج وحملات ترويج فكرية، والترويج للسياسات والأهداف السياسية والمصالح الغربية. والحصول علىمعلومات إستراتيجية من خلال الدراسات التي يتم إعدادها حول الناس و الأرض والموارد والتوجهات.و ارتباط عمل المؤسسات غير الحكومية بترويج التطبيع مع المحتل اليهودي.(الجعبري، 2010)

3-3 دور منظمات المجتمع المدني في تمويل القطاع الزراعي

3-3-1 مفهوم المجتمع المدني:

تتكون المجتمعات من ثلاثة مكونات وهي الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتعمل بشكل تكاملي على تقديم الخدمة. وبينما برز اتفاق على أن المجتمع المدني هو المجال أو المساحة ما بين الفرد والدولة، ظهرت بعض الاختلافات حول المنظمات التي تتوخى الربح (القطاع الخاص)، والتي قد تغلب الربح على الصالح العام، وحول الأحزاب السياسية الحاكمة التي قد تنقلب على المجتمع المدني في محاولتها لتحقيق استمرارها في الحكم. (الجنحاني،1999،ص36) ويعرف المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي يقوم على المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض خاصة.(ملاوي،2008، ص5) ويعرف آخرون المجتمع المدني على انه كل المنظمات التي تتيح للإفراد التمكن من خيرات والمنافع العامة، دون تدخل من الحكومة.(البيلاوي، 1999،ص7)"

ويعرف البنك الدولي المجتمع المدني المجتمع المدني بأنها "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية". يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية غلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة،(الباز،2000،ص19) وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

شكل (3-4): يوضح منظمات المجتمع المدني حسب (الباز،2000،ص20)

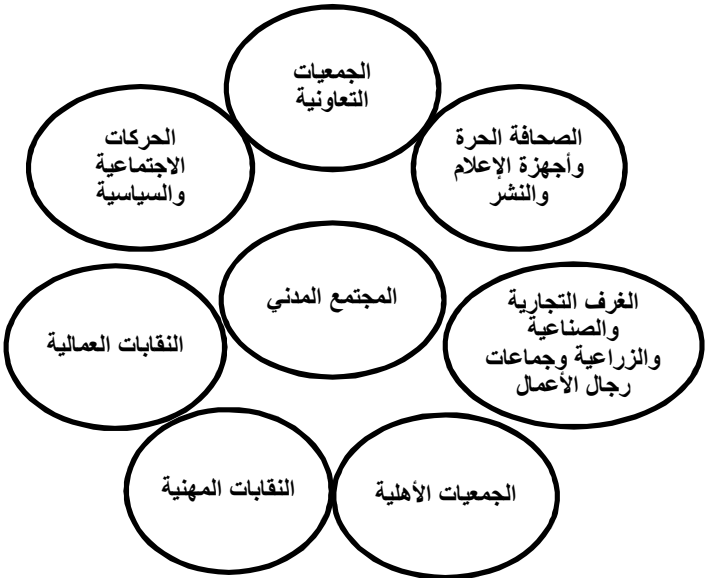

الشكل من تصميم الباحث

ويشير مصطلح **منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري**".(البنك الدولي،2006)

3-3-2 نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في فلسطين:

نشأت منظمات المجتمع المدني وتطورت باعتبارها أداة من أدوات تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ضد سياسات الاحتلال البريطاني ومن ثم الاحتلال الإسرائيلي. ويعود تاريخ تشكيل الجمعيات في فلسطين إلى مطلع القرن الماضي حينما بدأ بتأسيس الجمعيات الخيرية النسائية، وكان لظروف الاحتلال وحرب 1948 م دور كبيرا في تشكيل المئات من الجمعيات الخيرية التي سعت إلى تقديم خدمات الإغاثة والرعاية للأطفال والأسر المشردة والمهجرة. كما كان لحرب 1967 دور في نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. وسعت كل هذه المؤسسات إلى تقديم الخدمات الإنسانية والتربوية والثقافية والصحية للمواطنين كما استطاعت الوصول إلى الفئات المهمشة. وترافق حلول مفهوم المجتمع المدني على المناطق المحتلة، مع ضمور شديد في السياسة والمجتمع عقب أزمة الانتفاضة، التي بدأت تستنفد طاقاتها وطاقة المجتمع. (بشارة،1998،ص10) وقد كانت سياسة الاحتلال تقوم على التغاضي عن عملها ووجودها. مع تفاوت في هامش الحرية الممنوح لهذه المنظمات بقدر اقترابها أو ابتعادها عن العمل السياسي المباشر. وكانت هذه المؤسسات تقوم بجزء من عمل الدولة ، وعلى الرغم من العلاقات التنافسية التي سادت بين هذه المنظمات والمؤسسات، انتهى بعضها إلى قبول البعض الآخر. (علي،2010،ص37)

3-3-3 تعداد منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة

هناك اختلافات حول تعداد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، ومن الصعب الحصول على أرقام دقيقة وذلك لعدة أسباب:

1) الانقسام السياسي بين حكومتي رام الله وغزة.
2) تهرب بعض الجمعيات من تسجيل ومتابعة شؤونها لدى وزارة الداخلية.
3) عدم انطواء جميع هذه المنظمات تحت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
4) في الوقت الذي يتم فيه تسجيل منظمات أهلية جديدة، في المقابل تجد منظمات تحل نفسها.

كما أن المسوح والإحصاءات التي تم إجراءها من قبل المؤسسات البحثية المختلفة، أجريت في سنوات بعيدة.الأمر الذي يجعل عملية التعداد غير دقيقة. ويوضح الجدول التالي عدد منظمات المجتمع المدني الزراعية والجهة المشرفة عليها والقانون الذي ينظم عملها.

جدول (3-3): منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة

	الجمعيات الأهلية(منظمات غير حكومية)	الجمعيات التعاونية	الشركات غير الربحية	نقابات العمالية و اخرى
عددها في قطاع غزة	38 جمعية أهلية تعمل في المجال الزراعي من اصل 887جمعية أهلية مسجلة	22 جمعية تعاونية زراعية	أربع شركات تعمل في المجال التنموي الزراعي و الإقراض من اصل 44 شركة غير ربحية	3 نقابات تعمل في المجال الزراعي
جهة الإشراف عليها	وزارة الداخلية –الإدارة العامة للخدمات العامة	وزارة العمل –الإدارة العامة للتعاون	وزارة الاقتصاد الوطني –الإدارة العامة للشركات	وزارة الداخلية – الإدارة العامة للخدمات العامة
القانون الذي ينضم منها	قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000	قانون التعاون لسنة 1956 جمعيات	قانون الشركات لعام 1929	قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000

الجدول من إعداد الباحثةبناءً على معلومات من وزارة الداخلية والاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة ووزارة العمل

ويبين ملحق (3-2) أسماء منظمات المجتمع المدني الزراعية

وتلقت منظمات المجتمع المدني ما يعادل 8% من مجموع المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني.(عبد الكريم،2010) ويمكن توضيح التمويل الأجنبيو التمويل العربي والإسلامي لمنظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة لعام 2008-2009 ذلك في الملحق(3-3)

3-3-4 تمويل منظمات المجتمع المدني:

يتعلق أداء منظمات المجتمع المدني الزراعية الفلسطينية أساسا ليس فقط في أدارتها للمؤسسة، وا ٍنما في علاقتها بجمهور المستفيدين وبالممولين. إضافة إلى درجة التعاون والتنسيق فيما بينها والتقاطعات المختلفة ببين البرامج المنفذةإ ٍستراتيجية الوطنيةإ ٍستراتيجية المنظمة. (الشعيبي،2008) وتحكم علاقة منظمة المجتمع المدني الزراعية بجمهور التمويل علاقة غير مباشرة. والتمويل عادة هو تمويل أجنبي (إما حكومي أو أهلي)، وهذا التمويل يخضع لشروط تترجم في آليات مثل المشاركة في تحديد البرامج وتقديم خبراء ومستشارين وتأهيل وتدريب، فيما أغلبية التمويل لا يقدم لبرامج محددة أو نوع من المشاركة في تبني قضية إستراتيجية . وهناك آلية متعارف عليها للحصول على التمويل تتكون من ثلاث خطوات:- (ماس،2001،ص97)

تقدم المنظمة المحلية مقترحها لتنفيذ برنامج معين ترى فيه أولوية محلية، ومن ثم تبدأ رحلة البحث عن ممول ملائم، ويتم التوجه للجهات الممولة المهتمة بالموضوع، وخلال ذلك تجري مفاوضات بين

الطرفين حول مختلف جوانب المشروع، بما فيها تصميم البرامج وآليات تنفيذه والمتابعة، ويصل تدخل الممولين أحياناً إلى درجة طلب استخدام مفاهيم معينة يحبذونها.

تعلن الجهة الممولة عن برنامج منح لتمويل نشاطات معينة تحدد فيه المواضيع التي يشملها البرنامج، وشروط الاستفادة منه، وتقدم المنظمات المحلية اقتراحاتها للاستفادة منه، وفي هذه الحالة على المنظمة المحلية التوافق مع متطلبات هذه البرامج.

يرتبط النمط الثالث بالعلاقات الشخصية التي تربط القائمين المحليين على مؤسسات التمويل بالمنظمة المحلية أو مسئوليها.

"هذه الأشكال التمويليةتضع علامة استفهام على نشاط المؤسسة، وتراكم انجازاتها وحتى تخصصها، حيث تتبع المؤسسة اتجاهات التمويل، ولا تحدد البرامج الإستراتيجية التي يمكن جلب التمويل لها، وهو ما يشكل سيرا باتجاه رغبة الممول، وتصبح المنظمة مقاول مشاريع، أكثر منها دارس للاحتياجات ومشرك للجمهور، ولها نظرة إستراتيجية لدور متخصص تقوم به. وبالتالي فان تحديد الاحتياجات لا يتم وفق آلية عادية، بل أنه يأتي أولا من قراءة (ذكية) لتوجهات الممول، هذه القراءة هي التي تحدد عرض المشروع على الممول شكله وجوهره وبما يتطابق مع التوجه العام للممول". (نخلة،1997)

ينتج عن ذلك أعراف مختلفة، حيث يكون هناك أكثر من "ذكي واحد" يقدمون عروضا لمشاريع متشابهة إلى ممولين أو نفس الممول، الأمر الذي ينتج عنه تشابه في البرامجو الجمهور المسهدفت. فيما لا يحكم العلاقة بين المؤسستين الحاصلتين على التمويل علاقة تنسيق أو تعاون في تنفيذ البرامج المتشابهة، بل يحكمها التنافس فإذا كان توجه الممولين نحو الزراعة، تصبح المنظمة مجرد وكيل ومستجيب سلبي لتوجهات الممول، حيث لا يجري نقاش معمق مع الممولين حول تعدد الاحتياجات المحلية والتنسيق لأجل تنويع المشاريع، وهذا يؤدي إلى تشتيت الجهد، وفوضى في التوجه لنفس المجموعة المسهدفتة. والجمهور يصبح متلق للمشاريع وفق خطط وبرامج مرسومة مسبقا، ويكتفي هذا الجمهور بما يقدم له باعتبارها مساعدات تسد حاجات معينة عنده وان كانت لا تقع ضمن أولوياته المباشرة..(نخلة،1998)

وقد أشار استطلاعا أجراه ائتلاف أمان (لدادوة،2007) أن 38.3% من المبحوثين، ينظروا إلى مشاريع وبرامج المؤسسات الأهلية الفلسطينية بأنها لا تلبي احتياجات وأولويات المجتمع.

ورأى 43.3% أنها تلبي بشكل قليل هذه الاحتياجات والأولويات.

بمعنى أن أكثر من 70% من المبحوثين غير راضين عن أداء هذه المؤسسات. وهو ما يثير تساؤلا مشروعا حول دور هذه المؤسسات في المجتمع،

ويرى 36.3% أن الممولين هم الجهة الرئيسة التي تحدد أولويات وبرامج عمل المؤسسات الأهلية.

بينما حددت المؤسسات الأهلية كجهة رابعة من بين جهات تحديد الأولويات وبلغت نسبة المبحوثين في هذا الجانب 16.2%.

ولقد أثبتت التجربة أن اتفاق المنظمات الأهلية وتكاتفها، يؤدي إلى تحقيقها لإنجازات ملموسة على صعيد مصلحة وأهداف القطاع الأهلي،كما حصل مثلاً، على صعيد إقرار قانون المنظمات الأهلية الفلسطينية، ورفض التوقيع على وثيقة USAID[8]. (شبكة المنظمات الأهلية ،2002)

3-3-5 مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني:

تتميز منظمات المجتمع المدني بخصائص ومميزات، تختلف عن خصائص ومواصفات القطاعين الخاص والعام، واختلاف الخصائص يؤدي إلى اختلاف مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني عن القطاعين الآخرين، ويمكن حصر مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في الآتي:

3-3-5-1 التمويل الذاتي:

إيرادات الأنشطة والخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني وفيه تعتمد المنظمة على جهودها الذاتية لتوفير التمويل وتنبع أهمية التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني كونه يعتبر المصدر الثاني من مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني في فلسطين بعد التمويل الخارجي حيث تبلغ نسبته حوالي 29% من إجمالي إيرادات المؤسسات الأهلية. (لدادوة،وآخرين،2001،ص93) و لكن باعتقاد الباحث هذه أن التمويل الذاتي لا يتجاوز 5% من مصادر تمويل هذه المنظمات[9].

وأهم مصادر التمويل الذاتي لمنظمات المجتمع المدني الزراعية :

الرسوم والاشتراكات من الأعضاء والذي تنص عليه النظم واللوائح الداخلية للمؤسسات الأهلية

إيرادات الخدمات والمشاريع الإنتاجية التي تقدمها للمستفيدين، حيث أن الكثير من المنظمات تدير مرافق تقدم خدماتها للجمهور، مقابل رسوم رمزية مثل المشاتل الزراعية،و الخدمات التسويقية. وتستخدم إيراد تلك الأنشطة في تغطية جزء من نفقاتها[10]

---

(8) طلبت الوكالة الأمريكية للتنمية من منظمات المجتمع المدني في فلسطين – كشرط للحصول على تمويل– التوقيع على وثيقة محاربة و عدم التعاون مع الإرهاب حسب المنظور الصهيوني والأمريكي.

(9) مقابلة مع السيد عبد الكريم عاشور ومحمد البكري وتحسين سعدات .

(10) مثل مشروع الحديقة التابع للإغاثة الزراعية في شمال قطاع غزة التي ينتج خضار، و مشروع تسويق زيت الزيتون المنتج في الضفة الغربية في قطاع غزة .

3-3-5-2 الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية:

تراعي بعض الحكومات في أنظمتها دعم وتشجيع المنظمات الأهلية، وتنظر المنظمات الأهلية للحكومات كمصدر تشريع ورقابة، وأيضاً جهة هامة للتمويل السخي. (قرشي،1997،ص2) ولكون منظمات المجتمع المدني لا هدفت إلى تحقيق أرباح أو تحقيق منافع خاصة للقائمين عليها، ومن أجل دعمها ومساعدتها على تحقيق برامجها وأهدافها فقد نص القانون الفلسطيني رقم (1) لسنة 2000 م على أن تُعفى الجمعيات والهيئات من الضرائب والرسوم الجمركية على الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الأساسي. (الوقائع الفلسطينية،2000،مادة 14) وترجع اعتبارات المنح الحكومية للمنظمات الأهلية في فلسطين من منطلق العلاقة التكاملية بين الحكومة وتلك المنظمات، حيث من الصعب على الحكومة أن تغطي كافة الاحتياجات والخدمات التي تحتاجها فئات وقطاعات المجتمع المختلفة وفي كل المناطق، فتلجأ الحكومة لدعم المنظمات الأهلية التي تعمل على الاهتمام بتلك المناطق والفئات بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع.

وأشارت نتائج الدراسة التي قام بها مركز بيسان للبحوث والإنماء وشملت 207 منظمة أهلية أن حوالي19% من تلك المنظمات يعتقدون بأن إقامة علاقات إيجابية مع السلطة الفلسطينية تمكنها من الحصول على الدعم المادي والمعنوي من السلطة الفلسطينية.(بيسان،2005)

وتأخذ مساعدات وهبات السلطة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية الأشكال التالية:

1) تخصيص موازنة سنوية لبعض المؤسسات الأهلية وفقاً لبنود محددة.
2) دفع مساعدة مقطوعة وغير دورية.
3) توفير أجهزة ومستلزمات تعتبر ضرورية لعمل تلك المؤسسات.
4) توفير موظفين للعمل في المؤسسات الأهلية بحيث تتحمل السلطة الفلسطينية دفع رواتبهم ومستحقاتهم المالية بما يخفف عبء الرواتب والأجور عن تلك المؤسسات.

3-3-5-3 المنح

تعتبر المنح والتبرعات من أهم مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني، نظراً لكبر حجم نفقات المنظمات على خدماتها وبرامجها، وبصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الذاتي، ولهذا أصبحت عملية جمع التبرعات تأخذ أشكالاً متعددة وأصبح لها فنون وأصول وقواعد ونظريات متعددة. وقد أجاز القانون رقم (1) لسنة 2000م للجمعيات الأهلية جمع التبرعات من الجمهور أو من خلال إقامة الحفلات والأسواق الخيرية والمباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال للأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها وذلك بعد إشعار الوزارة المختصة. وتنقسم المنح والتبرعات إلى:

تبرعات محلية: وهي التي يتم الحصول عليها من المانحين والمتبعين داخل الأراضي الفلسطينية، سواء ً كانوا أشخاصاً أو مؤسسات كبيرة.

منح وتبرعات خارجية: وهي المنح والتبرعات التي تحصل عليها المؤسسات الأهلية من مصادر متنوعة خارج نطاق الأراضي الفلسطينية أو من مؤسسات أجنبية لها فروع داخل الأراضي الفلسطينية.

فقد أظهر التعداد الذي أجراه معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) للمنظمات غير الحكومية في فلسطين عام 2000م "أن التمويل الخارجي هو المصدر الأول من بين مصادر التمويل، وبلغت نسبته حوالي 47% من إجمالي إيرادات هذه المنظمات، يليه التمويل الذاتي (اشتراكات ومشاريع واستعادة تكلفة الخدمة) وبلغت نحو 29%، ثم التبرعات من أفراد ومؤسسات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ونسبتها حوالي 11%. وبلغت نسبة مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية في إيرادات هذه المنظمات حوالي 5%، ونسبة فلسطينيي الخارج 5%، و1% من داخل الخط الأخضر، و2% من مصادر أخرى. وبينت نتائج التعداد أن 40%من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتلقى تمويلاً خارجياً، كماأن معظم المنظمات التي لا تتلقى تمويلاً خارجياً هي منظمات صغيرة وتعمل على نطاق ضيق. ويمكن تقسيم **التبرعات الخارجية** كما يلي: (لداودة، وآخرين، 2001 ص94)

منح وتبرعات مؤسسات رسمية: والتي من أهمها منحة البنك الإسلامي للتنمية، ومن أهم الاعتبارات التي أخذت في الحسبان عند تقديم المنحة: مدى الشفافية والمصداقية التي تتمتع بها المنظمة الأهلية إضافة إلى مدى توافق المشاريع المقدمة من المنظمات الأهلية مع الأولويات الملحة للمجتمع الفلسطيني بحيث تراعي الفئات الأكثر تضرراً .

منح وتبرعات مانحين ومؤسسات إسلامية وعربية: وهي التبرعات التي جمعت مباشرة من فاعلي خير أو عبر مؤسسات أهلية عربية وا إسلامية لصالح المؤسسات الأهلية الفلسطينية لتستخدم في المشاريع الخيرية، وذلك من منطلق التعاطف والتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذه التبرعات يغلب عليها الطابع الإغاثي، وقلما نجد منها ما هو موجه للجانب التنموي.

تبرعات ومنح أجنبية: وتمثل المنح والتبرعات من الدول والمؤسسات غير العربية، وخاصة من دول أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا، تستخدم لأغراض خيرية إنسانية ذات أبعاد سياسية وفكرية تتلاءم مع أيدولوجية وفلسفة المؤسسات المانحة.

3-3-5-4 المتطوعون:

تعتبر مشاركة المتطوعين في المنظمات الأهلية من مصادر التمويل الهامة لتلك المنظمات وذلك لأن الرواتبوالأجور تستنزف جزءاً كبيراً من نفقات ومصاريف المؤسسات الأهلية، حيث أن المشاريع والبرامج التي تنفذها المنظمات الأهلية غالباً ما تحتاج إلى مؤهلات عالية وتخصصات مختلفة تحتاج إلى

ميزانيات كبيرة، وتعتبرظاهرة المتطوعين للعمل الأهلي مصدراً رخيصاً (شبه مجاني) للموارد البشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ برامج ومشاريع المؤسسات الأهلية.

3-3-5-5 القروض:

في الآونة الأخيرة بدأت منظمات المجتمع المدني تستخدم القروض كأحد مصادر التمويل، وجاء ذلك نتيجة لتحول بعض المؤسسات المانحة من سياسة التبرع إلى سياسة الإقراض. كما أن دعم المانحين لفلسطين أخذ في التناقص، وأن المانحين يتطلعون إلى تحويل المنح إلى قروض[11]، وظهر مايعرف بقروض المشاريع الصغيرة، بحيث أصبحت بعض المنظمات الأهلية العاملة في هذا المجال تلجأ للاقتراض من مؤسات أجنبية بفوائد وشروط ميسرة وتقوم بدورها بإقراض مبالغ صغيرة لإنشاء وا ٍقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل وبضمانات لإلزام التسديد[12].

3-3-6 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومجتمع الممولين:

تعتمد قدرة منظمات المجتمع المدني على تجنيد التمويل اللازم لتنفيذ برامجها ومشاريعها الإغاثية والتنموية على فهمها لطبيعة وخصائص مجتمع الممولين وا ٍمكانية التعامل معه. ولا تقتصر العلاقة على الدعم المالي، بل تشمل أشكالاً أخرى مثل تسهيل بعض الجهات المانحة فرص مشاركة مسئولين والعاملين في المنظمات المحلية في المنتديات الإقليمية والدولية، وفي ورش ومؤتمرات، وفي عضوية شبكات ومنظمات إقليمية ودولية، وتشمل أيضا الدعم الفني وتطوير القدرات، وتدريب على مهارات فنية اوادارية مختلفة من خلال الخبراء الأجانب و المحليين، وتوفير منح دراسية، مرتبطة بنشاطات هذه المنظمات (لداودة، وآخرين، 2001،ص91-96)

وهناك اعتبارات تتوقف عليها مقدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على جلب التمويل من المؤسسات المانحة وهي:

<u>الاعتبارات الداخلية</u>: وتتمثل أهم الاعتبارات الداخلية في النقاط التالية:

الانطلاق من الحاجات الضرورية والملحة للمجتمع الفلسطيني وحسن اختيار الفئات المستهدفة والمناطق الجغرافية.

---

[11] وهي تشكل عبئاً على الأجيال القادمة.

12 قامت شركة ريف للتمويل الزراعي بأخذ قرض من بنك في جمهورية ايطاليا للتمويل الريفي .

وضوح الأهداف والغايات: لكي تتمكن المنظمات الأهلية من حسن التعامل مع مجتمع الممولين لا بد أن يكون لدى القائمين على المنظمة الأهلية وضوح بأهداف منظمتهم، ومن ثم اعتماد الخطط المناسبة لتحقيق تلك الأهداف من خلال البرامج والمشاريع التي تتفق والأهداف العامة للمؤسسة.[13]

درجة المصداقية والشفافية التي تتمتع بها المنظمة الأهلية : أن المصداقية والشفافية هي المورد الذاتي الوحيد الذي تمتلكه المؤسسات الأهلية، كما إن عدم الفصل بين المصالح العامة للمنظمة والمصالح الشخصية للقائمين عليها يفقد المنظمة المصداقية والشفافية اللازمتين لتمكين المنظمة من كسب تعاطف وتأييد المانحين، وبالتالي فأن ذلك سيؤثر سلباً على مقدرة المنظمة على تحصيل التمويل ولأهمية ذلك فقد نفذت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالتعاون مع مؤسسة تجمع التعاون خلال شهر نيسان لعام 2004م مشروع مراجعة الأنظمة الإدارية في ثلاثين مؤسسة أهلية، وذلك في إطار تطوير قدرات منظمات العمل الأهلي، وذلك لأن النظامين المالي والإداري يشكلان القاعدة الأساسية لعمل المنظمات الأهلية خاصة في مجال إدارة المال والاستخدام الأمثل للمصادر وضمان النزاهة والمساءلة والشفافية في حياة المنظمة. (شرف،2005، ص84)

الهيكل التنظيمي السليم وحجم المؤسسة: يؤثر حجم المنظمة الأهلية على مقدار الأموال اللازمة لها وعلى إمكانية الحصول على المال المطلوب وعلى درجة الرقابة المطلوبة، والهيكل التنظيمي أداة مهمة وهادفة تساعد التنظيم على الوصول إلى الأهداف المرسومة، ويقصد منه مراعاة تسهيل قيام الإدارة بكافة الوظائف الإدارية، من تخطيط وتنظيم وا إشراف ورقابة ومتابعة للعاملين .

فعالية وكفاءة الإدارة المالية للمؤسسة الأهلية. تعتبر الإدارة المالية في المنظمة الأهلية أحد العوامل الهامة التي تمكن إدارة المنظمات الأهلية من التعامل بكفاءة مع المؤسسات المانحة، حيث أن العديد من مؤسسات الدعم والتمويل تتعامل وتدعم مشاريع وبرامج محددة ومترجمة إلى لغة الأرقام المالية، كما أن المؤسسات المانحة تنظر إلى ماضي المنظمات الأهلية عن طريق دراسة التقارير المالية والإدارية المعدة من قبل المنظمة الأهلية المعتمدة من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل. (بدوي، 2008،ص266)

كفاءة العلاقات العامة والإعلام للمنظمة: إن كفاءة العلاقات العامة ضرورية جداً لقدرة المنظمات الأهلية على التعامل مع مجتمع الممولين، فإقناع الممولين بالمشروع وأهدافه النبيلة، وتحتاج إلى قدرات ومهارات وموظفين في كيفية التعامل مع المانحين، فعدم كفاءة فريق العلاقات العامة سيحد من قدرة

---

[13] إن عدم وضوح الأهداف يجعل برامج ومشاريع المؤسسة تتغير بما يتلاءم مع أجندة وتوجهات المانحين، وذكر الصوراني أن معظم الخطط الإستراتيجية للمنظمات الأهلية لا تعتمد على الرؤية والرسالة وتحديد الأهداف الإستراتيجية المرحلية، إضافة إلى افتقار موظفي المنظمات الأهلية إلى معلومات عن أهداف المنظمة ورؤيتها وتوجهاتها الإستراتيجية الأمر الذي أدى إلى ضعف الانتماء والتطوع والولاء وتراجع الشعور بالملكية الجماعية لصالح الملكية الفردية. (الصوراني، 2004 ،ص37)

المنظمة على كسب ثقة وتأييد المانحين بغض النظر عن أهمية البرامج والمشاريع وكفاءة فرق العمل داخل المنظمة.

الاعتبارات الخارجية: إن الاعتبارات الخارجية التي تؤثر في علاقة المنظمات الأهلية مع مجتمع الممولين تتمثل في الآتي:

1-الأوضاع السياسية والأمنية: ففي حين تنشط بعض المؤسسات المانحة أو الأشخاص المتبرعون في منطقة ما في حالة الحروب والصراعات لتقديم المعونات والمساعدات الإغاثية للمنكوبين والمتضررين كواجب إنساني يقل نشاط وعمل منظمات أخرى تعمل وتركز على الجوانب الإنمائية، وفي حالات الاستقرار الأمني لمنطقة ما نرى نشاطاً لمؤسسات مانحة تدعم برامج ومشاريع تنموية مقابل تراجع في أنشطة مؤسسات تدعم برامج ومشاريع إغاثية.

2-**أجندة المانحين:** تعتبر أجندة الممولين من العوامل الخارجية التي تؤثر في علاقة المنظمات الأهلية بمجتمع المانحين،

3-**حجم الموازنات:** تعتمد المساعدات والتبرعات التي تقدمها المؤسسات المانحة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية على حجم الموازنات المخصصة للأراضي الفلسطينية، بعد خصم نفقاتها الإدارية المتعلقة بدراسة وتقييم ومتابعة تقارير تلك البرامج والأنشطة.

3-3-7 مشاكل التمويل في منظمات المجتمع المدني:

تعاني الكثير من منظمات المجتمع المدني من صعوبات في ممارستها للنشاط التمويلي شأنها في ذلك شأن الكثير من المؤسسات الأهلية في دول العالم النامية، وتلك الصعوبات تؤثر على قدرة تلك المنظمات على الاستمرار في عملها، إذ أن العديد من المنظمات الأهلية لم تستطع معالجة تلك الصعوبات وبالتالي وجدت نفسها غير قادرة على الاستمرار في العمل، ومما يزيد من مشاكل التمويل ضعف الأساليب والوسائل اللازمة لتنمية الموارد المالية، حيث انعكس ذلك على صعوبة التنوع في مصادر التمويل، مما حدا بهذه الجهات الاعتماد على المصادر التقليدية للتمويل التي لها سلبيات من حيث عدم ثباتها، إضافة على أن أكثر المصروفات للجمعيات استهلاكية، مما يدعو إلى أهمية توجيه المصروفات نحو الاستثمار، إذ أن ريع الاستثمارات يمكن أن يغطي تكاليفها الأخرى. وهناك العديد من الصعوبات التمويلية للمنظمات أهمها: (المبيرك،2004)

1) صعوبة التنوع في مصادر التمويل.
2) عدم توفر كوادر متخصصة لتنمية الموارد المالية.
3) عدم كفاية مصادر التمويل لتغطية مصروفات الجمعية.
4) ضعف انتظام تسديد رسوم الاشتراك.

5) عدم جدية دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية.
6) عدم إجادة التعامل مع المانحين.

ويمكن التغلب على تلك الصعوبات من خلال:دعم وتعزيز البرامج والأنشطة القائمة حالياً في المنظمات الأهليةإعادة تقويمها، تنمية وتطوير المهارات الإدارية المساعدة والداعمة للنجاح، وتوظيف الأساليب الحديثة في تنمية الموارد المالية في المنظمات الأهلية ، تشجيع تبادل الخبرات الناجحة.و أهمية تشجيع الاستثمارات في المنظمات الأهلية.

3-3-8 علاقة منظمات المجتمع المدني مع السلطة الفلسطينية:

تعتبر المنظمات الأهلية الفلسطينية علاقتها المباشرة مع السلطة الفلسطينية هي علاقة قانونية [14]، و هناك أيضا علاقة التنسيق والتشاور والتي تشكل أدنى مستوى العلاقات. وقد تصل إلى علاقة التعاون ضمن أعمال مشتركة وتظهر السلطة كشريك تنفيذي في مشاريع، فيما يندر وجودها كشريك في التخطيط، ويتركز نطاق علاقة المنظمات الأهلية مع السلطة في التنسيق القطاعي، والتأثير في السياسات العامة، بينما لا زالت تشكل علاقة المنظمات الأهلية مع المجلس التشريعي العلاقة الأقوى. ومنذ قيام السلطة الوطنية ساد جو من الشك والشد المتبادل بين المؤسسات الأهلية التي حرصت على استقلاليتها عن السلطة ودفعها هذا الحرص إلى التطر ف أحيانا في النزعة الاستقلالية وبين السلطة التي رأت أن من حقها مراقبة أعمال وبرامج هذه المؤسسات.

وكان دافع الطرفين أساسا تنازع على مصادر التمويل التي هي بالأساس مصادر خارجية حاولت السلطة أن تستحوذ على الجزء الأكبر منها فيما تسعى منظمات المجتمع المدني الزراعية إلى زيادة حصتها من هذا التمويل حتى تم إقرار قانون الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية، ومع نهاية حرب الفرقان قامت للحكومة بإجراءات جديدة فرضتها وزارة الزراعة على المنظمات الأهلية الزراعية وتنطوي على مخالفات قانونية حسب اعتقاد شبكة المنظمات الأهلية وتضم 15 منظمة أهلية زراعية فقط، و ترى منظمات المجتمع المدني أنتمويلها قد أعيد توجيهه للحكومة في غزة، وا خضاع أولوياتها لأولويات الحكومة (شبكة المنظمات الأهلية ،2010)

وتنظر وزارة الزراعة على أن مسؤوليات المنظمات الأهلية هي: (أبو دقة،2009،ص9)

1) تعزيز وتطوير اطر وآليات التنسيق مع وزارة الزراعة وزيادة فاعليتها.
2) تطوير الوعي بأهمية وضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها.
3) تزويد وزارة الزراعة بالبيانات المتعلقة بالمشاريع الزراعية.

[14] تشرف وزارة الداخلية على الجمعيات الأهلية و تشرف وزارة الاقتصاد الوطني على الشركات غير الربحية

4) التوجه إلى إقامة مشاريع تنموية طويلة الأمد وتعزيز صمود المزارع على أرضه.
5) توفير مشاريع خلق فرص عمل لخدمة الفئات المتضررة.
6) تطوير وتطبيق الشفافية والمهنية داخل المنظمات الأهلية.
7) المساهمة في تحديد ووضع الأولويات الوطنية في القطاعات التنموية المختلفة.
8) بناء القدرات والتطوير المؤسسي وتطوير المصادر البشرية.

ويرى الباحث نظرا لتخصيص ميزانية خاصة ومباشرة لهذه المنظمات تتجاوز ميزانية وزارة الزراعة بعدة مرات يسمح لها بممارسة أجندة خاصة تعمل بمعزل عن إستراتيجية السلطة، وفي هذا نوع من تعزيز الازدواجية وتمييع فرص المحاسبة.

3-4 خاتمة

لقد تناولنا مفهوم التمويل ودوره في التنمية الاقتصادية وتتبع أهمية التمويل الزراعي في زيادة الاستثمار وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الملائمة للتنمية الزراعية المستدامة، وتعد مصادر التمويل الزراعي من القطاع الخاص والحكومي والبنوك التجارية من أهم المصادر التمويلية للتنمية الزراعية في قطاع غزة وتعتبر منظمات المجتمع المدني الممول الرئيس في بعض برامج إستراتيجية التنمية الزراعية.

وفي الفصل الرابع سوف ندرس الاقتصاد الفلسطيني والتحديد الزراعي في قطاع غزة و عقباته واستراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة .

الفصل الرابع

التنمية الزراعية في قطاع غزة

مقدمة

4-1 واقع الاقتصاد الفلسطيني

4-2 القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية

4-3 القطاع الزراعي في قطاع غزة

4-4 هيكلية القطاع الزراعي في قطاع غزة

4-5 مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة

4-6 تحديات التنمية الزراعية في قطاع غزة

4-7 الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية وموقع القطاع الزراعي منها

4-8 الخاتمة

مقدمة

يتناول هذا الفصل واقع الاقتصاد الفلسطيني، وبالتحديد قطاع الزراعة وسوف نركز على قطاع غزة بالتحديد، وسوف نناقش تحديات التنمية الزراعية، واستراتيجيات السلطة الوطنية في قطاع الزراعة في ظل تواصل العدوان والإجراءات الإسرائيلية، فقد شهدت الأرض الفلسطينية ألوانا مختلفة من الخراب والتدمير المقصود خلال السنوات الماضية كنتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة، والهادفة إلى تقويض الاقتصاد الفلطيني وا إبقائه تابعا للاقتصاد الإسرائيلي.

4-1 واقع الاقتصاد الفلسطيني:

مازال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياسته للأراضي الفلسطينية، والتي هدفت إلى ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي وتكريس تبعيته وخدمته للمشروع الصهيوني، ومازال تحكم إسرائيل بالمعابر وعمليات الاستيراد والتصدير، وضربها وتعطيلها للبنية التحتية، من مظاهر هذه الاختلالات. (Vaggi ، Missaglia ،Kattan، 2010، p23)

وشهدت الأراضي الفلسطينية نموا في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 بنسبة 9.3% مقارنة مع عام 2009 ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأبرز لقياس النمو والتطور الاقتصادي. حيث أشارت البيانات إلى نمو أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والإنشاءات والنقل و التخزين والاتصالات، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 بنسبة 6.1% مع عام 2009. و يوضح الشكل (1:4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2004-2010

شكل (4-1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2004-2010

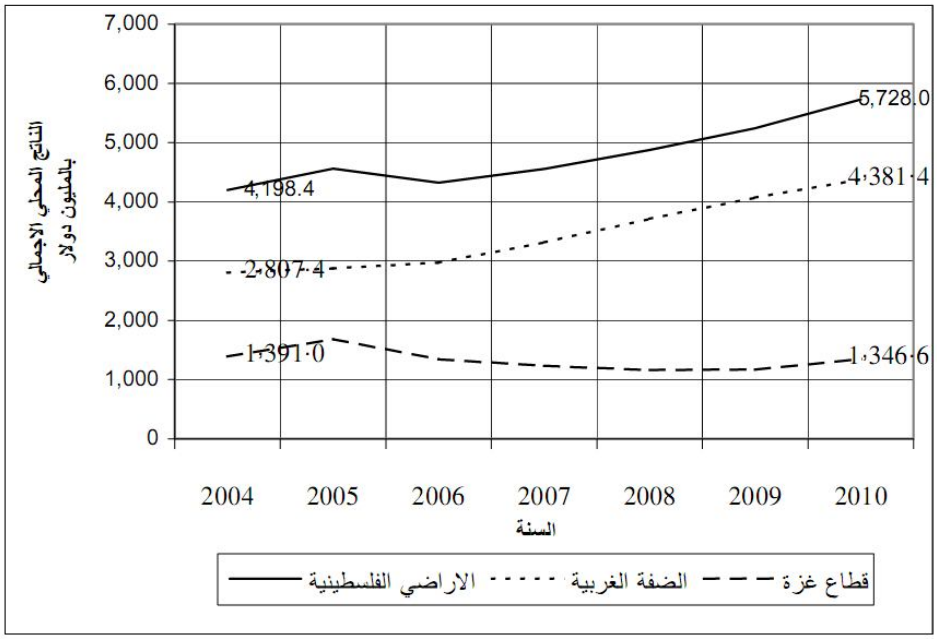

المصدر: جهاز المركزي للإحصاء 2011

وفيما يتعلق بهيكلة الأنشطة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نلاحظ وجود تباين بين الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية فنلاحظ ارتفاع مساهمة الزراعة والإنشاءات والنقل والتخزين في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية وانخفاض التعدين والصناعة والمياه والكهرباء مع استمرار الحصار المطبق على القطاع.

جدول (4-1): نسبة التغير في القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية خلال عام 2010 مع عام 2009

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	الأراضي الفلسطينية			نسبة التغير في الضفة الغربية	نسبة التغير في قطاع غزة
	القيمة المضافة 2009	القيمة المضافة 2010	نسبة التغير		
الزراعة وصيد الأسماك	293.2	360.0	22.8	17.2	34.6
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	747.7	706.6	-5.5	-5.7	-3.8
الإنشاءات	387.7	525.6	35.6	13.9	232.2
تجارة الجملة والتجزئة	566.5	634.7	12.0	11.9	12.7
النقل والتخزين والاتصالات	421.0	446.5	6.0	5.7	12.9
الوساطة المالية	269.1	297.2	10.4	11.9	2.2
الخدمات	1,157.5	1,196.0	3.3	2.9	4.1
الإدارة العامة والدفاع	750.6	798.8	6.4	8.5	3.2
الناتج المحلي الإجمالي	**5,241.3**	**5,728.0**	**9.3**	**7.6**	**15.1**

المصدر: جهاز المركزي للإحصاء 2011

4-1-1 البطالة:

برزت مظاهر الخلل لضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب قوة العمل، الأمر الذي خلق فائضا من العمالة، مما ساهم في خلق أزمة البطالة الحادة ،و ارتفع عدد العاملين خلال عام 2010 بنسبة 3.7%، رافق ذلك الارتفاع انخفاض معدل البطالة إلى 24.5%خلال عام 2009. ومن جهة أخرى ارتفع معدل إنتاجية العامل إلى 15.12 إلف دولار/عامل خلال عام 2010 بعد أن كانت 14.1 ألف دولار/عامل، ترافق هذا مع ارتفاع طفيف في معدل الأجر اليومي الاسمي وانخفاض في قيمته الحقيقية، وهو ما يدلل على انخفاض القدرة الشرائية للعامل في الأراضي الفلسطينية، فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا بنسبة 3.75% خلال عام 2010 مقارنة مع عام2009 .

شكل (4-2): معدل البطالة في الاراضي الفلسطينية عبر السنوات(2004-2010)

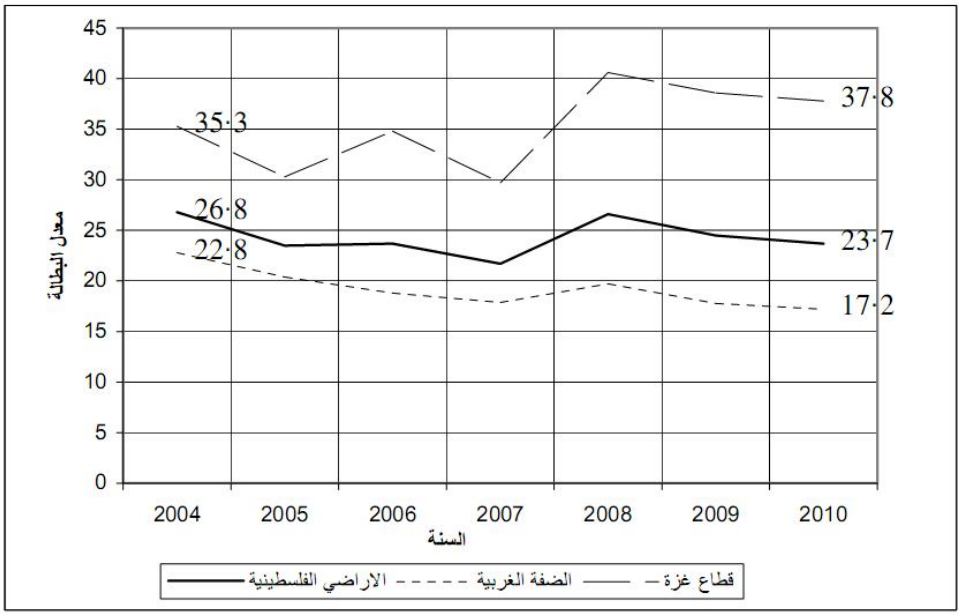

المصدر:جهاز المركزي للإحصاء 2011

ويعود السبب في ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة، إلى القيود المشددة على إدخال البضائع والمواد الأولية بهدف تدمير القطاعات الإنتاجية المختلفة، ومنع التصدير وخروج الإفراد مما تسبب في تراجع نصيب القطاع الخاص في التوظيف التي كانت تصل في بعض السنوات إلى 54% من فرص العمل. وبقي التوظيف معتمد على القطاع العام، ووكالة الغوث وبعض المنظمات غير الحكومية.(وزارة التخطيط: 2010)

4-1-2 الفقر:

يعتبر مؤشر الفقر المرآة الحقيقية التي تعكس مستوى معيشة الإفراد في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ معدل الفقر بين الإفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الحقيقة 25.7% بواقع 18.3% في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة. (جهاز المركزي للإحصاء 2011)

شكل (4-3): نسبة الفقر والفقر المدقع في الضفة الغربية – شكل (4-4)نسبة الفقر والفقر المدقع في قطاع غزة (2009-2010)

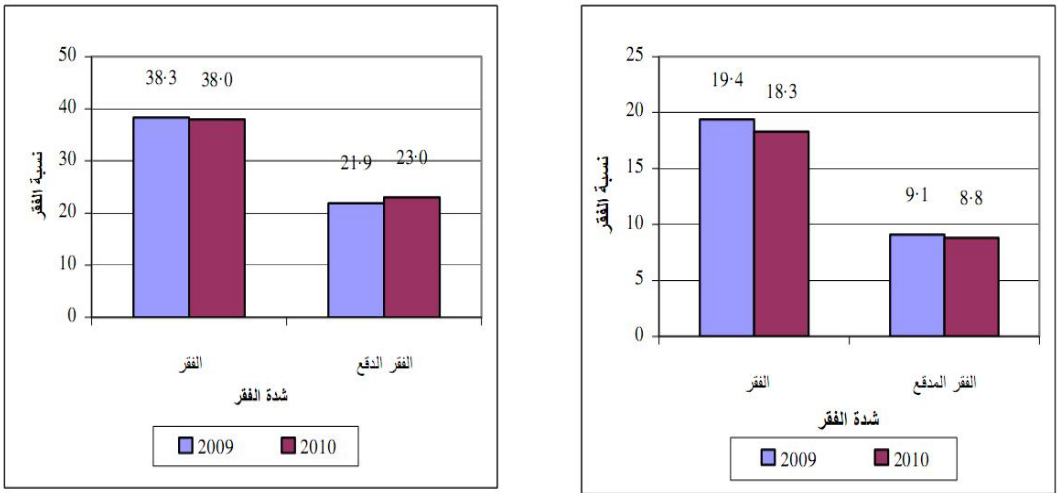

المصدر:جهاز المركزي للإحصاء 2011

4-1-3 الميزان التجاري الفلسطيني

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل أساسي على التحويلات الخارجية التي تتلقاها السلطة الفلسطينية وخلال عام 2010 انخفض الاعتماد على التحويلات الخارجية بنسبة 16.7%.وزاد العجز في الميزان التجاري بنسبة 6.3%حيث بلغ 3.989.2 مليون دولار، جاء نتيجة ارتفاع الواردات بقيمة أكبر من الصادرات.

جدول (4-2): أبرز المؤشرات التي تدخل ضمن تركيب الحساب الجاري خلال الفترة (2004 -2010)

(القيمة بالمليون دولار)

*2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
998.9	809.4	737.9	598.5	579.2	486.7	421.4	تعويضات العاملين المقبوضة من الخارج
1,822.9	2,473.1	3,570.6	2,505.5	1,623.0	1,299.4	895.3	التحويلات الجارية المقبوضة
840.7	719.0	397.5	400.2	273.5	416.8	667.9	التحويلات الرأسمالية المقبوضة
1,377.6	1,266.1	1,167.8	1,016.0	710.3	717.1	641.1	الصادرات من السلع والخدمات
5,366.8	5,016.8	4,961.9	4,567.3	3,805.7	3,618.4	3,337.8	الواردات من السلع والخدمات

*بيانات اولية

بيانات أولية المصدر:جهاز المركزي للإحصاء 2011

4-1-4 الخسائر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير:

بالرغم من الحصار الطويل على قطاع غزة والهادف إلى تجويع وتشريد سكان القطاع، فقامت دولة الكيان بعدوان لم يسبق له مثيل على قطاع غزة، وطال الدمار كافة مناحي الحياة مما نتج عنه تدمير للبنية التحتية والمرافق الحيوية في مختلف مناطق القطاع، وأصبح القطاع منطقة منكوبة. ونجم عن

الحرب خسائر كبيرة أهمها: **الخسائر الاقتصادية:** بلغت الخسائر المباشرة في محافظات قطاع غزة نحو 703.9،1 مليون دولار موزعة كما يلي:

جدول (4-3): توزيع خسائر حرب الفرقان(الرصاص المصبوب) المباشرة للاقتصاد الفلسطيني

	القطاع	الخسائر (مليون دولار)	النسبة المئوية
1	صناعة وتجارة	290	17.0
2	زراعة	218.2	12.8
3	سياحة وا ٍعلام	12.1	0.7
4	البنية التحتية	307.3	18.1
5	الإنشاءات (المباني العامة والمساكن)	876.3	51.4
المجموع الكلي		1703.9	100

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير الخسائر 2009

4-2 القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية:

قطاع الزراعة هو أحد أهم القطاعات الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، فهو المسؤول عن إنتاج الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، واستيعاب العديد من العمال في الأنشطة الزراعية المتنوعة، الى جانب مساهمته في الناتج المحلي، وكونه مصدرا للعملة الأجنبية اللازمة لمتطلبات التنمية، ويعتبر احد عناوين صمود وتحدي الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي.

4-2-1 تطور القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية

في أعقاب صدور قانون الأراضي العثماني خلال ستينات القرن التاسع عشر،زادت صادرات فلسطين الزراعية إلى السوق العالمية محققة فائضا نسبيا في تبادلها التجاري. حيث زادت صادرات البرتقال من يافا إلى الدول الأوربية على نطاق واسع. وتبلورت ملكيات زراعية كبيرة في فلسطين. ثم انتقل القطاع الزراعي من وضعية التخلف في العصر العثماني إلى وضعية الاستغلال بالاحتلال البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى ، الذي حابى اقتصاد المستوطنين بهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني، وتفاقمت مشكلة المزارعين الفلسطينيين خلال الاحتلال البريطاني، حيث أوقف الاحتلال القروض الزراعية التي كان يقدمها البنك الزراعي العثماني، ومنعت بريطانيا تصدير المنتجات الفلسطينية كالقمح والزيت، مما أدى إلى هبوطأسعار ها، وارتفعت أسعار الدواب بصورة خيالية، وقامت باستيفاء ضريبة العشر نقدا. وقد كانت الحمضيات هي القطاع الزراعي الرئيس في فلسطين فقد شكلت 75% من صادرات فلسطين.(القدس المفتوحة،1995،ص153)

وفي أعقاب سقوط فلسطين بيد الاحتلال الصهيوني عام 1948م، فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ووضع تحت إشراف الإدارة المصرية فقد كان اقتصادها زراعي بامتياز،و استوعب ثلث قوة

العمل، وساهم بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من 90 من الصادرات. (القدس المفتوحة2007،ص274) وتعرض لتشوهات عدة نتيجة للسياسات والإجراءات التي مارستها إسرائيل بعد احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام 1967. فقد سعت السياسات الإسرائيلية لإعادة تشكيل الهيكل الإنتاجي الزراعي ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، ولتفادي منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية للمنتجات الزراعية الإسرائيلية، وفرضت العديد من القيود للحد من تدفق السلع الزراعية الفلسطينية إلى إسرائيل. كما أدت السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه المحليةو ارتفاع أسعار المياه، والنهب المتواصل لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية،و ارتفاعأسعار ها،و ارتفاع أجور العاملين الزراعيين، إلى تذبذب الإنتاج وانخفاض مستوى الربحية في قطاع الزراعة، وبالتالي تراجع الدور الاقتصادي لهذا القطاع، وبرز النقص في الخدمات الزراعية والمؤسسات التمويلية، إضافة إلى تفتت الملكية الزراعية نتيجة عمليات الوراثة،و أدى إلى انتشار ظاهرة العمل العائلي، وزيادة الإنتاج الزراعي صغير الحجم وانخفاض الإنتاجية، وتدني القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطيني. (نصر، 2003،ص24) [15]ويظهر انخفاض حصة الزراعة من الإنتاج المحلي الإجمالي؛ وحصة الزراعة من القوى العاملة وذلك بسبب ارتفاع التوظيف للعمال الفلسطينيين في داخل أراضي 48

جدول (4-4): حصة الزراعة من الإنتاج المحلي الإجمالي وحصة الزراعة من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية

البيان	1970	1980	1990
الإنتاج المحلي الإجمالي . GDP (مليون $)	807	1876	1953
قيمة الإنتاج الزراعي (مليون $)	420	894	583
القيمة المضافة من الزراعة (GDP)	274	559	412
حصة الزراعة من الإنتاج المحلي الإجمالي (% من GDP)	33.1	29.8	21.1
عدد العاملين في الزراعة (بالألف)	59.1	50.3	50.2
حصة الزراعة من القوى العاملة (%)	38.7	28.5	16.9

المصدر :(عورتاني، 2008)

وبعد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينيةو إسرائيل عام 1993، حدد بروتوكول باريس العلاقات الاقتصادية بين الجانبين،وتم صياغة الاتفاق وفقا لاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي، دون مراعاة لاحتياجات تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد حصر البروتوكول بالفعل حيز السياسات الفلسطينية في جانب الإنفاق من السياسة المالية، ونصت الاتفاقية على حرية التبادل التجاري للمنتجات الزراعية بين الطرفين مع بعض الاستثناءات الخاصة والمتعلقة بصحة الحيوان وفحوصات يجريها الطرفان في هذا الشأن، وحددت الكميات المسموح بإدخالها وتبادلها من الدواجن والبيض وبعض الخضروات كما أعطى

(15) أراض عام 1948 و هي أرض فلسطينية احتلت عام 1948 و يسكن فيها ما يقارب 1.2 مليون عربي و 4.5 مليون يهودي وقامت عصابات الصهاينة بتشريد السكان العرب وأصبحوا لاجئين في كثير من الدول العربية والأجنبية وفي الضفة الغربية وقطاع غزة

الاتفاق الحق للفلسطينيين في تصدير منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق الخارجية من دون شروط ولكن إسرائيل استخدمت الذرائع الأمنية لتعطيل تنفيذ الاتفاق. (أبو ظريفة،2006،ص6)

وفي العام 2000 قامت انتفاضة الأقصى ونجم عنها انخفاض في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 9.8 في العام 2000 م إلى 6.06 في العام 2009. كما انخفض الإنتاج الزراعي من 404 مليون دولار في عام 2000 م إلى 236 مليون دولار في عام 2005[16]م ثم ازداد ليصل إلى 274 مليون دولار في عام 2009 م. (وزارة الزراعة ، 2010)

جدول (4-5): الناتج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالى بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (2000-2009) بالمليون دولار قيمGDP. محسوب على سنة الأساس2004

النشاط الاقتصادي	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
لزراعة وصيد الأسماك	404	341	251	298	297	236	240	252	213	274
GDP	4119	3765	3264	3750	4198	4560	4322	4536	4640	4520
مساهمة الزراعة فيGDP	9.80	9.05	7.70	7.94	7.07	5.18	5.56	5.56	4.58	6.06

المصدر: وزارة الزراعة –غزة، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، 2010

4-3 القطاع الزراعي في قطاع غزة

قطاع غزة منطقة ساحلية تقع بين صحراء النقب والبحر المتوسط، ويبلغ طوله 40 كيلومتر وعرضه بمعدل 9 كيلومتر، كما أن عدد السكان سيصل إلى مليوني نسمة بحلول العام 2020 م. وتتميز بالتقاء المناخ المتوسطي المعتدل مع المناخ شبه الجاف ومع تذبذب كميات المطر.(وزارة التخطيط،2011)

4-3-1 المساحات المزروعة والحيازات الزراعية في قطاع غزة

الأرضفي قطاع غزة تخلو من الانحدارات والصخور الثابتة، ومن حيث طبيعة سطح الأرض القابلة للزراعة المروية، فهي نسبة عالية جدا من مساحة القطاع، والنمط المحصولي السائد هو أشجار الحمضيات والخضروات. ويسود نمط المزارع العائلية أو ملكية الفلاح المستقل، وهي ملكية قطعة عادة ما تكون أرضصغيرة ومجزئة ويعمل عليها إفراد الأسرة ويوجد نظام المزارعة حيث يتقاسم الفلاح ومالك الأرض المحصول الزراعي.

[16] وفي عام 2005 قررت إسرائيل فك الارتباط مع قطاع غزة من طرف واحد، والانسحاب من قطاع غزة بدون التنسيق مع السلطة الفلسطينية ، واحتفظت بقدرتها على إغلاق الأراضي الفلسطينية، وفي عام 2007 م اعتبرت إسرائيل قطاع غزة كيان معادي بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية بالانتخابات التشريعية وسيطرة حركة حماس عليها ،وشنت الحرب على غزة في نهاية عام 2008 م، واستمر الحصار و الإغلاق.

والجداول التالية تظهر نسبة المساحة الأرضية في الحيازات الزراعية و أعداد الحيازات النباتية و الحيوانية و المختلطة

جدول (4-6): عدد الحيازات الزراعية في الأراضي الفلسطينية حسب النوع والمنطقة 2010

المنطقة	المجموع	نوع الحيازة		
		نباتية	حيوانية	مختلطة
الأراضي الفلسطينية	111.458	79.728	14.269	17.461
الضفة الغربية	91.028	65.570	10.964	14.494
قطاع غزة	20.430	14.158	3.305	2.967

الإحصاء الفلسطيني 2010

جدول (4-7): معدل المساحة الأرضية المزروعة في الحيازات النباتية والمختلطة في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة، 2010

المنطقة	عدد الحيازات النباتية والمختلطة	المساحة الأرضية المزروعة	معدل المساحة الأرضية المزروعة
الضفة الغربية	80.064	885.166.3	11.1
قطاع غزة	17.125	158.902	4.4
الأراضي الفلسطينية	97.189	960.320.6	9.9

الإحصاء الفلسطيني 2010

وتواجه التربة في غزة تلوثاً كيماوياً محتملاً من جراء الذخائر المستخدمة والفسفور الأبيض وحركة الدبابات والجرافات العسكرية، ويسبب ذلكدماراً شديداً للنباتات والأراضي الزراعية، كما تواجه التلوث البكتريولوجي الناجم عن تضرر البنية الأساسية لشبكات الصرف الصحيوا إذا استمر تدهور الأراضي والتربة سيحيلهما إلى أراض وتربة غير صالحتين للزراعة مما سيضعف قدرة قطاع الزراعة على الإنتاج ويقوض ما يبذل من جهود تسعى إلى التنمية الاقتصادية الشاملة والأمن الغذائي العام في قطاع غزة.(وزارة التخطيط،2010)

4-3-2 الموارد المائية في قطاع غزة

يعتبر قطاعغزة من المناطق شبه الجافة حيث تتساقط الأمطار متقطعة في فصل الشتاء ابتداءً من شهر سبتمبر وحتى إبريل، كما أن معدل سقوط الأمطار في قطاع غزة يختلف من منطقة إلى أخرى، وتتراوح ما بين 200ملم سنوياً في منطقة رفح جنوباً إلى حوالي 400 ملم في شمال قطاع غزة، والمعدل السنوي لقطاع غزة يصل إلى حوالي 350 ملم (مصلحة مياه بلديات الساحل، 2007). ويعاني قطاع غزة من ندرة حادة في المياه، فيعتبر الخزان الجوفي المصدر الأساسي للمياه الصالحة للشرب، ويستهلك

قطاع غزة من المياه سنوياً كمية تفوق كمية المياه المتجددة، الأمر الذي أضر بالخزان الجوفي الفلسطيني. (نصر الله، وآخرين، 2006، ص38)

في قطاع غزة يتم تغذية الخزان الجوفي من خلال التالي (سلطة المياه، 2009):-

مياه الأمطار : تعتبر مياه الأمطار العنصر الرئيسي لتغذية الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة. حسب الدراسات الهيدروجيولوجية للخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة، فإن كمية المياه التي تصل هذا الخزان من مياه الأمطار تقدر بحوالي 45-40 مليون متر مكعب سنوياً وبالتالي فهي حوالي 35 – 40 % من معدل كميات المياه المتساقطة على قطاع غزة والتي تصل إلى حوالي 110 مليون متر مكعب سنوياً .

الانسياب الجانبي: تنساب المياه الجوفية للخزان الجوفي الساحلي بشكل طبيعي من الشرق إلى الغرب، لتصب في النهاية في البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر حافة البحر حافة ثابتة الارتفاع. نتيجة الاستنزاف الحاصل للخزان الجوفي الساحلي فهناك أنسيبات جانبية أخرى عبر حدود قطاع غزة من الشمال والجنوب. حسب الدراسات الهيدروجيولوجية للخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة، فتقدر كميات المياه التي تنساب بشكل جانبي إلى داخل قطاع غزة بحوالي 25-15 مليون متر مكعب سنوياً؛ أخذين بعين الاعتبار الانسياب من الشمال والجنوب.

المياه العائدة من مياه الري: من المعلوم بأن نسبة محددة من المياه التي تستخدم لأغراض الري تتسرب إلى المياه الجوفية في باطن الأرض حيث أن هذه الكمية المتسربة يستفاد منها في غسل التربة السطحية من الأملاح المتراكمة وهنا تجدر الإشارة إلى أن كمية المياه العائدة من مياه الري تعتمد وبشكل أساسي على طريقة الري وعلى نوع التربة السطحية. وحسب الدراسات الهيدروجيولوجية السابقة التي أجريت في هذا المجال فإن نسبة المياه التي تعود من مياه الري إلى المياه الجوفية تصل إلى حوالي 30-15 بالمائة من كميات مياه الري المستخدمة.

المياه العائدة من مياه الصرف الصحي: جزء كبير نسبياً من مياه الصرف الصحي التي يتم إنتاجها في محافظات قطاع غزة المختلفة يتسرب إلى المياه الجوفية نتيجة لوجود تسريبات في شبكات تجميع هذه المياه أو بسبب استخدام الحفر الامتصاصية في المناطق غير المتصلة بخدمات الصرف الصحي.

المياه العائدة من شبكات التزود بالمياه المنزلية: نتيجة لوجود التسريبات في شبكة التزود بالمياه المنزلية فإن نسبة كبيرة نسبياً تعود إلى المياه الجوفية وحسب الدراسات الأخيرة التي أجريت بهذا الخصوص فإن ما نسبته حوالي 40-30 بالمائة من المياه التي يتم ضخها للأغراض المنزلية تعود إلى المياه الجوفية.

استخراج المياه للأغراض الزراعية: إن كميات المياه التي تضخ من خلال آبار المياه للأغراض الزراعية غير مراقبة من قبل سلطة المياه في الوقت الحالي ، وذلك لحاجتها إلى الإمكانيات الضخمة في هذا لمجال، ولكن حسب الإحصائيات والمعلومات المتوفرة لدى سلطة المياه من وزارة الزراعة فإن كمية المياه التي تستخرج من الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة تقدر بحوالي 70-80 مليون متر مكعب سنوياً (وزارة الزراعة، 2010).[17] وتتلخص المشاكل الرئيسة الموثقة بنوعية المياه في القطاع بارتفاع نسبة الملوحة تركيز النتيرات في الطبقة الصخرية المائية وحسب أدارة خطة أدارة الطبقة الصخرية المائية الساحلية، فان مصادر الكلوريد الرئيسة هي:- (المياه والأمن الغذائي في قطاع غزة،2008،ص 10:12)

طغيان مياه البحر المالحة

التدفق الداخلي الجانبي للمياه ذات الملوحة القليلة من أراضي 48 إلى المناطق الوسطى و الجنوبية من القطاع، ويعتقد أن سبب ذلك يعود للمياه الجوفية في الصخور الواقعة تحت الطبقة الصخرية المائية الساحلية في الشرق.

وجود مياه بحر شديد الملوحة عميقة في قاعدة الطبقة الصخرية المائية الساحلية، وقد تم التحقق من وجود هذه المياه بتركيز كلوريد 40.000-60.000 مليجرام / لتر في الطبقة الصخرية المائية C الواقعة في منطقة رفح ومنطقة مستوطنة نتيساريم وسط القطاع.

ارتفاع نسبة النترات بمستويات أعلى من معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب(50ملجرام /لتر) ويتكون مصدر النتيرات الرئيس من الأسمدة ومياه الصرف الصحي في البيوت، حيث تتخلل كمية مياه الصرف إلى السطح المائي بصورة سنوية كبيرة بحدود 12مليون متر مكعب سنوياً. ويوضح الجدول (4-9) أن حجم استهلاك المياه المخصصة للزراعة يعتبر من أعلى مستويات الاستهلاك في القطاع، لذا يجب التركيز على توفير مياه للزراعة من مصادر بديلة، بدلاً من الاعتماد الكلي على الخزان الجوفي. مثل إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والمياه الرمادية، واستخدام المياه الناتجة عن هذه المحطات لأغراض الزراعة، بدلاً من طرح فكرة شراء هذه المياه من إسرائيل وتكريس الاعتماد الفلسطيني عليها (نصر الله،وآخرين، 2006)

[17] وهنا تجدرالإشارة إلى أن هذه الكمية تم تقديرها بناءً على المساحات الزراعية ونوعية هذه المحاصيل في تلك المساحات وحاجة هذه المحاصيل من المياه (سلطة المياه، 2007).

جدول (4-8): يوضح تقديرات الموازنة المائية لعام 2007

التغذية		الاستخراج	
العنصر	القيمة (مليون متر مكعب/سنة)	العنصر	القيمة (مليون متر مكعب/سنة)
مياه الأمطار	40 – 45	الاستهلاك الزراعي	80 – 90
الانسياب الجانبي	15 – 25	الاستهلاك المنزلي	90
المياه العائدة من مياه الري	15 – 30	الاستهلاك الصناعي	10
المياه العائدة من مياه الصرف الصحي	15		
المياه العائدة من شبكات التزود بالمياه المنزلية	25 – 30		
المجموع	110 – 130	المجموع	180 – 190
العجز	60 – 70 (مليون متر مكعب/سنة)		
المصدر: سلطة المياه الفلسطينية (2008)			

وبعد الحرب الأخيرة نقص استهلاك الفرد من المياه الى80لتراً للفرد في اليوم[18]، حيث أن 60% من سكان قطاع غزة لا يحصلون على المياه بشكل متواصل، وأن 10 آلاف شخص في القطاع غير موصولون في شبكة المياه، كما كان حوالي 64% فقط من سكان قطاع غزة يتمتعون بخدمات شبكات تجميع مياه الصرف الصحي[19].**(سلطة المياه،2010)**

4-3-3 العمل:

المقصود هنا هو العمل اليدوي الذي قد يرافقه استخدام الآلات والأدوات المساعدة بدرجات مختلفة ومن الملاحظ إن جميع فروع الإنتاج الزراعي الرئيسية هي ذات كثافة في عنصر العمل، وقد ارتفعت مستويات الأجور في فلسطين بشكل مطرد خلال سنوات الاحتلال، إلى درجة أنها قللت كثيرا من استخدام المزارعين للعمل المأجور، ودفعتهم للاستعاضة عن ذلك بالعمل الذي يمكن أن يقوم به أفراد العائلة ممن هم خارج سوق العمل، مثل أفراد العائلة الكبار بالسن والنساء وطلبة المدارس. وبالرغم من ارتفاع الملموس في الخبرة الفنية التي يتمتع بها العاملون في فروع الزراعة التجارية، مثل الخضار والتوت

[18] الحد الأدنى للمعايير 150 لتر للفرد في اليوم حسب منظمة الصحة العالمية

[19] أدت الحرب الأخيرة إلى تدمير مكثف لمرافق المياه والصرف الصحي في قطاع غزة، وتركت وراءها موارد المياه الجوفية في وضع هو أشد خطراً عما كانت عليه من قبل، وأخطرها كان تدمير محطة معالجة الصرف الصحي في غزة. كما أن الخطوط الرئيسة الثلاثة الواقعة في شرق مدينة غزة وشمال القطاع والمنطقة الوسطى قد دمرت بشكل كبير، وتبين أن 50 – 80 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً يجري تصريفها يومياً إلى البحر، خلافاً لذلك فقد اضطرت بعض المضخات الساحلية لتفريغ المياه على شاطئ البحر،،مما يشكل تهديدا مباشرا على الحياة البحرية.

والزهور والدواجن، إلا إن كفاءتهم في استيعاب التكنولوجيا الزراعية لا تزال اقل بكثير من المستوى الذي يتناسب مع الإمكانيات الحقيقية للوسائل التكنولوجية المستخدمة، ولعل ذلك هو السبب الرئيسي للفرق الملموس في الإنتاجية بين المزارعين في فلسطين وا إسرائيل، وذلك بالرغم من استخدامهم نفس أنواع مستلزمات الإنتاج. (عورتاني،2008،ص27)

ويعتبر ذلك مؤشرا مهما على احد المتطلبات الرئيسية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين الفلسطينيين. ويعود الضعف النسبي في الكفاءة الفنية للقوى العاملة في الزراعة لعوامل عديدة، منها ضعف مستوى الخدمات الإرشادية وتفتت الحيازات الزراعية، إلا إن احد أهم هذه العوامل هو تدني المستوى التعليمي للقوى العاملة في القطاع الزراعي، فحوالي 67% منهم لم يكملوا أكثر من ست سنوات دراسية. (عورتاني،2008،ص27) ومع إن مستويات الأجور في المناطق الفلسطينية منخفضة كثيرا بالمقارنة مع إسرائيل، إلا أنها اعلي بشكل ملموس من جميع الدول العربية المحاذية، وهي مصر والأردن وسوريا، ولا شك إن لذلك انعكاسات مهمة على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، ليس فقط من حيث إمكانيات التصدير لتلك الأقطار، بل وا إمكانيات التنافس معها في الأسواق التصديرية المحتملة، مثل أسواق دول الخليج والاتحاد الأوروبي. وتظهر التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية من عام 1996–2010 انخفاض العمالة في الزراعة، ولكن الحصار واستخدام أسلوب إحلال الواردات قد ساهم في توظيف عمال جدد.

جدول (4-9): التغيرات التي طرأت على القوى العاملة في القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية من 2004–2010

المؤشر	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
عدد السكان	1416802	1471592	1416539	1471900	1486816	1561906
نسبة القوى العاملة المشاركة	36.7	36.1	38.0	38.1	41.4	40
نسبة البطالة	30.3	34.8	29.7	40.6	37.0	35
نسبة العاملين في الزراعة	11.7	11.1	13.1	10.7	11.0	9.6
نسبة العاملين في الكيان الصهيوني "المستوطنات"	0.4	-	-	-	-	-
نسبة أرباب العمل	2.6	4.2	3.2	3.5	4.0	4.3
نسبة العاملين في مصالحهم	22.4	19.4	21.2	18.4	20.0	19
نسبة المستخدمين بأجر	67.1	69.6	64.4	70.0	65.2	72
نسبة أعضاء الأسرة بدون أجر	7.9	6.8	11.2	8.1	10.8	9.8
معدل أيام العمل الشهرية	24.0	24.0	23.3	24.7	25.0	24
معدل ساعات العمل الأسبوعية	41.2	39.9	39.9	40.8	41.0	40

المصدر: وزارة الاقتصاد وجهاز الإحصاء المركزي

4-3-4 الجهات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

أن ما يميز القطاع الزراعي الفلسطيني بخصوصية تميزه عن باقي الأمم وهي تعدد الإطراف المرتبطة به،ما يعقد العلاقات الإدارية والمالية والتمويلية و الشكل التالي يبين الإطراف ذات العلاقة بالنشاط الزراعي الفلسطيني.

شكل (4-5): يظهر الأطراف ذات العلاقة بالقطاع الزراعي

4-4 هيكلية القطاع الزراعي في قطاع غزة

يمثل القطاع الزراعي في قطاع غزة جزءاً هاماً من القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، تنتج فلسطين العديد من المنتجات الزراعية التي تلائم الظروف الطبيعية السائدة، ويمكن تقسيم المنتجات الزراعية إلى قسمين رئيسين:

4-4-1 الفرع النباتي:

يمثل الفرع النباتي أهمية كبيرة في الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، حيث يوفر الغذاء وفرص العمل للسكان.

جدول (4-10): قيمة الإنتاج النباتي[20] بالألف شيكل في محافظات غزة في الموسم الزراعي 2010/2009

البيان	خضار	زهور ونباتات طبية وعطرية	محاصـــــيل حقلية	فواكه	حمضيات
القيمة	480993	16038	100194	211282	53517

المصدر ووزارة الزراعة 2011

شكل (4-6): قيمة الإنتاج النباتي بالألف شيكل في محافظات غزة في الموسم الزراعي 2009-2010

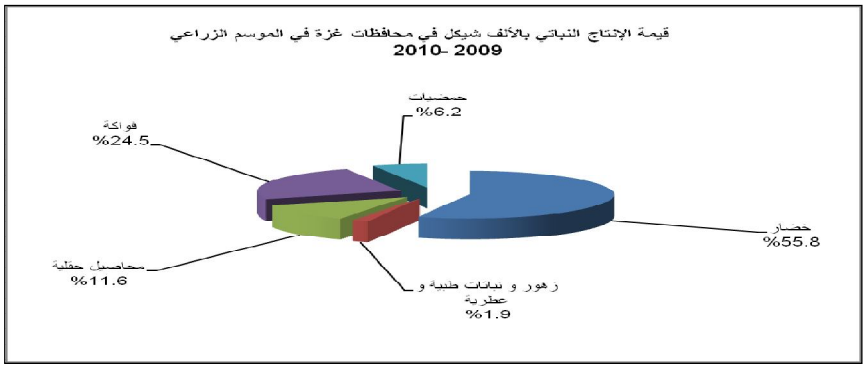

المصدر ووزارة الزراعة 2011

ينقسم الفرع النباتي إلى ثلاث مجموعات هي:-

4-4-1-1 المحاصيل الحقلية:

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية 38424 دونم. أنتجت 46330 طن، وبلغت قيمة إنتاجها 100مليون شيكل، وتشكل المحاصيل الحقلية ما نسبته 6.6%من قيمة الإنتاج الزراعي، 11.6% من قيمة الإنتاج النباتي، بينما بلغت المساحة المزروعة في الموسم الماضي 51885 دونم أعطت إنتاجقدر ه 82952 طن و بلغت قيمة الإنتاج 93.6 مليون شيكل. وأهمها القمح، الشعير، الذرة، الحمص، العدس، السمسم، الفول، اليانسون، الكمون، كما إن المساحة المزروعة من القمح لا تغطي إلا نسبة قليلة جداً من الاستهلاك المحلي.

[20] ويعادل متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي 3.91 في عام 2009 و 3.72 في العام 2010 (سلطة النقد الفلسطينية، 2010)

جدول (4-11): التغيرات الأساسية على إنتاج المحاصيل الحقلية في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة و الإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004- 2010/2009

النوع	السنة / المتغير	2005 /2004	2006 /2005	2007 /2006	2008 /2007	2009 /2008	2010 /2009
إنتاج المحاصيل الحقلية	المساحة بالدونم	57483	61740	61442	54150	51885	38424
	الإنتاج بالطن	84141	96332	94006	71516	82952	46330
	قيمة الإنتاج	20542	24465	31827	35057	24642	27832

المصدر ووزارة الزراعة 2011

4-4-1-2 الزهور والنباتات الطبية والعطرية

بلغت المساحة المزروعة بالزهور والنباتات الطبية والعطرية 479 دونم، أنتجت إنتاجا قدرة 364 طن، وبلغت قيمة الإنتاج 16 مليون شيكل، وتشكل نسبة 1.1% من قيمة الإنتاج الزراعي و 1.9% من قيمة الإنتاج النباتي. وقد بلغت المساحة المزروعة في الموسم الماضي 403 دونم أعطت إنتاجا قدره 483 طن وقيمة الإنتاج 12.5 مليون شيكل أي انه يوجد زيادة في قيمة الإنتاج حوالي 4.5 مليون شيكل إي بنسبه 28% ويرجع ذلك إلى زيادة المساحة المزروعة من النباتات الطبية والعطرية وأزهار القرنفل و والبابونج والمرميةا إكليل الجبل

جدول (4-12): التغيرات الأساسية على إنتاج الزهور والنباتات الطبية والعطرية في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحاتالمزروعة و الإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004- 2010/2009

النوع	السنة / المتغير	2005 /2004	2006 /2005	2007 /2006	2008 /2007	2009 /2008	2010 /2009
إنتاج الزهور والنباتات الطبية والعطرية	المساحة بالدونم	457	730	420	403.6	403	479
	الإنتاج بالطن	1095	1276	1009	967	483	364
	قيمة الإنتاج	2274	2880	3271	3345	3282	4455

المصدر ووزارة الزراعة 2011

4-4-1-3 **الأشجار المثمرة:** قسم الباحث الأشجار المثمرة إلى قسمين:-

1) الحمضيات:

بلغت المساحة المزروعة بالحمضيات13181 دونم أعطت إنتاجا قدرة 2303 طن وقيمة الإنتاج 53.5 مليون شيكل، وتشكل الحمضيات 3.5 % من قيمة الإنتاج الزراعي و 6.2 % من قيمة الإنتاج

النباتي.في حين أن المساحة المزروعة في الموسم السابق 12865 دونم، أعطت إنتاجا قدرة 22504 طن وقيمة إنتاجها 22.3 مليون شيكل ويوجد زيادة في قيمة الإنتاج حوالي 31.2 مليون شيكل أي بنسبة 58% بسبب زيادة إنتاجية الدونم وزيادة المساحة المزروعة وزيادة الأسعار .

2) الفاكهة:

بلغت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة 47656 دونم أعطت إنتاجا قدرة 35292 طن، وبلغت قيمة الإنتاج 211 مليون شيكل، و تشكل محاصيل الفاكهة نسبة 14% من قيمة الإنتاج الزراعي و 24.5 % من قيمة الإنتاج النباتي. بينما بلغت المساحة المزروعة في الموسم الماضي 40921 دونم،أعطت إنتاجا قدرة 20673 طن وقيمة الإنتاج 63.3 مليون شيكل أي أنه يوجد تزايد في قيمة الإنتاج حوالي 147.7 مليون شيكل أي بنسبة 70% و ذلك يرجع لزيادة المساحة المزروعة، وتشجع المزارعين على زراعة الفواكه واللوزيات حتى يتم تقليل الفجوة في إنتاج الفواكه وتقليل الواردات منها وا ٍحلالها بدل المستورد وتعديل الميزان التجاري.(وزارة الزراعة 2011)

جدول (4-13):التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة و الإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004- 2010/2009

النوع	السنة المتغير	2005 /2004	2006 /2005	2007 /2006	2008 /2007	2009 /2008	2010 /2009
إنتاج الخضروات	المساحة بالدونم	15489	15656	15088	16199	12865	13181
	الإنتاج بالطن	31049	32025	30688	35727	22265	23003
	قيمة الإنتاج	6857	6362	16906	13675	5859	14866
إنتاج الفاكهة	المساحة بالدونم	41956	42248	41045	43629	40921	47656
	الإنتاج بالطن	24568	16307	16418	23783	20673	35292
	قيمة الإنتاج	14311	9978	22611	36830	16648	58689

المصدر ووزارة الزراعة 2011

4-4-1-4 الخضروات:

وأهمها البندورة، البطاطا، الباذنجان، البطيخ، الشمام، البصل، الخيار، الكوسا، الجزر، البازلاء، اللوبيا، الملوخية، الفلفل، القرنبيط، الخس، الفاصوليا، الملفوف.

ويوجد في قطاع غزة انواع من المحاصيل يتم تصنيفها بمحاصيل الفائض والمتمثلة في أنواع من الخضار (البطاطا والفلفل والخيار والبندورة والتوت الأرضي)، ومحاصيل الاكتفاء والمتمثلة في أنواع من الخضار بالإضافة إلى محاصيل عجز مثل البصل و الثوم وغيرها من الخضار انظر الملحق (1:4)

جدول (4-14): التغيرات الأساسية على إنتاجالخضار في المحافظات الجنوبية بالنسبة للمساحات المزروعة و الإنتاج وقيمة الإنتاج 2005/2004- 2010/2009

النوع	السنة / المتغير	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
انتاج الخضار	المساحة بالدونم	52562	55730	53612	46231	63938	59162
	الإنتاج بالطن	255034	254883	251976	215251	351168	206008
	قيمة الإنتاج	77494	77580	199014	139694	92413	133609

المصدر: وزارة الزراعة 2011

4-4-2 قطاع الإنتاج الحيواني

تلعب الثروة الحيوانية دورا مهما في كافة المجالات الزراعية،لأهميتها الاقتصادية الكبرى، وتشمل حيوانات المزرعة، وهي الدواجن والنحل والأبقار والأغنام والماعز تنتج اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب والعسل والبيض،وتشمل أيضا والأسماك ويبين الجدول التالي التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لأعداد الثروة الحيوانية 2004-2010

جدول (4-15): التغيرات الأساسية على القطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية بالنسبة لأعداد الثروة الحيوانية 2004-2010

المتغير	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
أعداد الأبقار والعجول	6212	5986	5307	4509	5536	8601
أعداد الأغنام	60720	56991	57618	49740	56821	56774
أعداد الماعز	11886	11536	12528	11270	17191	13808
أعداد الدجاج اللاحم (ألف طير)	16015	13287	10426	12700	9422	22054
أعداد الدجاج البياض (ألف طير)	746	888	808	700	594.99	735
أعداد خلايا النحل	17995	17497	15464	15035	16855	14898

المصدر ووزارة الزراعة 2010

4-4-2-1 الثروة السمكية:

جرت العادة بتقسيمها إلى ثلاثة أنواع حسب أعماق المياه التي تعيش فيها:-

1) أسماك الشاطئ: وهي تنتمي إلي عائلة البوري والتي تشمل:(البوري، والطبارة، والذهبان).
2) الأسماك الساحلية وتشمل السردين بأنواعه.
3) سمك الأعماق وأشهر أنواعه: اللوكس، الفريدي، سلطان إبراهيم، القرش (صامد الاقتصادي، 84).

بلغت الكمية المصطادة في عام 2010م من الأصناف المختلفة من الأسماك 1724 طن وقيمتها 40 مليون شيكل، وتشكل الأسماك 2.6 % من قيمة الإنتاج الزراعي، في حين بلغت الكمية المصطادة الموسم السابق 1800 طن وقيمتها 43.9 مليون شيكل، أي أنه يوجد نقص في الكمية المصطادة حوالي 76 طن وفي قيمة الإنتاج 3.1 ألف شيكل. ويرجع ذلك إلى تحديد وتقليل مسافة الصيد ومطاردة الصيادين وتدمير المراكب [21].

جدول (4-16): كمية و قيمة الأسماك المصطادة بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية محافظات غزة

الموسم	الكمية المصطادة / بالطن	متوسط سعر الطن / بالشيكل	القيمة / بالألف شيكل
2007-2008	3243	25400	82372
2008-2009	1800	24395	43911
2009-2010	1724	23250	40083

المصدر ووزارة الزراعة 2011

4-4-2-2 عسل النحل:

يبين الجدول التالي العجز في إنتاج عسل النحل نتيجة لعدم وجود مراعي طبيعية لإنتاج العسل، وانحسار المساحات المزروعة بالحمضيات، ومن المقترح التوسع في زراعة النباتات الطبيعية التي تشكل مراعي للنحل مثل الكينيا "الأوكاليبتوس" والسدر والزعتر والعديد من النباتات البرية الأخرى، هذا بالإضافة لما سوف يتم زراعته من أشجار الحمضيات (زراعة، 2010)

جدول (4-17): قيمة إنتاج عسل النحل بالأسعار الجارية حسب المواسم التالية في محافظات غزة

الموسم	عدد الخلايا	متوسط إنتاج الخلية – كجم	جملة الإنتاج بالطن	م. سعر الطن بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
2008/2007	16855.0	5.9	99.7	50.0	5493
2009/2008	14898.0	5.7	84.4	60.0	5064

المصدر ووزارة الزراعة 2011

[21] ولتعويض نقص إنتاج الأسماك من البحر كان التوجه إلى الاستزراع السمكي.

4-4-2-3 الدواجن:

قسم الدواجن إلى:

1) **الدجاج البياض:** وقد حقق قطاع غزة الاكتفاء الذاتي من بيض الطعام ولكنه لم يحقق ذلك في بيض التفقيص اللازم لإنتاج صيصان اللاحم.

جدول (4-18): قيمة منتوج بيض المائدة في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009

نوع الإنتاج	الوحدة	الكمية/طن	سعر الوحدة بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
بيض مائدة	مليون بيضة	198.3	367	72779

المصدر ووزارة الزراعة 2011

2) الدجاج اللاحم:

يعتبر الدجاج اللاحم هدفا استراتيجيا في تحقيق الاكتفاء الذاتي ويسد العجز في اللحوم الحمراء ويبين الجدول التالي قيمة منتوج لحوم الدواجن في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009.

جدول (4-19): قيمة منتوج لحوم الدواجن في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009

نوع الإنتاج	الوحدة	الكمية/طن	سعر الوحدة/بالألف شيكل	قيمة الإنتاج/بالألف شيكل
لحم دجاج	طن	26464.9	11	291114
لحم حبش	طن	1560.0	12	18720

المصدر ووزارة الزراعة 2011

ملاحظة: تم حساب كمية اللحوم المنتجة على أساس الوزن الحي.

4-4-2-4 الثروة الحيوانية البرية:

وتشمل الأنواع التالية: الأغنام والماعز و الأبقار وتنقسم إلى أبقار حليب وأبقار اللحم.

جدول (4-20): عدد الثروة الحيوانية في محافظات قطاع غزة من الموسم الزراعي 2004-2005/2008-2009

المتغير	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008
أعداد الأبقار	6212	5986	5307	4509	5536
أعداد الأغنام	60720	56991	57618	49740	56821
أعداد الماعز	11886	11536	12528	11270	17191
أعداد الدجاج اللاحم (ألف طير)	16015	13287	10426	12700	9422
أعداد الدجاج البياض (ألف طير)	746	888	808	700	594.99
أعداد خلايا النحل	17995	17497	15464	15035	16855

المصدر ووزارة الزراعة 2010

4-4-2-5 الحليب:

يعتبر الحليب سلعة إستراتيجية ولم يحقق قطاع غزة الاكتفاء الذاتي منها.

جدول (4-21): قيمة منتوج الحليب والكميات في محافظات قطاع غزة بالأسعار المزرعية الجارية في موسم الزراعي 2010/2009

نوع الإنتاج	الوحدة	الكمية/طن	سعر الوحدة بالألف شيكل	قيمة الإنتاج بالألف شيكل
حليب أبقار	مليون لتر	16.4	2800	45920
حليب أغنام	مليون لتر	17.1	2650	45315
حليب ماعز	مليون لتر	4.1	2670	11067
إجمالي الحليب	مليون لتر	37.6	2717.5	102302

المصدر ووزارة الزراعة 2011

4-4-3 الميزان التجاري الزراعي

طرأت خلال فترة الاحتلال تحولات ملموسة على الإطار التنظيمي الذي كان يحكم التجارة الزراعية بين المناطق الفلسطينية وا إسرائيل. فقد سمحت سلطات الاحتلال للمنتجات الإسرائيلية بالدخول إلى الأسواق الفلسطينية بحرية كاملة منذ عام 1967، في حين فرضت حظرا على دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية، إلا بموجب تصاريح لم تكن تعطى إلا عندما كانت تلك الأسواق تعاني عجزا مؤقتا في إحدى السلع، ومع أن كميات لأبأس بها من المنتجات الزراعية كانت تصدر بشكل غير قانوني بالضفة الغربية، إلا إن الإغلاق المستمر المفروض على قطاع غزة كان يمنع التصدير ويكبد المزارعين الخسائر الفادحة (عورتاني2008،ص25)، وفي هذا الإطار التنظيمي غير المتكافئ الذي يحكم التجارة بين قطاع غزة وا إسرائيل أدى إلى فائض كبير لصالح الطرف الإسرائيلي.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة للأسواق الإسرائيلية بالنسبة للصادرات الزراعية الفلسطينية، إلا انه يلاحظ وجود خلل ملحوظ في كفاءة وتكلفة السلع التي يتم تصريفها في هذه الأسواق، وتكمن المشكلة في ارتفاع تكلفة نقل المنتج من المعابر الحدودية إلى أسواق الخارجية حيث يقتصر ذلك على الشاحنات الإسرائيلية، علما أن أجورها تزيد كثيرا عن الشاحنات الفلسطينية، كما أن الهامش الذي يحصل عليه الوسطاء الذين يتداولون السلعة بين المنتج وتاجر الجملة في المناطق الفلسطينية وتاجر الجملة في الأراضي الإسرائيلية هو هامش كبير نسبيا، ولا يتناسب مع الخدمات التي يقدمها هؤلاء الوسطاء،(عورتاني2008،ص26)ويعود إلى استفراد شركة إسرائيلية بتصدير منتجات الزهور والتوت

الأرضي (شركة جريسكو)[22] وبالطبع فأن ذلك يضعف أيضا القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية ونلاحظ حجم العجز في الميزان التجاري الزراعي مع منع التصدير، وزيادة استيراد مستلزمات الإنتاج من أجل تنفيذ إستراتيجية وزارة الزراعة في التنمية الزراعية المستدامة.

جدول (4-22): قيمة الصادرات والواردات الزراعية لمحافظات غزة مع جميع الجهات من عام 2005 إلى عام 2010 بالألف دولار

السنة	قيمة الصادرات				قيمة الواردات		
	لإسرائيل	للدول العربية	للخارج	المجموع	من إسرائيل	من الخارج	المجموع
2005	10382	5877	13034	29293	96302	20473	116775
2006	6693	1115	9919	17727	88945	44231	133176
2007	7131	4929	8938	21000	84285	26164	110449
2008	0	0	0	0	128060	17274	145335
2009	0	0	0	0	170446	18287	188733
2010	0	0	3500	3500	202673	26823	229496

المصدر ووزارة الزراعة 2011

4-5 مؤشرات التنمية الزراعية:

تقاس التنمية الزراعية المستدامة بعدة مؤشرات دولية وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بحساب المؤشرات ومقارنتها بين الأقطار العربية ولكن الباحث عمد إلى حساب هذه المؤشرات و[23] أهمها:-

الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي

وهو حاصل قسمة الناتج الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (4-7): يوضح الأهمية النسبية للناتج الزراعي من الناتج الإجمالي

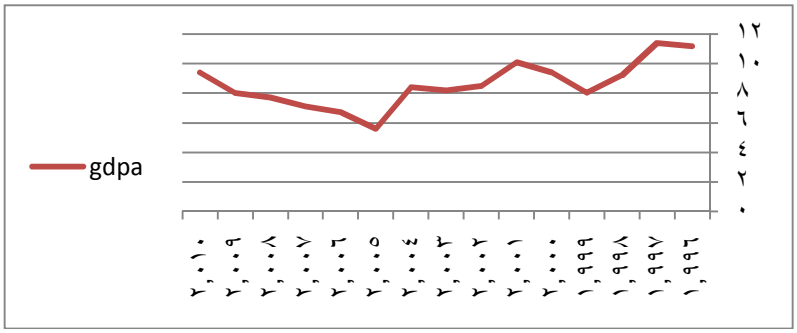

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007 والبيانات 2008-2010من وزارة الزراعة غزة.

[22] إفلاس شركة جريسكو لمقاطعة الشركات الأوروبية منتجات هذه الشركة التي تصدر منتجات المستوطنات و رفعت عليها دعاوي قضائية في فرنسا الخبر على موقع وكالة معا للإنباء في 2011/9/1 و بالتالي سوف يشكل ضربة على تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية،و البديل هو دخول جمعيات المجتمع المدني في التفاوض مع تجار عرب من داخل الخط الأخضر لاستئناف التصدير الزراعي.

[23] ا نفس منهجية منظمة العربية للتنمية الزراعية في حساب مؤشرات التنمية الزراعية

معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي:

شكل (4-8): معدل التغير النسبي في قيمة الناتج الزراعي في قطاع غزة

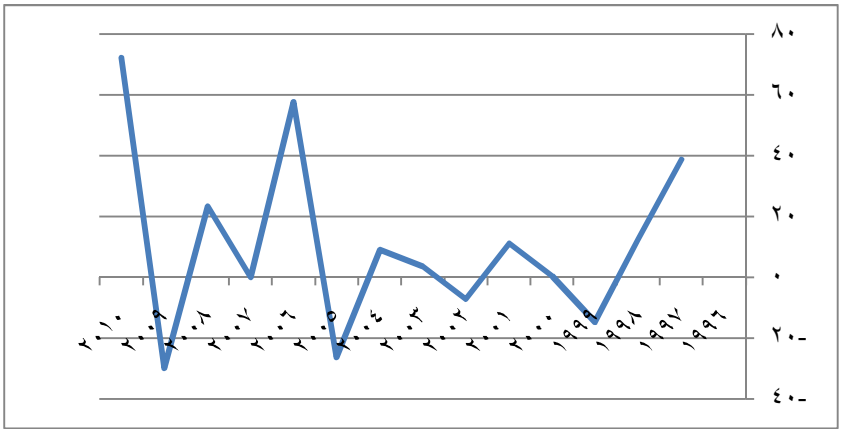

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007 . والبيانات 2008-2010من وزارة الزراعة غزة

إنتاجية العامل الزراعي:

يعكس مؤشر متوسط إنتاجية العامل الزراعي بصفة عامة والكفاءة التكنولوجية بصفة خاصة و هي حاصل قسمة إجمالي الإنتاج الزراعي المحلي على عدد العمال الزراعيين.

شكل (4-9): إنتاجية العامل الزراعي في قطاع غزة

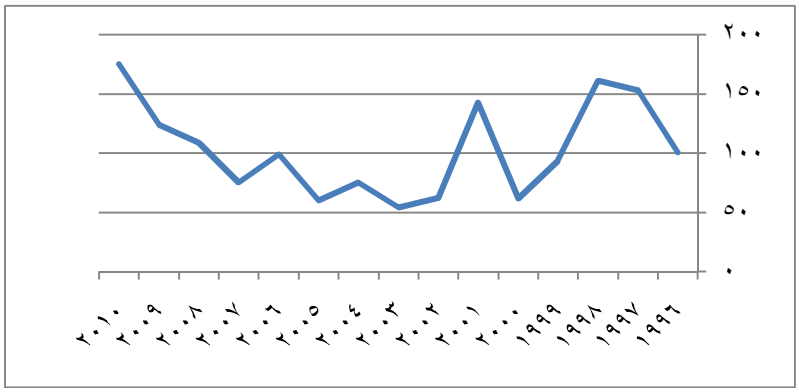

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007 والبيانات 2008-2010من وزارة الزراعة غزة.

النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية

وهي حاصل قسمة الأراضي الزراعية على المساحة الأرضية.

شكل (4-10): النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الأرضية

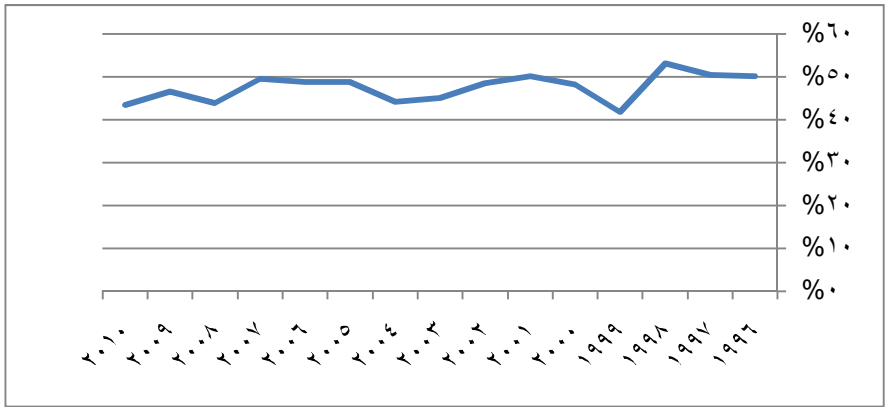

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007 .

والبيانات 2008-2010من وزارة الزراعة غزة

نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :

وهي حاصل قسمة مساحة الأراضي الزراعية على عدد السكان.

شكل (4-11): نصيب الفرد من الأراضي الزراعية

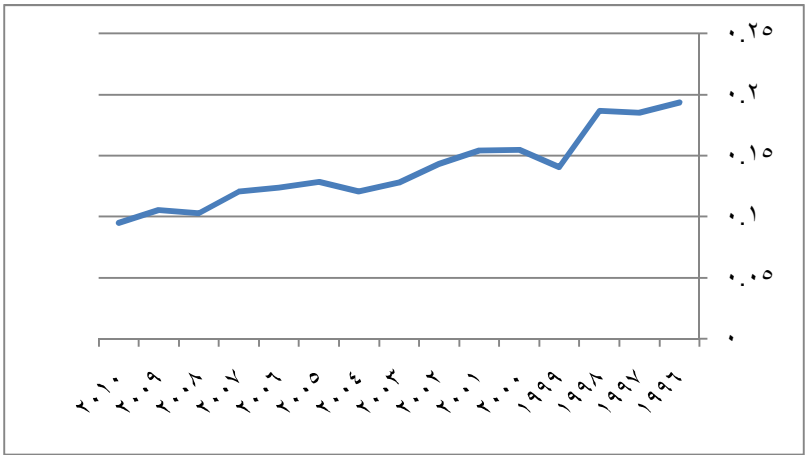

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007

والبيانات 2008-2010من وزارة الزراعة غزة.

نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة:

وهو حاصل قسمة عدد العمال الزراعيين إلى إجمالي القوى العاملة

شكل (4-12): نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة

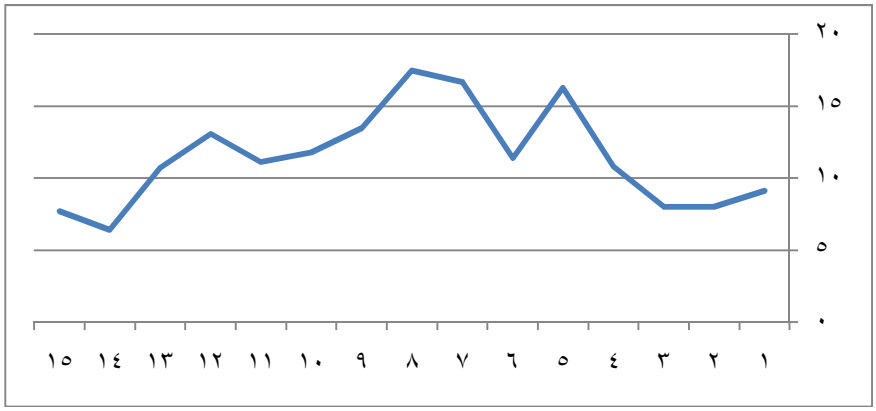

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007 والبيانات 2008-2010 من وزارة الزراعة غزة.

نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية:

وهو حاصل قسمة الأراضي الزراعية إلى عدد العمال الزراعيين.

شكل (4-13): نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية

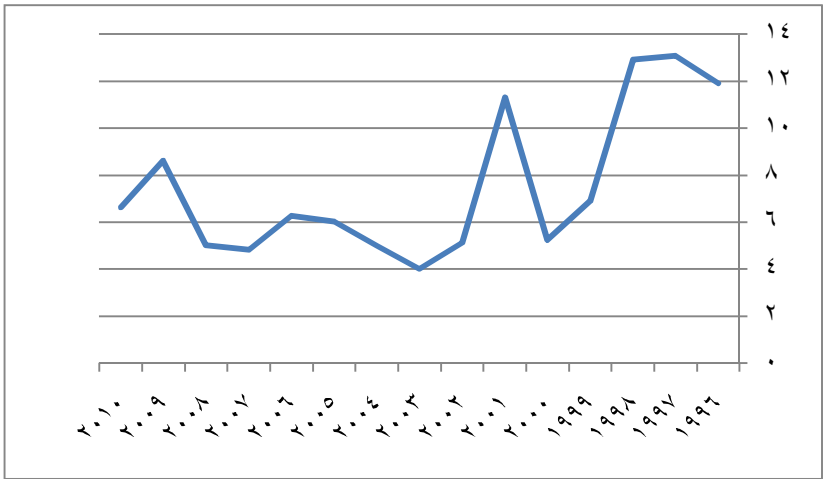

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007 والبيانات 2008-2010 من وزارة الزراعة غزة.

(المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2007:ص4-46)

4-6 تحديات التنمية الزراعية في قطاع غزة :

برزت العديد من المحددات والتحديات التي تواجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، أهمها هي:

نقص التمويل التشغيلي والتطويري للنشاط الزراعي، وضعف التسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الزراعي، وعدم اهتمام المستثمرين بالمشاريع الزراعية. (عورتاني2008، ص30)

ضعف رأسمال المنشأة الزراعية: لا يزيد حصة رأسمال الشركات ذات العلاقة بالنشاط الزراعي على 1% من مجموع رأس المال للنشاط الاقتصادي ككل. ويتعلق هذا الجزء الخاص برأس المال ببعض النشاط الحيواني والتجار يبالمستلزمات الزراعية، في حين أن معظم النشاط الزراعي يتم دون رأسمال أو أرباح متراكمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007)

ضعف الخطط المتعلقة بتحسين البنية التحتية المطلوبة لتطوير النشاط الزراعي، وبخاصة شق وتعبيد الأراضي الزراعية، واستصلاح الأراضي، ومنع انجراف التربةوا إقامة الجدران الاستنادية.

غياب التأمين على الإنتاج الزراعي: عدم وجود شركات تأمين متخصصة تعمل على تأمين النشاط الزراعي ضد مخاطر الكوارث الطبيعية،

التمدد العمراني والذي يؤدي بشكل تدريجي إلى تآكل الأراضي الزراعية بسبب الزيادة السكانية وندرة الأراضي.

ضعف سياسات زراعية تشجيعية تخطط لدعم أسعار المنتجات الزراعية في حالة هبوطها لأقل من التكلفة، كما هو الحال في العديد من الدول النامية والمتطورة، التي تدعم الإنتاج الزراعي في حالة هبوط أسعار ها عن مستويات محددة،

تفتت الملكية ومشكلة توارث الأرض الزراعية من جيل إلى آخر، وينطبق الأمر على النشاط الزراعي، وبخاصة مع تعقيد عملية فرز الأراضي الزراعية وتسجيلها ومشاكل التخارج بين الورثة على من منهم يتولى النشاط الزراعي. (صبري، 2008، ص24)

شح المياه وعدم توفر الكميات اللازمة للاستعمال الآدمي فضلاً عن الاحتياجات الزراعية، كما أن المياه تعاني من ارتفاع الملوحة ونسبة النترات، وعدم استخدام تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي للاستفادة منها للأغراض الزراعية. (المياه والأمن الغذائي في قطاع غزة، 2008، ص 8)

ضعف خدمات التسويق والتخزين للمنتجات الزراعية، وذلك للتحكم النسبي في عملية عرض المنتجات الزراعية ومحاولة ضبط الأسعار. كما أن المحاولات التي قامت لغرض عمل ثلاجات لتخزين المنتجات الزراعية لم يقدر لها النجاح، وما زالت السوق الفلسطينية تعاني من نقص شديد في قطاع تخزين المنتجات الزراعية بشكل خاص. (عورتاني 2008، ص20)

السياسات الإسرائيلية المتبعة بإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية،مما أدى إلى تدهور أسعار هذه المنتجات في السوق المحلية و بالتالي تكبد المزارعين الفلسطينيين خسائر كبيرة. (عورتاني 2008، ص29)

الاعتداءات الإسرائيلية المتلاحقة من خلال تجريف المساحات الزراعية، والحصار المتواصل وا ٍغلاق المعابر والذي أدى إلى توقف جميع التبادلات الزراعية بما فيها المنتجات الزراعية مما الحق خسائر كبيرة بالمزا عين وأثنى الكثير منهم عن العمل في القطاع الزراعي، وتوسيع المنطقة العازلة على طول حدود قطاع غزة بعرض يصل إلى 500متر، حيث حرم المزارعين من استغلال وزراعة حوالي 25 ألف دونم من أجود الأراضي الزراعية جنوب وشرق وشمال قطاع غزة، إلى جانب تدمير أو تعطيل المنشآت الزراعية (الدفيئات) ومنشآت الإنتاج الحيواني في تلك المناطق المعزولة. ويوضح الجدول التالي قيمة الخسائر والأضرار الناجمة عن ممار سات قوات الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى.

أولاً – الخسائر والأضرار المباشرة:

جدول (4-23): قيمة الخسائر والأضرار المباشرة الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى (من 2000/9/28 م حتى 2008/12/26م

المحافظة	قيمة الخسائر بالدولار الأمريكي			أجمالي قيمة الخسائر
	تجريف الأراضي والأشجار والخضار والدفيئات	تجريف المنشآت والآبار وقتل الحيوانات والطيور	أضرار أخرى ومعدات صيادين	
إجمالي غزة	417501861	39722212	39500801	874،724،496

المصدر ووزارة الزراعة 2011

ثانياً – الخسائر والأضرار غير المباشرة:

قيمة الخسائر والأضرار غير المباشرة الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى وتشمل قيمة فاقد الإنتاجالزراعي لعدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة، وعدم التمكن من خدمة ورعاية المزروعات، وخسائر الصادرات لإسرائيل والخارج، و خسائر تعطل العمالة الزراعية خسائر تجريف سطح التربة وتكلفة إعادة تأهيلها.

جدول (4-24): قيمة الخسائر والأضرار غير المباشرة الناجمة عن ممارسات قوات الاحتلال الصهيوني خلال انتفاضة الأقصى (من 2000/9/28 م حتى 2008/12/26م

1	قيمة فاقد الإنتاج لزراعي لعدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة وعدم التمكن من خدمة ورعاية المزروعات.	83931508
2	خسائر قطاع الزيتون وتلف وسرقة محاصيل زراعية	20130551
3	دني و ارتفاع أسعار لمنتجات الزراعية ومستلزماتها (النباتية والحيوانية)	190604663
4	الخسائر المطردة في الثروة الحيوانية	40366821
5	خسائر قطاع الثروة السمكية	19117226

6	ارتفاع أسعار الأعلاف	39997068
7	خسائر الصادرات لإسرائيل والخارج	78282777
8	شل حركة النقل الزراعي	74662692
9	خسائر تعطل العمالة الزراعية	414523467
10	خسائر تجريف سطح التربة وتكلفة إعادة تأهيلها	76783777
إجمالي قيمة الأضرار غير المباشرة		550،400،038،1

المصدر وزارة الزراعة 2011

وشنت آله الحرب الهمجية على قطاع غزة حربًا دمرت الشجر والحجر وقتلت وجرحت 2008-2009 م، وقامت بتدمير واسع وممنهج للاقتصاد الفلسطيني في غزة بعد حصار طويل استمر سنوات من 2006 م، تلوثت التربة بسبب مخلفات الحرب على غزة مما أدى الى تلف العديد من المساحات المزروعةوجاء قطاع الزراعة في المرتبة الأولى من حجم الخسائر.

جدول (4-25): يوضح قيمة وأنواع الخسائر التي نجمت عن حرب الفرقان او الرصاص المصبوب

م	نوع الخسائر	القيمة مليون دولار
1	تكلفة الخسائر مباشرة	173.13
2	تكلفة الخسائر الغير مباشرة	29.94
3	تكلفة الفرصة البديلة	30.74
المجموع الكلي		233.36

المصدر ووزارة الزراعة 2010

4-7 الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية وموقع القطاع الزراعي منها :

اتسم المفهوم التنموي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة، ولفترة طويلة بادراك أهمية توظيف التنمية كآلية من آليات تحقيق الحقوق الثابتة وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية، واستعادة المبادرة التنموية، وعليه فقد اتخذت المفاهيم التنموية بعدا سياسيا يهدف إلى تعزيز مقومات الصمود ومقاومة الاحتلال، واستند المفهوم التنموي في فلسطين ليشمل مهمة البناء والأعمار. (ماس،2003، ص14) وتعتبر الإستراتيجيات الزراعية والتي تتضمن مجموعة من السياسات التي تترجم إلى مجموعة من البرامج والمشاريع والإجراءات التشريعية والتنظيمية لإدارة القطاع الزراعي، أحد أنجع الوسائل في تحقيق تنمية زراعية مستدامة من خلال استغلال الموارد القطاعية على أسس بيئية واقتصادية واجتماعية، حيث تأخذ محاور الإستراتيجية في الاعتبار تنسيق كافة مكونات القطاعات الفرعية في منظومة موحدة مبنية على رؤية وأهداف واضحة لفترة زمنية محددة ويمكن تنفيذها بآليات قابلة للتطبيق. (هندي، 1988، ص25)

إن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاجية أو المحافظة على الموارد من التدهور، بل تعتمد إلى حدعيد على توفير البيئات المناسبة من إجراءات تنظيمية ومالية وا إدارية وسياسات حكومية، والتي تعتبر عوامل مساعدة في غاية الأهمية لتعطي المشاريع والبرامج التنموية ثمارها وتساهم في التنمية الحقيقية. (طعيمة،2003،ص3)

وتمثل قضية التنمية الزراعية في فلسطين مساحة واسعة من اهتمام الباحثين حيث انها شغلت حيزا واسعا من المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لأنها احد الطرق الأساسية في محاربة الفقر والتخلف والتبعية والبطالة. وشكلت التجربة التنموية في فلسطين وهي تجربة فريدة في فكرها ومضمونها وأهدافها والتي سعت إليها في ظل غياب الدول الفلسطينية، ووقوع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال مدخلا مناسبا لفهم التنمية من خلال الاعتماد على الذات. (كرزم، 1998، ص42)

ففي بداية الثمانينات ظهر شعار " التنمية من أجل الصمود "، وعقد تحت هذا الشعار مؤتمرات شاركت فيها معظم المؤسسات المحلية، وتتالت المؤتمرات والندوات وبدأت اتجاهات فكرية متعددة بالتبلور فظهرت شعارات "التنمية المقاومة" و "التنمية بالحماية الشعبية"، و"التنمية مع فك الارتباط". وفيما يلي قراءة سريعة لأهم الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية والتركيز على الزراعية منها :

1) البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 2000:

بدأت عملية وضع البرامج والخطط الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني مع اقتراب توقيع اتفاق أوسلو، حيث تم تكليف الاقتصادي يوسف الصايغ بتشكيل فريق من الخبراء الاقتصاديين من داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها بالإضافة إلى الاستعانة بعض الخبرات والكفاءات العربية من الدول الصديقة لوضع البرنامج العام للإنماء الفلسطيني للدولة المقبلة، وذلك كقاعدة انطلاق نحو استقلال سياسي واقتصادي، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو كان هناك " البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني 1994 – 2000 " وهو أول محاولة لوضع خطة إنمائية طموحة بهدف إعادة بناء المجتمع الفلسطيني وقدرت تكاليف هذا البرنامج بحوالي 11.6 مليار دولار أمريكي (بأسعار عام 91) **ولكن لم يتم تطبيقه نظرا لعدم توفر التمويل اللازم له ولعدم واقعية الافتراضات التي قام عليها.** (شعبان، 1996،ص46)

بدأت عملية التخطيط تأخذ طابعها المحلي والعملي وتدرجت بداية، بإعداد:

برنامج التأهيل الطارئ بالتعاون مع البنك الدولي، ثم البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين، (1996-1997) ويمكن اعتبار الامتناع من طرف الدول المانحة عن تقديم الدعم المالي للقطاع الزراعي في فلسطين تناقضاً مع أهداف المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني، السياسية منها والاقتصادية، فالامتناع بحد ذاته يعني توافق ذلك مع الإستراتيجيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية

والتـــي هـــدفت إلـــى مصـــادرة الأراضـــي الفلســـطينية وخلـــق أمـــر واقـــع يصـــعب تغييـــره مســـتقبلا. (الرفاتي،2006،ص36)

2) خطة التنمية الفلسطينية 1999- 2003

تعتبر هذه الخطة امتداد للخطة السابقة وتطويرا لها، وقد احتوت على العديد من المشاريع والبرامج الأساسية بشكل مفصل وخاصة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتضمن الخطة خطة تطويرية للقطاع الزراعي، فقد عقد المؤتمر الفلسطيني للسياسات والاستراتيجيات الزراعية بمدينة الخليل في شهر أكتوبر 1999. ثم وضع الخطة الزراعية متوسطة المدىوقد كانت هدفاً طموحاً إذ تم التركيز على الموارد الاقتصاديةو المنتجات التي تتمتع بميزة تنافسية عالية، حيث يمكن لقطاع الزراعة أن يساهم بشكل ملحوظ في الأهداف التي تساعد على النموالاقتصادي وخلق فرص عمل وا نعاش المناطق الريفية. ومن الضروري أن تركز إستراتيجية التنمية الزراعيةجهودها على مشرو عات الإنتاج النباتي والحيواني التي ستنتج أكبر العوائد الخاصة والاجتماعية لكل وحدة من الأرض والمياه. (عورتاني ،2008،ص26)

وتنادي الخطة المقترحة بإلغاء القيود على تدفق المنتجات والخدمات إلى إسرائيل. كما تقترح أن تقوم السلطة الفلسطينية بالبحث في خيارات لتسهيل الوصول إلى المنتجات المستوردة من الشركاء التجاريين حيث تم بالفعل التفاوض على اتفاقيات تجارية تفصيلية، وأوصت ببرنامج لتحديد وتشجيع الصادرات البستانية ذات القيمة العالية وتشمل منتجات الزيتون العضوية والتي تدر مستويات عالية من الأرباح الخاصة وتخلق وظائف وتشجع الاقتصاد الريفي. (الزراعة، 2001) ولاشك إن التغيرات السياسية التي حدثت بعد وضع هذه الخطة، والتي تمثلت في بدء انتفاضة الأقصى في نهاية سبتمبر 2000، وما تبعها بعد ذلك من الممارسات اليومية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أدى إلى عرقله تنفيذ هذه الخطة، يضاف إلى ذلك ضعف أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتشار الفساد المالي والإداري والمحسوبية، وعدم وجود نوايا حقيقية لدى الجهات المختصة في تنفيذ هذه الخطة.

3) خطة طوارئ 2003 – 2004:

جاءت لعلاج الخلل الطارئ في كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته، والتي عايشها الشعب الفلسطيني نتيجة الانتفاضة والممارسات الإسرائيلية القمعية المدمرة للاقتصاد الفلسطيني، وترتكز خطة الطوارئ والاستثمار العام على معالجة الظروف التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني في وقتها وذلك لتخفيف اثر الممارسات الإسرائيلية المدمرة. حيث

انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 50% مما كان علية عام 2002.

و ارتفع نسبة البطالة إلى 40% فأكثر وتجاوزت 60- 70 % في بعض المناطق

و انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بالقيمة الاسمية إلى 830$ مقارنة ب1760$ عام1999.

و احتجزت إسرائيل للعادات الضريبية الفلسطينية على مدار العامين الماضيين وبمبلغ يصل إلى مليار دولار.

مما أدى إلى ارتفاع الخسائر إلى أكثر من 305 مليون دولار حسب تقدير البنك الدولي عام 2002 (خسائر مباشرة).والى 545 مليون دولار حسب تقديرات بكدار خسائر مباشرة والى 724 مليون دولار خسائر غير مباشرة.

وترتكز خطة الطو ارئ والاستثمار العام على ثلاث مكونات رئيسية، تعمل على معالجة الظروف التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني في وقتها وذالك لتخفيف اثر الممارسات الإسرائيلية المدمرة، وهذه المكونات الثلاثة لا ينفك احدها عن الأخر، فهي خطة شاملة متكاملة تلامس هم المواطن الفلسطيني مباشرة ممثلا بالبعد الإنساني الطارئ :(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2003)

المكون الأول: يركز على الجانب الإنساني الطارئ، المتمثل بالبطالة والفقر وعلى توفير الحد الأدنى المطلوب من الخدمات الاجتماعية الضرورية، واستمرارية المؤسسات المعنية في تأدية دورها، حيث يتضمن هذا الجانب من الخطة في الأساس برامج خلق فرص عمل موزعه في قطاعات تنموية مختلفة مثل البنية التحتية والقطاع الإنتاجي والقطاع الاجتماعي، وتتضمن كذالك برامج المساعدات الإنسانية المباشرة العاجلة من صحة وتعليم ومساعدات اجتماعية أخ ى، ونصيب هذا الجانب من السقف المالي للاحتياجات الجديدة للخطة يقرب من 70 %.

المكون الثاني : يتناول الجانب الأعمار الطارئ، محاولا رأب الصدع المادي الذي أصاب المرافق والأبنية والأنشطة الاقتصادية والمؤسساتية بفروعها المتعددة، من مواصلات عامه وخاصة أو سياحة وتجارة وصناعة وبنى تحتية كالطرق والمياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات، ويبلغ نصيب المكون الثاني للخطة حوالي 16% من إجمالي السقف المالي للاحتياجات الجديدة.

المكون الثالثيختص بضرورة تفعيل دور المؤسسي وتعزيز قدراته عبر محاولات وا إجراءات الإصلاح الإداري، وبناء الكوادر البشرية والإعداد والتدريب،ويبلغ نصيب المكون الثالث حوالي 14% من إجمالي السقف المالي للاحتياجات الجديدة .

مما تقدم نلحظ أن التركيز الأكبر للخطة يقع على الجزء الإنساني الطارئ مع عدم إهمال الجانب التنموي، حيث حرصت الخطة على أن يبقى البعد التنموي خير سير متواضع، وقد تم إهمال القطاع الزراعي.(وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2003)

4) خطه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (2004-2005)

وفي إطار العمل على تحقيق ودعم التنمية في فلسطين قامت وزارة التخطيط الفلسطينية وبمساهمة بعض الوزارة الأخرى وبعض المؤسسات الدولية بوضع خطة سمتها (خطه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي 2004-2005).وأما الجهات التي ستتولى القيام بتنفيذ برامج ومشاريع الخطة فهي: السلطة الفلسطينية: المرتبات والأجور.

البنك الدولي: قطاعي التعليم والصحة / وكاله التنمية الأمريكية: القطاع الخاص.

الاتحاد الأوربي: البنية التحتية والمشاريع الكبرى. / الأونروا: الإغاثة والمساعدات الطارئة.

ومن خلال خطه الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي **يمكن ملاحظة ما يلي:**

التوجهات السابقة تعزز سياسة قيام المؤسسات الدولية بإدارة شئون الأراضي الفلسطينية والحفاظ على استمرار بقاء السلطة ضمن تمويل أجور ومرتبات العاملين في السلطة الفلسطينية من خلال الموازنة العامة.

عدم الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة ودعم القطاع الخاص) وجعل السلطة تعتمد كليا في دفع المرتبات والأجور على الدول المانحة

استمرار بقاء السلطة تحت تأثير الدول المانحة، وبقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد تابع وهش.

5) الخطة الإستراتيجية للتنمية في قطاع غزة 2005

قامت وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة التخطيط الفلسطينية بعقد ورشة عمل حول الخطة الإستراتيجية لتنمية قطاع غزة، وقد استمرت الورشة لمدة يومين متتاليين 10-11 يوليو 2005. وحددت الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية لتنمية قطاع غزة:-

أ) تحقيق الاستقرار والتواصل أو السيطرة على المعابر بما يساهم فيدعم الاقتصاد الفلسطيني.

ب) تبني سياسات اقتصادية فاعله تمكن من تأهيل الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق التنمية الشاملة.

ج) تحسين الأداء العام وتوحيد واستكمال وتطوير التشريعات تعزيزا لسيادة القانون.

د) إعادة تأهل وتطوير مقومات البنية التحتية بما يلبي متطلبات عملية التنمية.

هـ) تحسين آليات التمويل الخارجي وتوجيهها بما يخدم متطلبات عملية التنمية.

كان هناك إهمال في عدم تبني إستراتيجية زراعية واضحة المعالم، بل بالعكس فقد تم إهمال أراضي المحررات والبيوت البلاستيكية المقامة عليها.

6) إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010 – 2020

حاولت إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة تعزيز دور القطاع الزراعي في الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، واستغلال أمثل للموارد، وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الاقتصاد الزراعي المقاوم والمساهمة في تحسين نوعية حياة المزارعين من أجل تنمية زراعية مستقرة ومستدامة ومقاوِمة توفر المتطلبات وتحقق التميز.

ومن أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010–2020:-

أ) الحفاظ على مصادر المياه وزيادة العائد من الوحدة.
ب) حماية الأرض الزراعية وزيادة العائد من الوحدة.
ج) توفير مستلزمات الإنتاج.
د) تحقيق الأمن الغذائي في بعض المحاصيل الإستراتيجية بالاستثمار علي فاتورة الاستيراد.
هـ) تحسين مستوى دخل المزارع.
و) خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
ز) تحسين الجودة والقدرة التنافسية.
ح) ربط القطاع الزراعي بالصناعي.
ط) تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.
ي) تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

وتعتبر هذه الإستراتيجية مهمة جدا لتسد الفراغ في بناء إستراتيجية معتمدة على الذات و تبلورت بأيدي وخبرة فلسطينية تحاول أن توظف الإمكانات المتاحة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية بتأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الزراعي خاصة بالوضع الجيوسياسي المعقد. بدوره كان القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراُ نتيجة هذا الوضع اللايقيني والانقسام السياسي بين شطري الوطن والظروف الصعبة خاصة بعد حرب الرصاص المصبوب[24] في أواخر عام 2008 م فقد حافظ القطاع الزراعي على حيوية ومرونته، والزيادة في إنتاجية الوحدة الزراعية وقدرة القطاع الزراعي على التطور، كذلك استطاع هذا القطاع أن يحافظ على قدرته في استيعاب العمالة الزراعية.

ولكن يعتبر إعداد إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة جهد بناء من حيث التركيز على سياسة أحلال الواردات، وساهمت في تقليل الفجوة الغذائية وتشجيع المنتج المحلي، وسدت العجز في محاصيل رئيسية مثل البصل والبطيخ والليمون والجزر.

[24] حرب الفرقان بين مجموعات المقاومة والسكان المدنيين العزل في قطاع غزة من جهة وجيش الاحتلال الإسرائيلي من جهة اخرى في 2008/12/28 واستمرت حتى منتصف شهر يناير في عام.2009

ويلاحظ الباحث ما يلي:

- ضعف مساهمة القطاع الحكومي بتمويل برامج الإستراتيجية حيث بلغت 5.5 مليون دولار في عام 2010 فلم تصل إلى الحد المطلوب وهو 20 مليون دولار.
- لم تشارك جمعيات المجتمع المدني الزراعية بصورة دائمة في إعداد الإستراتيجية ، وميز انيتها السنوية التشغيلية تفوق ميزانية وزارة الزراعة بعدة مرات، وقد حددت وزارة الزراعة مشاركة القطاع الأهلي في التمويل لهذه الإستراتيجية ب 30% في حين مولت هذه المنظمات 36 مليون دولار لعام 2010.
- تقترح الإستراتيجية تمويل القطاع الخاص لعدد من المشاريع مثل البنية التحتية، بنسبة 50% من التمويل. وهذا لا يلاءم أهداف القطاع الخاص في تحقيق الربح، وتعتبر هذه المشاريع من اختصاص الدولة أو بعض منظمات المجتمع المدني .
- لم تذكر إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة السيناريو المفترض تطبيقه في الخطة من قبل وزارة الزراعة في الإستراتيجية ، هل سيناريو استمرار الانقسام أو استمرار الحصار.
- المشاريع المطروحة يأخذ بعضها الطابع التنفيذي للوزارة، وهذا لا يعزز مشاركة القطاع الخاص، بل على الوزارة أن تشجع القطاع الخاص من خلال تسهيلات تساعده على قرار الاستثمار الزراعي.
- الفترة الزمنية للخطة 10 سنوات وليس خطة خمسية كمدة لانتهاء تنفيذ هذه الإستراتيجية وهذا لا يلاءم الظروف التي نعاصرها.
- هناك فهم خاطئ لفرضيات الإستراتيجية : جميع ما ذكر من افتراضات في الإستراتيجية ليس له علاقة مثل:- الإستراتيجية تحقق الرؤية.و الإستراتيجية تحقق التنمية المستدامة.

  الإستراتيجية تحقق الشمولية.... تحقق المرونة.....الخ

لأن الافتراضات تكون من صميم الإستراتيجية وهي من مجموعة من التساؤلات تسعى الإستراتيجية إلى إثباتها وا لى تطبيقها خلال فترة التنفيذ، مثل تحسين الإنتاجية الزراعية، تحقيق الأمن الغذائي، زيادة الأراضي المزروعة، تحسين جودة المنتجات، إدخال أصناف جديدة.

- النتائج المتوقعة من الإستراتيجية تحتاج إلى تعزيزها بصورة أرقام، مثل معدل النمو المتوقع، المساحة المتوقع زراعتها، عدد فرص العمل المتوقع خلقها وذلك عن طريق التنبؤ القياسي للمؤشرات التنموية في قطاع غزة.
- اعتماد إستراتيجية أسلوب الاقتصاد المقاوم، ولكن مستلزمات الإنتاج غالبيتها تستورد من إسرائيل والذي يمنع تصديرها أي وقت يشاء إلى قطاع غزة. والجدول التالي يوضح الواردات من مستلزمات الإنتاج .

جدول (4-26): الواردات الفلسطينية من مستلزمات الإنتاج في عامي 2007-2008

السنة	2007	2008
الواردات	القيمة بالألف دولار	القيمة بالألف دولار
مستلزمات الإنتاج من إسرائيل	55506.15	72886.75

(وزارة الزراعة، 2009)

شكل (4-14): يوضح الواردات كمستلزمات إنتاج من إسرائيل 2008

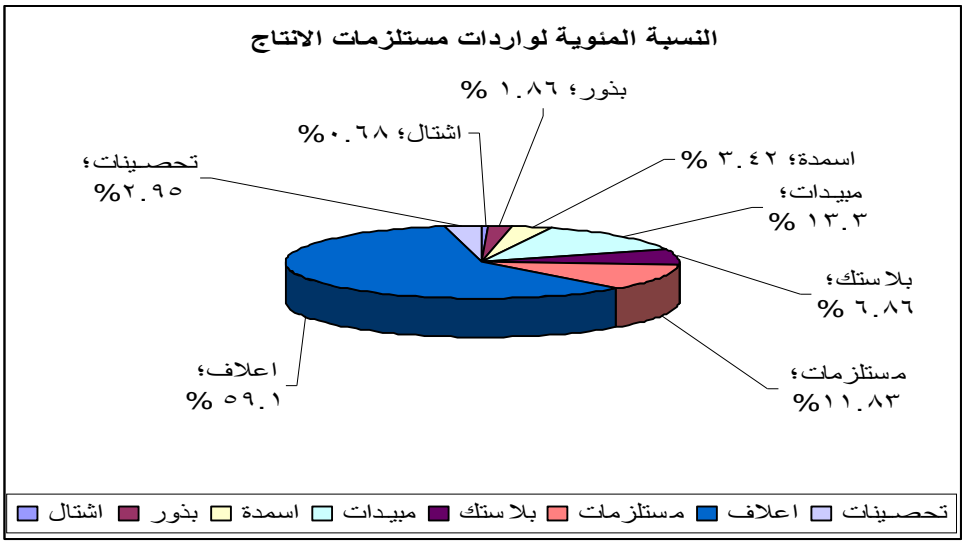

المصدر (وزارة الزراعة، 2009)

4-8 الخاتمة:

لازالت سلطات الاحتلال تمارس التصعيد والتدمير للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، لتبقي مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، لقد مثلت سياسة الإغلاق الشامل والحصار شكلاً من أشكال العقوبات الجماعية الذي تفرض على الشعب الفلسطيني، وبدأت في الحد من تدفق السلع والخدمات ووضع قيود تحت حجج أمنية بهدف تشديد الحصار.

وهذا يقودنا إلى أهمية إتباع سياسة إحلال الواردات بحيث تعمل على زيادة نسب الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة لبعض السلع الزراعية الرئيسية مثل بعض أصناف الحمضيات سهلة التقشير والفواكه مثل الخوخ والمشمش والتفاح والعنب اللابذر ي وفي بعض الخضروات مثل البطيخ و الشمام والبصل والثوم والجزر، وقد خلقت هذه السياسة فرص عمل جديدة وأوجدت مصادر دخل مباشرة وغير مباشرة، وبالتأكيد فقد ساهمت في القليص التدريجي لمعدلات البطالة و الفقر، وعززت مبدأ الاعتماد على النمو الذاتي للاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الخامس

العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية

دراسة قياسية

المقدمة:

5-1 منهجية الدراسة

5-2 مجتمع الدراسة

5-3 منهج البحث في الاقتصاد القياسي

5-4 اختبار فرضيات الدراسة

5-5 الخاتمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة، كما يتضمن وصفا للإجراءات المستخدمة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية لعملية تحليل الدراسة.

5-1 منهجية الدراسة :

الدراسة هي دراسة تطبيقية وسيتم استخدام **المنهج التحليلي الوصفي** وتتناول الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة، ويحاول المنهج التحليلي الوصفي أن يقارن ويفسر ويقيم أملا في التوصل إلى تعميمات ذات معنى يزيد بها من رصيد المعرفة عن الموضوع . وقد تم استخدام مصدرين أساسين للبيانات

- **مصادر ثانوية:**

وقد تم الحصول على البيانات المنشورة في الدوريات و الأبحاث و المراجع، المتوفرة في المكتبات سواء كانت جامعية أو تخص مؤسسات معينة[25]، وما تنشر ه من خلال **وزارة الداخلية** (الإدارة العامة للخدمات العامة، باعتبارها الجهة المسئولة عن تنسيق أعمال المنظمات الأهلية)، وما نشر من خلال **وزارة الاقتصاد الوطني** (الإدارة العامة للشركات، وهي الجهة المسئولة عن الشركات الغير ربحية)، والتقارير الصادرة عن وزارة الزراعة، ووزارة التخطيط، والنشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه.

- **المصادر الأولية:**

حيث إن البيانات المنشورة والمصادر الثانوية لم تحقق الغرض بشكل كلي، تم الاعتماد على جمع البيانات من مصادرها والمتمثلة في المقابلات وتشمل:-

مقابلات مع بعض المدراء التنفيذيين لبعض منظمات المجتمع المدني، من جمعيات أهلية، و شركات غير ربحية، لها دور في التنمية الزراعية في قطاع غزة، للحصول بشكل مباشر عن المعلومات المتعلقة بالدور التمويلي الذي تلعبه منظماتهم في التنمية الزراعية المستدامة، ومصادر التمويل، وأولويات التنمية لديهم وعقبات تطوير الواقع الزراعي، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية، والممولين، ومع باقي المنظمات الزراعية الأخرى.[26]

---

(25) مكتبات كل من(الجامعة الإسلامية، جامعة الأزهر، الهلال الأحمر الفلسطيني، مركز القطان، وزارة الزراعة،الإغاثة الزراعية،شبكة المنظمات الأهلية، مركز الميزان لحقوق الإنسان، بلدية غزة، جامعة بير زيت_مركز دراسات التنمية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)

(26) تم إجراء مقابلات مع مدراء التنفيذيين للمنظمات الأهلية الزراعية وهي: جمعية الإغاثة الزراعية - مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين- اتحاد لجان العمل الزراعي - المركز العربي للتطوير الزراعي - جمعية الوادي الأخضر - اتحاد المزارعين الفلسطينيين -

مقابلات مع أكاديميين ورجال فكر متخصصين بالتنمية(27) من مختلف الأوساط والتعرف على رأيهم عن مستوى أداء هذه المنظمات، وطرق تطوير أداء هذه المنظمات بما يخدم العملية التنموية.

وتعتبر البيانات المالية(حجم تمويل منظمات المجتمع المدني وهي المبالغ التي دفعتها هذه المنظمات للتنمية الزراعية[28]) هي بيانات سلسة زمنية من عام 1996 حتى 2010 حيث حصل الباحث عليها من مصدرين :

أولا: من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية[29] في حال وجود البيانات لديها

ثانيا: من خلال مقابلات مع مدراء المنظمات في حال عدم وجود بيانات مالية لدى السلطة .

تم جمع البيانات المالية للمنظمات بواسطة برامج اكسل لكل عام على حدا، وتم تجميع سلسلة زمنية لتمويل هذه المنظمات من عام 1996-2010.

5-2 مجتمع الدراسة[30]:

يشمل مجتمع الدراسة جميع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قطاع الزراعة بشكل رئيس والتي يبلغ مجموعها 38 منظمة زراعية، (وزارة الداخلية،2011)و أربع شركات غير ربحية تعمل في التنمية، وخصوصا في التنمية الزراعية، (وزارة الاقتصاد الوطني، 2011) وهناك عدد من المنظمات مجال عملها الرئيس قطاعات أخرى مثل التنمية والعمل الاجتماعي والشبابي، وهذه المنظمات تهتم بالنشاطات الثقافية والاجتماعية إلى جانب النشاطات الزراعية بشكل جزئي وخصوصا بعد الحرب الأخيرة على غزة. **وتم استبعادها من الدراسة لعدم تمكن الباحث من فصل موازنة المشاريع الزراعية عن موازنة المشاريع الأخرى**، بعد موافقة المشرف. **وتم استبعاد الجمعيات التعاونية** بناء على توجيهات مجلس القسم في كلية التجارة. والجدول التالي يوضح عدد منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزةو عينة الدراسة.

---

(27) تم إجراء مقابلات مع خبراء تنموبين:د محمد رمضان الأغا ، م.ساري السحار م. عماد الوحيدي ، و آخرين

(28) النفقات السنوية

(29} من خلال وزارة الداخلية (الإدارة العامة للخدمات العامة، باعتبارها الجهة المسئولة عن تنسيق أعمال المنظمات الأهلية)،ومن خلال وزارة الاقتصاد الوطني (الإدارة العامة للشركات، وهي الجهة المسئولة عن الشركات الغير ربحية)

(30) مرفق ملحق (5-1) بأسماء منظمات المكونة للعينة

جدول (5-1): منظمات المجتمع المدني الزراعية في قطاع غزة وعينة الدراسة

م	الجمعيات الأهلية	الجمعيات التعاونية	الشركات غير الربحية	نقابات العمالية
عددها في قطاع غزة	38 جمعية أهلية تعمل في المجال الزراعي من اصل 887جمعية أهلية مسجلة	22 جمعية تعاونية زراعية	أربع شركات تعمل في المجال التنموي الزراعي و الإقراض من اصل 44 شركة غير ربحية	3 نقابات تعمل في المجال الزراعي
عدد الجمعيات التي تم استبعادها	0	22	2	3

للجدول من إعداد الباحث بناء على معلومات من وزارة الداخلية والاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة ووزارة العمل

وتشمل العينة 40 منظمة مجتمع مدني من اصل 45 منظمة بنسبة 88.8%

وقد تم استبعاد بعض المنظمات من حجم العينة نظر ً ا لـ:-

- ✓ عدم تعاون بعض المنظمات في إعطاء الباحث البيانات المالية للمشاريع الزراعية.
- ✓ البيانات المالية غير متوفرة لدى جهات الرقابة الحكومية.
- ✓ إهمال المنظمات التي لا يتعدى حجم تمويلها الزراعي 10000دولار أمريكي سنوي ً ا[31].
- ✓ المنظمات التي يصعب فصل التمويل الزراعي عن التمويل الآخر في نشاط المنظمة[32].

5-3 منهج البحث في الاقتصاد القياسي:

تم الالتزام بالمراحل المعتمدة وهي: (عطيه، 2005، ص16)

- ✓ تحديد النموذج Specification of the Model
- ✓ تقدير معلمات النموذجEstimation of the Model
- ✓ تقييم المعلمات المقدرة للنموذج التنبؤ Evaluation of the Estimates
- ✓ اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ Evaluation of the Forecasting Validity of the Model

(31) مثل جمعية نماء للتنمية حيث يعتبر تمويلها الزراعي صفر لعام 2009 حسب بيانات وزارة الاقتصاد الوطني.

(32) المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن.

5-3-1 تحديد النموذج

النموذج هو نموذج انحدار متعدد يحتوي على عدة متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع، وقد عمل الباحث على نموذجين قياسيين .

والمتمثل بصياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها:-

1) تحديد متغيرات النموذج.
2) تحديد الشكل الرياضي.
3) التوقعات القبلية للنموذج.

5-3-1-1 متغيرات الدراسة:

بما أن لدينا نموذجين قياسيين سوف يكون لكل متغير تابع نموذج قياسي خاص به :

المتغير التابع dependent variable: التنمية الزراعية المستدامة، وتقاس بعدة مؤشرات أهمها:-

المتغير التابع : الإنتاج الزراعي (Y) في النموذج القياسي رقم واحد

"وهو مجموع قيم المنتجات الزراعية بما فيها السلع الوسيطة _ كالبرسيم والأسمدة البلدية والأعلاف والتقاوي وهي التي يعاد استخدامها في الإنتاج الزراعي في نفس العام" (الإحصاءات الزراعية الفلسطينية،2007، ص30) ويوضح الشكل التالي نمو الناتج الزراعي في قطاع غزة

شكل (5-1): يوضح الناتج الزراعي في قطاع غزة بالمليون دولار بالأسعار الجارية

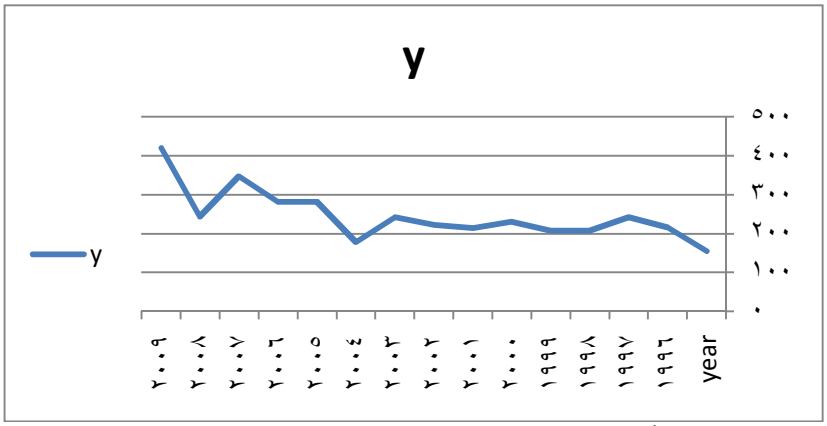

حُسبت بمعرفة الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للناتج الزراعي من سنة 1996-2010

المتغير التابع : الرقم القياسي لأسعار منتجي الزراعة وصيد الأسماك (PPI) Producer price index

وهي: "الأسعار التي يتلقاها منتجي الزراعة وصيد الأسماك من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة، مخصوما منها قيمة الضريبة المضافة، أو أي ضرائب مقتطعة أخرى توضع على فاتورة المشتري، وغير شاملة أي تكاليف نقل". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،الأرقام القياسية لأسعار المنتجين،ص17)

شكل (5-2): الأرقام القياسية لأسعار المنتج للزراعة وصيد الاسماك من عام 1997-2010 سنة الاساس2007 في الأراضي الفلسطينية

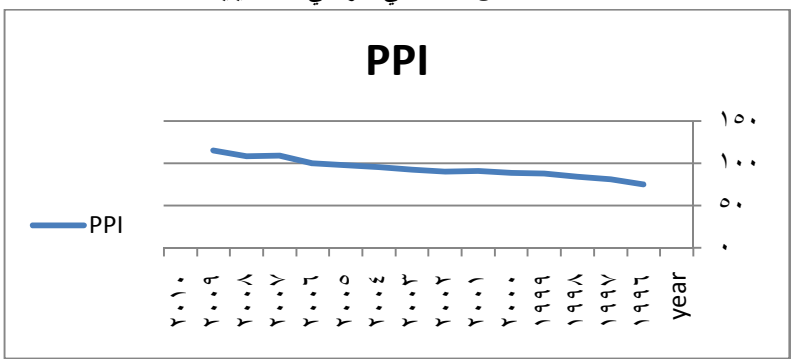

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء 1997-2010

جدول (5-2): يوضح أهم متغيرات الدراسة من عام 1996-2010

الزمن T	الانتفاضة X3	الرقم القياسي لأسعار المنتج المواد الزراعية PPI	حجم تمويل منظمات المجتمع المدني بالمليون دولار X1	مستلزمات الإنتاج بألف دولار X2	الإنتاج الزراعي بمليون دولار y	السنة
1	0		1.93	68379	155.115	1996
2	0	75.36	2.5	80127	215.34	1997
3	0	81.11	3.7	85303	242.353	1998
4	0	84.42	5.15	80617	206.851	1999
5	1	88.45	6.13	84131	207.496	2000
6	1	88.8	44.7	92272	230.972	2001
7	1	91.01	72.7	74454	214.596	2002
8	1	90.62	14.5	81717	222.197	2003
9	1	92.91	62.8	74614	242.535	2004
10	1	95.72	12.1	102841	178.495	2005
11	1	97.79	38.4	102841	281.725	2006
12	1	100	44.9	102841	281.725	2007
13	1	109.25	102	112034	347.468	2008
14	1	108.79	86.8	73868	244	2009
15	1	115.27	36	147069	420.197	2010

البيانات حسب منشورات الإحصاءات الزراعية للجهاز المركزي للإحصاء حتى عام 2007

والبيانات 2008-2010من وزارة الزراعة غزة

المتغير ات المستقلة (Independent variables):

✓ حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية(X_1)

وهي مجموع المبالغ التي دفعتها هذه المنظمات أي النفقات السنوية [33] خلال عام، والشكل التالي يوضح حجم الاموال المنفقة على القطاع الزراعي من قبل منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة .

شكل (5-3): يوضح تطور حجم التمويل للمنظمات المجتمع المدني

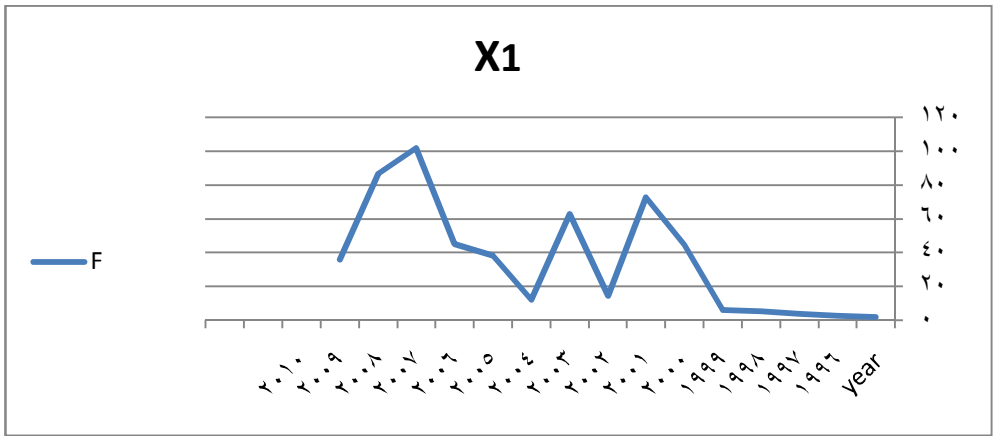

البيانات من اعداد الباحث بناءا على المعلومات المالية من وزارة الداخلية والاقتصاد الوطني وبعض منظمات المجتمع المدني الزراعية

البيئة الداخلية: والمتمثلة بمستلزمات الإنتاج (X2)[34]

وهي "كل ما يشتريه المزارع بهدف استخدامه في العملية الإنتاجية لنفس العام كالأسمدة الكيماوية والمبيدات والتقاوي والأعلاف والمياه وغير ذلك" (الإحصاء الفلسطيني، 2007، ص30) والقيمة بالألف دولار.

البيئة الخارجية: والممثلة بالانتفاضة (X_3)

وهي متغير صوري (وهمي) dummy يأخذ القيم واحد عند وجود انتفاضة[35] في قطاع غزة وهي الفترة من عام 2000 الى الفترة 2010 والقيمة صفر عند عدم وجود انتفاضة وهي من عام 1996-1999.

---

(33) حيث تم جميع الاموال المنفقة من قبل منظمات المجتمع المدني بشكل سنوي و يرى الباحث ان النفقات الادارية مثل الرواتب وبعض النفقات هي جزء مهم من عمل المنظمة

(34) x2 يمثل البيئة الداخلية للانتاج.

(35) نقصد بالانتفاضة أي المقاومة الشعبية للمواطنين الفلسطينيين ضد الاحتلال الإسرائيلي وانطلقت انتفاضة الأولى عام 1987. ويقصد الباحث بمصطلح الانتفاضة أي انتفاضة الأقصى عام 2000م والتي انطلقت بعد دخول زعيم المعارضة الصهيونية شارون لباحات الحرم القدسي الشريف وصاحبها التجريف الواسع والإغلاق المستمر للأراضي الفلسطينية و استشهاد وجرح وأسر عدد كبير من المواطنين.

ويدخل الباحث مرحلة الحرب على غزة (حرب الفرقان _او الرصاص المصبوب) و الحصار ضمن مرحلة الانتفاضة لاستمرار الظروف السياسية والاقتصادية كمؤثرات خارجية.

الزمن (t) ويستعاض عنه في نموذج نيرلوف ب(y_{t-1}) المتغير التابع في العام السابق t-1

5-4 اختبار فرضيات الدراسة:

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيانات السلاسل الزمنية، لأهم المتغيرات المؤثرة على التنمية الزراعية خلال الفترة 1996 – 2010، من خلال استخدام مجموعة من المعايير والنماذج القياسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، اشتملت الدراسة على عدة فرضيات.

اختبار الفرضية الأولىو الثانية من خلال نموذجين اقتصاديين :-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **موجبة** بين مستوى التنمية الزراعية المستدامة وبين الدور التمويلي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني.

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية **سالبة** بين مستوى التنمية الزراعية المستدامة ووجود عقبات متعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على الاقتصاد الفلسطيني مثل توفر مستلزمات الإنتاج و الانتفاضة .

نموذج الانحدار البسيط بين الإنتاج الزراعي وحجم تمويل منظمات المجتمع المدني

المتغير التابع :الإنتاج الزراعي Y

المتغير المستقل حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية (X1)

$$LOG(Y) = 5.16 + 0.107 * LOG(X_1)$$

t-Statistic	2.658117
Prob.	0.01
R-squared	0.352125
F-statistic	7.065585
Prob (F-statistic)	0.019705
Durbin- Watson	1.573230
Prob .Chi-Square(2)	0.7543

من خلال النتائج الإحصائية نجد ما يلي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإنتاج الزراعي Y وحجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية (X1)

حيث قيمة t-Statistic المحسوبة 2.65 أكبر من 2 ضمن معنوية أقل من 0.05

و قيمة F-statistic المحسوبة 7.06أكبر من 3 ضمن معنوية أقل من 0.05.

لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لأن Durbin-Watson stat = 1.573230 أكبر من du 1.36

- لا توجد مشكلة Heteroskedasticity من خلال اختبار White : نجد Prob. Chi-Square(2) 0.75 و بتالي لا يوجد مشكلة ثبات التأين.

نموذج الانحدار البسيط بين الإنتاج الزراعي وتكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعية

المتغير التابع :الإنتاج الزراعي Y

المتغير المستقل : تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعية (X2)

LOG(Y) = -5.31 + + 0.946*LOG (X_2)

t-Statistic	4.38
Prob.	0.0007
R-squared	0.35
F-statistic	19.2
Prob(F-statistic)	0.00
Durbin-Watson	2.05
Prob. Chi-Square(2)	0.323

من خلال النتائج الإحصائية نجد ما يلي :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الإنتاج الزراعي Y تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعية (X_2)

حيث قيمة t-Statistic المحسوبة 4.3أكبر من 2 ضمن معنوية أقل من 0.05

و قيمة F-statistic المحسوبة 19.2أكبر من 3 ضمن معنوية أقل من 0.05.

لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لأن Durbin-Watson stat = 2.05 أكبر من du 36=.1

لا توجد مشكلة Heteroskedasticity من خلال اختبار White : نجد

Prob. Chi-Square(2)= 0.32

و بتالي لا يوجد مشكلة ثبات التأين.

نموذج الانحدار البسيط بين الإنتاج الزراعي والأنتفاضة

المتغير التابع :الإنتاج الزراعي Y

المتغير المستقل : الأنتفاضة (X3)

LOG(Y) = 204.9 + 56.12* (X_3)

t-Statistic	1.21
Prob.	0.15
R-squared	0.149
F-statistic	2.2
Prob(F-statistic)	0.154
Durbin-Watson stat	1.34
Prob. Chi-Square(2)	0.323

من خلال النتائج الإحصائية نجد ما يلي :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنتاج الزراعي Y و الانتفاضة (X3)

حيث قيمة t-Statistic المحسوبة 1.21 أقل من 2 ضمن معنوية أكبر من 0.05

و قيمة F-statistic المحسوبة 2.2 أقل من 3 ضمن معنوية أقل من 0.05.

وتشير نتائج التقدير إلى :

أن أشارة التمويل المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني هي أشارة موجبة، أي إن زيادة بمقدار 10% في حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي Y بمقداره 1.07% وقد ثبت معنوية هذا التقدير عند المستوى الاحتمالي 5%. وذلك عند ثبات أسعار عناصر مستلزمات الإنتاج الزراعي،

إن زيادة بمقدار 10% في استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعية (X2) يؤدي إلى زيادة في نفس الاتجاه للإنتاج الزراعي Y المباشر مقداره 9.46% وقد ثبت معنوية هذا التقدير عند المستوى الاحتمالي 5% ، وذلك عند ثبات التمويل المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنتاج الزراعي Y والانتفاضة (X3)

وهذا يوافق الدراسات السابقة مثل دراسة(Swanson and Burton،2002) حيث زيادة عمل منظمات المجتمع المدني يؤدي إلى زيادة الإنتاجية في الصين

ويوافق التوقعات والدراسات السابقة مثل دراسة (عبد الكريم، 2009) هنالك زيادة في إنتاجية الفدان للمحاصيل الزراعية المختلفة في السودان أثناء عمل المنظمات ويعود ذلك إلي انسياب التمويل وتوفير المدخلات الزراعية في الزمن المحدد للزراعة. أي أن المنظمات غير الحكومية لها دور فاعل في إرساء دعائم التنمية الزراعية والريفية بالمنطقة.

وتخالف بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (أبو جامع،2006) التي تشير إلى الأثر المعنوي السلبي لتكاليف مدخلات الإنتاج على الإنتاج الزراعي في المدى الطويل.

وتخالف أيضا دراسة (سروجي، غزاونة، 2009) حيث توصلت إلى أن مساعدات الغذائية لها أثر سلبي طفيف على مستوى الإنتاج الزراعي في الأراضي الزراعية الفلسطينية.

وتخالف دراسة (جيلان،2006)التي تشير إلى الأثر السلبي للمساعدات الغذائية على الإنتاج الزراعي في الحبشة.

ليس هناك ذات دلالة إحصائية بين الانتفاضة وبين الإنتاج الزراعي لعدم دلالتها المعنوية عند 0.05 حيث يزداد النشاط الزراعي في حالة عدم الاستقرار والحصار على قطاع غزة لان الزراعة هي صمام الأمان ومن البديهي الاعتماد على الذات في زراعة السلع التي يمكن توفيرها محليا. وتخالف دراسة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2003) حيث أظهرت انخفاض الإنتاج الزراعي لجمهورية سيراليون خلال الحرب الأهلية (1991-2002) .

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج الزراعي والمعبر عن التنمية الزراعية المستدامة وبين الناتج الزراعي للعام الماضي لعدم معنويتها الإحصائية.

ولكن الأثر المادي لهذه الزيادة قليل ونحاول أن نفسر هذا بما يلي:-

أن تقديم هذه المساعدات يزداد في حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مثل الحرب وينجم عنها التجريفات واقتلاع الأشجار وتدمير الآبار وبدورها تقدم هذه المؤسسات هذه الأموال كتعويض أو كاستصلاح أراضي المزارعين

أن نمو الناتج الزراعي يغطي التعويض عن التدمير في الأراضي الزراعية

أن منظمات المجتمع المدني منظمات غير ربحية لا تهدف إلى الربح وبالتالي تأثير المضاعف يكون قليلا. كما أن بعض المشاريع لم تكن من ضمن أولويات الممول. و الارتفاع في المصاريف الإدارية للمنظمات. و تقدم بعض المنظمات المساعدات بصورة مواد غذائية مستوردة من الخارج تمثل فائض الدول المانحة مثل الدقيق وهي تحسب كأموال مقدمة للشعب الفلسطيني.

نموذج الانحدار البسيط بين الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك وحجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية

- المتغير التابع وهو الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك PPI
- المتغير المستقل وهو حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية (X1)

PPI = -163.7 +0.015 (X1) + e

t-Statistic 0.66

Prob. 0.52

R-squared 0.92
F-statistic 65.5 Prob(F-statistic) 0.00
Durbin-Watson stat 2.36
Heteroskedasticity Test: White 0.052

من خلال نتائج التحليل الإحصائي : إن المتغير المستقل وهو حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية (X1) غير معنوي عند sig أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم تمويل منظمات المجتمع المدني والرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك.

نموذج الانحدار البسيط بين الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك وحجم مستلزمات الإنتاج الزراعية

- المتغير التابع وهو الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك PPI

مع المتغير المستقل وهو حجم مستلزمات الإنتاج الزراعية (X2)

PPI =**161.3** + **5.77** (X2) + e

t-Statistic **1.86**

Prob. **0.91**

R-squared 0.94
F-statistic 86.2 Prob(F-statistic) 0.00
Durbin-Watson stat 2.13
Heteroskedasticity Test: White 0.052

من خلال نتائج التحليل الإحصائي : إن المتغير المستقل (X2)حجم مستلزمات الإنتاج الزراعي غير معنوي عند sig أكبر من 0.05 وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مستلزمات الإنتاج الزراعي والرقم القياسي لأسعار الزراعة و صيد الأسماك.

نموذج الانحدار البسيط بين الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك والانتفاضة

- المتغير التابع وهو الرقم القياسي لأسعار الزراعة و صيد الأسماك PPI

مع المتغير المستقل وهو الانتفاضة (X3)

PPI = -167.8 +1.17 (X3) + e

t-Statistic 0.72

Prob. 0. 00

R-squared 0.92
F-statistic 63.5 Prob(F-statistic) 0.00
Durbin-Watson stat 2.46
Heteroskedasticity Test: White 0.052

من خلال نتائج التحليل الإحصائي : إن المتغير المستقل الانتفاضة (X3) غير معنوي لأن t الجدولية أكبر من t المحسوبة، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الانتفاضة والرقم القياسي لأسعار الزراعة و صيد الأسماك.

بناء نموذج قياسي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

من خلال معادلة الانحدار المتعدد وهي العلاقة الدالية بين متغير تابع واحد وعدد من المتغيرات التفسيرية (المستقلة)، وتشير إلى علاقة سببية بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، حيث يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة يصحبها تغير ما في المتغير التابع. (عطيه، 2005، ص253) تعدد النماذج المستخدمة في التنبؤ بقيم الظواهر الاقتصادية المختلفة، وقد قسمت إلى نماذج استاتيكية وأخري ديناميكية، ويؤخذ على النماذج الاستاتيكية أنها تأخذ اتجاها معيناً قد يكون طردياً أو عكسياً ، ثم لا يمكن التنبؤ بقيم الظاهرة محل التنبؤ لفترات طويلة (بري،2002،ص20)

لذا استخدام نماذج الانحدار الذاتي المتكاملة مع المتوسطات المتحركة Autoregressive Integrated Moving Average Models ومنها نموذج أريما (ARIMA MODEL)، في التنبؤ وهى تلك المنهجية التي طبقها كلاً من George Box، Gwilyn Jenkins على السلاسل الزمنية عام 1970 وهي من أساليب التنبؤ النظامية غير السببية التي تتبني على أساس تفكيك السلاسل الزمنية وهى

ناتجة عن دمج (Pooling) نماذج الانحدار الذاتي AR ونماذج المتوسطات المتحركة MA (شطا،موسى،1373،ص1371)

نموذج التعديل الجزئي Partial Adjustment Model

يسمى نموذج التعديل الجزئي بنموذج نيرلوفNerlove .M وهو أحد النماذج الديناميكية طويلة الأجل. (Nerlove،p 1956 ،509-496) ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y_t^* = C_0 + C_1 X_t + e_t \quad \text{---------- (1)}$$

حيث أن: Y_t^* تمثل المستوى المرغوب للمتغير التابع، [36]وهو المستوى المسهدفت أو المرغوب للمتغير التابع في السنة t

و X_t تمثل المستوى الفعلي للمتغير المستقل. ولتحديد المستوى المرغوب للمتغير التابع يفترض نيرلوف مايلي: أن المستوى الفعلي للمتغير التابع Y_t عادة ما يكون أقل من المستوى المرغوب لنفس المتغير Y_t^*

أي أن التغير الفعلي و الذي يقاس بالفرق عادة ما يكون أقل من التغير المرغوب $(Y_t^* - Y_{t-1})$ في أي فترة زمنية وقد يعزى ذلك إلى أن هناك مجموعة من القيود التكنولوجية والمالية والإدارية والعادات والتقاليد تحول دون حدوث التكيف الكامل خلال فترة زمنية واحدة. ويمكن صياغة هذا الافتراض على النحو التالي:

ويتضح من المعادلة السابقة ما يلي:

$$\lambda = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t^* - Y_{t-1}}$$

$$Y_t - Y_{t-1} = \lambda (Y_t^* - Y_{t-1}) + d_t \quad \text{------ (2)}$$

وبإحلال المعادلة رقم (1) في المعادلة رقم (2) ينتج أن:

$$Y_t - Y_{t-1} = \lambda (C_0 + C_1 X_t + e_t - Y_{t-1}) + d_t \quad \text{---------- (3)}$$

[36] وهو غير ملحوظ Unobservable

$$\hat{Y}_t = C0\lambda + (1-\lambda)Y_{t-1} + C1\lambda X_t + S_t$$

$$\hat{y}_t = c0\lambda + \lambda c_1 x_{1t} + \lambda c_2 x_{2t} + \ldots\ldots\ldots\ldots + \lambda c_n x_{nt} + (1-\lambda)y_{t-1} + S_t \quad \text{------ (4)}$$

حيث أن $\hat{y}_t$ المتغير التابع المتوقع في العام الحالي

y_{t-1} المتغير التابع في فى العام السابق t−1

حيث أن: $e_t + d_t = S_t$

λ تمثل معامل التكيف أو التعديل Adjustment Coefficient

$$1 \geq \lambda > 0$$

والذي يتم من خلاله تحديد سرعة التعديل وأيضاً متوسط فترة الإبطاء ذات الصلة بالتعديل. وعموماً فإن قيمة هذا المعامل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا كانت قيمة المعامل قريبة من الصفر فإن ذلك يشير إلى وجود خلل بسيط أو فجوة بسيطة بين المتغير التابع الفعلي–والمسهدفت منها يمكن تعديله خلال فترة زمنية واحدة،في حين تشير قيمة المعامل القريبة من الواحد الصحيح إلى وجود خلل كبير أو فجوة كبيرة بين الإنتاج الزراعي الفعلية ونظيرتها المسهدفتة أو المرغوبة يتم إغلاقها خلال فترة زمنية واحدة، (شطا، موسى، 2010، ص1373)

نموذج الرقم القياسي لأسعار المنتج (37)

تم بناءنموذج قياسي لإجراء تحليل الانحدار المتعدد (The Multipl Regression) للمتغيرات التفسيرية للرقم القياسي لأسعار المنتج خلال الفترة (1997 – 2010)

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال اختبار Shapiro –wilk

VARIBALE	SIG
ppl	0.877

نلاحظ من الجدول السابق أن

- المتغير **ppl** فهو يتبع التوزيع الطبيعي للبواقي.

(37) نتائج برنامج الإحصائي في الملاحق(5–1).

- **المتغير التابع : الرقم القياسي لأسعار المنتج الزراعية PPI**
- المتغيرات المستقلة في النموذج هي :

1) حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية(X_1)، وهو متغير كمي .
2) البيئة الخارجية في قطاع غزة وباعتقاد الباحث إن الانتفاضة(X_2) هي من أهم العوامل الخارجية، و هو متغير وهمي dummy . [38]
3) البيئة الداخلية، وأهم عامل هو تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعية (X_3)
4) المتغير التابع في العام السابق هو الرقم القياسي لأسعار المنتج في العام السابق عوضا عن استخدام متغير الزمن حسب نموذج نيرلوف (PPI_{t_1})

ومعادلة النموذج هي:

$$PPI=C_0+C_1\ (PPI_{T-1})+C_2\ X_1\ +C_3\ X_2+C_4\ X_3+e$$

e = الخطأ العشوائي ، (C_4، C_3، C_2،C_1،C_0) معلمات النموذج.

وقد تم تقدير النموذج القياسي باستخدام برنامج EViews 7، وهو برنامج احصائي يستخدم غالبا لتحليل الانحدار لبيانات السلاسل الزمنية.

وقد تبين من خلال إجراء تحليل الانحدار المتعدد (The Multipl Regression) للمتغيرات التفسيرية للرقم القياسي لأسعار المنتج خلال الفترة (1997 – 2010) ما يلي:

PPI = 9.007+ 0.79 *(PPIt−1)+ 0.058 *(X1) + 0.000 3*(X2) − 2.42*(X3)

t−Statistic	**8.025137**	**2.562274**	**4.069518**	**−1.289403**
Prob.	**0.0000**	**0.0335**	**0.0036**	**0.2333**
R−squared	**0.978829**			
F−statistic	**92.47075**		**Durbin−Watson stat**	**2.717693**
Prob(F−statistic)	**0.000001**			
Prob. Chi−Square(4)	**0.3980**			

نقوم بإجراء اختبار الانحدار مرة أخرى بعد حذف الانتفاضة X3 كمتغير مستقل[39]، فهي لا تتمتع بمعنوية إحصائية عند 0.05 ، أما معاملات المتغيرات المستقلة الأخرى، فهي تتمتع بمعنوية إحصائية عند 0.05 ، ويمكن استخدامها في تفسير التغيرات في مستوى الرقم القياسي لأسعار المنتجين PPI

(38) يأخذ القيم 1 في حالة وجود انتفاضة، والقيمة صفر عند عدم وجود انتفاضة.

(39) يستدل من هذه القيمة و إشارتها السالبة أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية ولكنها ضعيفة جدا، أي قيمة هذا المعامل لا تختلف إحصائيا عن الصفر وتكون معدومة لعدم دلالتها الإحصائية.

والنموذج التالي هو النموذج النهائي بعد استبعاد متغير(الانتفاضة)

$$PPI = 12.0921 + 0.7349*(PPIt_1) + 0.055*(X1) + 0.00014*(X2)$$

t-Statistic	8.08	2.35	4.08
.Prob.	0.0000	0.042	0.002

R-squared	0.9740		
F-statistic	114.32	Durbin-Watson stat	1.845
Prob(F-statistic)	0.000000		

تشير نتائج التقدير إلى الآتي:

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R-squared وهي 0.974 وتعني أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (x1) حجم التمويل من قبل منظمات المجتمع المدني (بالمليون دولار) و (x2) تكاليف مستلزمات الإنتاج المحلي (بالألف دولار) والرقم القياسي لأسعار المنتج للعام السابق(PPI_{t-1}) من التغير الحادث في المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المنتج(PPI))، والتغير الباقي تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما وتشير قيمة (F)المحسوبة F-statistic هي114.32 وهي قيمة عالية وهذا يدل على أن النموذج القياسي المقدر يتمتع بقدرة على التنبؤ. وهو ذات دلالة إحصائية معنوية ((Prob(F-statistic =0.00000) ويمكن استخدامه في تحليل العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI) والتمويل المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني.

عند تفحص قيم(t) المحسوبة للنموذج،ظهر المتغير ات المستقلة وهم:

الرقم القياسي لأسعار المنتجين في العام السابق

و حجم التمويل من قبل منظمات المجتمع المدني (بالمليون دولار)

وتكاليف مستلزمات الإنتاج المحلي (بالألف دولار)

بمعنوية ذات دلالة إحصائية على مستوى0.05، حيث القيم (t) للمتغيرات المستقلة أكبر من (2)، حيث إن الدلالة الإحصائية للرقم القياسي لأسعار المنتج في العام السابق هي 0.00،و الدلالة الإحصائية للتمويل هي 0.042 وهي اقل من 0.05 وأيضا أن الدلالة الإحصائية لمستلزمات الإنتاج هي 0.002 وهي اقل من 0.05

فأننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة وهي أن C_1, C_2, C_3 لا تساوي الصفر . المتغيرات المستقلة لهما تأثير ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع وهو الرقم القياسي لأسعار

المنتج PPI، بالإضافة إلى C4 يساوي الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم وهي عدم وجود علاقة للمتغير المستقل الانتفاضة لعدم دلالة معنويتها الإحصائية.

الاختبارات القياسية للنموذج:

اختبار ديربن واتسون لتحديد مشكلة الارتباط الذاتي

من قيمة ديربن واتسون (Durbin-Watson **2.71**) هي اكبر من (0.05،3،13)du=1.75 نقبل فرض العدم أي ليس هناك ارتباط ذاتي وبالتالي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

اختبار مشكلة عدم ثبات التباين من خلال اختبار وايت

وجدنا Prob. Chi-Square = 0.3776 هي اكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

اختبار مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة الباقية في النموذج وذلك عن طريق عمل انحدار بين المتغيرين المستقلين وهما X2،X1 مع الرقم القياسي لأسعار المنتج. تبين أن قيمة R^2 هي 0.41 و0.32 حيث أنها اقل بكثير من 0.8، وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرين المستقلين وأن كل متغير لا يفسر الأخر بسبب الضعف الشديد في قيمة R-squared وان معامل التحديد بين التمويل المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني وتكاليف مستلزمات الإنتاج هو 0.004 وهو ضعيف واقل من 0.8 وبالتالي لا يوجد مشكلة الارتباط المتسلسل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

تشير نتائج النموذج في المدى القصير إلى إن:

- كل ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المنتج في العام السابق 1% يزيد الرقم القياسي لأسعار المنتج الحالية بنسبة 0.73 %
- هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وبين تمويل منظمات المجتمع المدني وبين الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الأسماك، فكل 10مليون دولار مقدم من قبل هذه المنظمات يزيد الرقم القياسي لأسعار المنتج ب 0.5%.
- يزداد الرقم القياسي لأسعار المنتج ب 0.14% بزيادة تكاليف الإنتاج بالف دولار

ونفسر ازدياد الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI) بزيادة حجم الأموال المقدمة من قبل منظمات المجتمع المدني،

- كالأتي جزء من حجم الأموال المقدمة للمنظمات المجتمع المدني يغطي تعويضات المزارعين وأضرارهم من جراء سياسات الإسرائيلية من تجريف الأراضي الزارعية وتأهيل البنية التحتية، وبالتالي لا يزداد حجم الإنتاج الزراعي (العرض) ولا يحدث انخفاض في أسعار المنتج للسلع الزراعية .
- بالإضافة إلى أن جزء من حجم الأموال ليست متجهة نحو الإنتاج الزراعي المباشر فقد كان جزء منها مساعدات الغذائية المستوردة من البلدان المانحة مثل الدقيق والزيوت النباتية، كما قدمت هذه المنظمات السلال الغذائية من الخضار، والمنتجات الغذائية، وبالتالي ازداد الطلب من قبل هذه المنظمات على هذه السلع فارتفعتأسعار ها و لا تتوافر مستلزمات الإنتاج في قطاع غزة ،
- كما إلى إن الأراضي الفلسطينية تعاني من مشكلة الركود التضخمي: بطالة مرتفعة مع ارتفاع الأسعار. ثانيا: غالبية مستلزمات المواد الخام الداخلة في الزراعة هي مستوردة من الخارج (التضخم المستورد)، وبالتالي يدفع المنتج سعرا أعلى لمستلزمات الإنتاج لتلبية الطلب الناجم عن زيادة الدخل المحلي،
- . **وخالفت دراسة (سروجي، غزاونة، 2009،)** حيث لا تتمتع العلاقة بين مستلزمات الإنتاج مع الرقم القياسي للأسعار بأي دلالة إحصائية ولكن هذه الدراسة تدرس المساعدات الغذائية فقط، أي لا تتضمن أي مساعدات نقدية أو بمستلزمات الإنتاج كما هو الحال في هذه الدراسة.
- **وتوافق دراسة (Gelan،2006)** حيث تسبب المساعدات النقدية في الحبشة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- ليس هناك ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الخارجية (الانتفاضة) وبين الرقم القياسي الأسعار المنتج (الزراعة وصيد الأسماك لعدم دلالتها المعنوية، حيث يزداد النشاط الزراعي في حالة عدم الاستقرار والحصار على قطاع غزة لأن الزراعة هي صمام الأمان. ومن البديهي الاعتماد على الذات في زراعة السلع التي يمكن توفيرها محليا.

اختبار الفرضية الثالثة :

ضعف الاهتمام بمراعاة اولويات التنمية الزراعية عند منظمات المجتمع المدني حيث تؤثر سلبا على التنمية الزراعية المستدامة.

طريقة اختبار الفرضية من خلال مقارنة بين التمويل الفعلي لمنظمات المجتمع المدني والتمويل المطلوب منها حسب إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ولتعذر البيانات الكافية عن حجم التمويل اقتصر الباحث على الفترة 2008-2009 ، في أهم برامج من برامج الإستراتيجية

أولويات التنمية الزراعية المستدامة قد حددتها إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في عشرة برامج ويفترض أن يكون نصيب منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة[40] في مجال الزراعة من تمويل هذه البرامج ب 30% و نصيب القطاع الخاص ب 50%و نصيب الحكومة ب 20%.

شكل (5-4): مصادر تمويل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

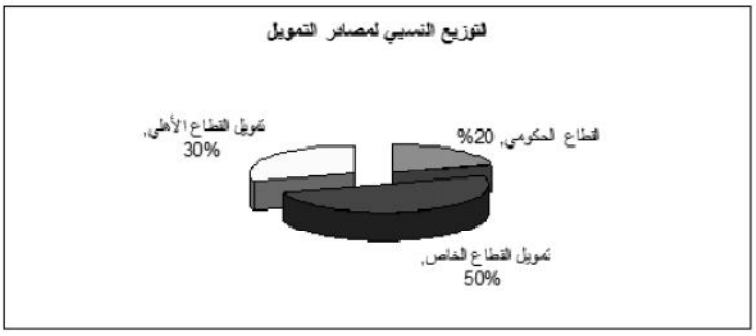

المصدر (وزارة الزراعة 2008)

جدول (5-3): يوضح برامج إستراتيجية التنمية الزراعية وزارة الزراعة فلسطين

الرقم	البرامج	تكلفة البرامج (مليون دولار)	نسبة البرامج من التكلفة الإجمالية
١.	برامج الأمن المائي	٢٢٤	%٢٢,٤
٢.	برامج الأمن الغذائي	٣٤٥	%٣٤,٥
٣.	برامج مستلزمات الإنتاج	٥٥	%٥,٥
٤.	برامج حماية البيئة	٢٦	%٢,٦
٥.	برامج الثروة الحيوانية	١٠٠	% ١٠
٦.	برامج البنية التحتية	١٦٨	%١٦,٨
٧.	برامج ربط القطاع الزراعي بالصناعي	٩٤	% ٩,٤
٨.	برامج البحوث العلمية	٢٠	% ٢
٩.	برامج التنمية البشرية و بناء القدرات	١٠	% ١
١٠.	برامج التنمية الريفية	٥٨	% ٥,٨
	الإجمالي	١٠٠٠(مليار دولار)	% ١٠٠

المصدر (وزارة الزراعة 2008)

(40) لم يستطلع الباحث فصل تمويل المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني عن التمويل المقدم من المساعدات الدولية او منظمات الدولية العاملة في قطاع غزة في هذه الفرضية ولكن من المنطقي إنهما لم يمولا التنمية الزراعية بشكل كاف.

الجدول (4،5) يوضح تكلفة البرامج السنوية ونصيب منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تمويلها لهذه البرامج (التمويل المسهدفت) وتمويلها الفعلي لعامي 2008–2009 ونسبة تمويل المنظمات من المطلوب منها هذه الإستراتيجية (التمويل الفعلي)

البرنامج	تكلفة البرامج السنوية حسب الإستراتيجية التنمية الزراعية خلال عام واحد	نصيب منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تمويلها لهذه البرامج وهي 30% خلال عام (التمويل المسهدفت) حسب الإستراتيجية التنمية الزراعية	نصيب منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية في تمويلها لهذه البرامج وهي 30% خلال عامين 2008-2009	نصيب منظمات المجتمع المدني و المنظمات الدولية في تمويلها لهذه البرامج لعامي 2008-2009 (التمويل الفعلي)	تمويل المنظمات الفعلي على التمويل المسهدفت في الإستراتيجية	نسبة تمويل المنظمات الفعلي من التمويل المسهدفت في الإستراتيجية
برامج الأمن المائي	22.4 مليون دولار	22.4* 30%= 6.77 مليون دولار	22.4*2* 30% = 13.44 مليون دولار	1.845 مليون دولار	1.845 / 13.44	13.7%
برامج الأمن الغذائي	24.5 مليون دولار	24.5 *30 % = 7.35 مليون دولار	24.5 *2 * 30% =14.7 مليون دولار	33.127 مليون دولار	33.127 / 14.7	%225
برامج الثروة الحيوانية	10 مليون دولار	10*30 % = 3 مليون دولار	10*2*30% = 6 مليون دولار	4.464 مليون دولار	4.464 / 6	%74
برامج البنية التحتية	16.8	16.8 * 30% =10.04 مليون دولار	16.8*2*30% =10.08 مليون دولار	13.557 مليون دولار	13.557 / 10.08	%134

الجدول من إعداد الباحث بناءا على بيانات وزارة الزراعة (الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، و دليل المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة)

النتائج التي توصلت إليها الفرضية كانت ما يلي:-

ضعف تمويل برامج الأمن المائي من قبل منظمات المجتمع المدني والدولية حيث بلغت نسبة تمويل الفعلي من المسهدفت 13.7%.

التوجه الرئيس هو التخفيف من الفقر، فقد قدمت الاموال ولكن ليس بصورة تنموية، وانما بصورة إغاثية فحجم سلة الخضار التي تقدم للفقراء هي 9.14 مليون دولار وحجم المساعدات للمحاصيل التصديرية والنشاطات التصديرية للمزارعين[41] كان 11.244 مليون دولار مع العلم خلال نفس الفترة كان التصدير يساوي صفر .

ضعف مساهمة منظمات المجتمع المدني في دعم برامج الثروة الحيوانية فقد قدمت 74% من التمويل المسهدفت .

تنفيذ برامج البنية التحتية بناء على معالجة اثار الحصار والحرب على قطاع غزة وقدمت مساهمة 134% من المساهمة المفترضة، مع العلم ان هذه المشاريع من شق طرق زراعية أو تأهيلها أو بناء مختبرات زراعية هي مشاريع لا يفضل القطاع الخاص الاستثمار بها، لانها مشاريع ذات طابع عام.

وفي هذا المجال نجد أن جزء من الدراسات السابقة تدعم هذه النتيجة مثل:

دراسة **(مقداد،2005)** حيث اشار الى أن الدعم الإغاثي لا يمكن إهمال آثاره على فئة الفقراء والمتضررين، غير أن هذه الآثار لم ترتق لتؤثر على استقرار الاقتصاد وخلق فرص العمل اللازمة لتخفيض مشكلة البطالة في فلسطين وتحقيق التنمية المستدامة وتنسجم مع اولوياتها.

وتتفق مع دراسة **(السمالوطي،2011)** حيث تشير الى استمرار تمويل منظمات المجتمع المدني للأنشطة الخيرية والإنسانية التي تتبنى حلولاً علاجية تسكينية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، بعبارة أخرى، مازالت الأولويات الحاكمة لسياسات تمويل منظمات المجتمع المدني هي تلبية الاحتياجات العاجلة الملحة للمواطنين، وليس التصدي لقضايا التنمية على الأجل الطويل، لاسيما في ظل استمرار عدم تبلور واستقرار رؤية واضحة لدور المجتمع المدني في قيادة التغيير.

وتتفق مع دراسة **(كرزم،1999)** حيث تعمل منظمات المجتمع المدني الزراعية في سد الفجوات الخدماتية مثل: استصلاح الأراضي، شق طرق زراعية، وتوفير الأشتال، وتدريب المهندسين الزراعيين، ولكن مع عدم فاعلية هذه النشاطات فعليا على الأرض، من حيث حجم الفئات المسهدفتة، ومدى عدالة توزيعها وعدم مراعاة أولويات التنمية. ويبرر تجاهل وتهميش القطاع الزراعي كونه مرتبطا أساسا بالأرض

---

(41) يقصد بالمحاصيل التصديرية للفتجات الزراعية مثل الفراولة و زهور القرنفل والشيري(بندورة صغيرة) وتؤكد وزارة الزراعة إن هذه المحاصيل مستنزفة للمياه وتستلزم تشغيل أيدي عاملة كثيرة و الربحية الاقتصادية لهذه المنتجات لصالح شركة جريسكو الإسرائيلية بالإضافة إلى العقبات التصديرية التي تضعها إسرائيل بحجج أمنية مما يفقد الميزة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الأوروبية.

والمياه وبالتالي المانحين غير معنيين بتجاوز الاتفاقات الإسرائيلية_الفلسطينية التي أبقت السيادة على الأرض والمياه لإسرائيل.

وتختلف مع (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2003) حول الفرصة الإستراتيجية القطرية لجمهورية سيراليون حيث ظهرت نتائج إيجابية للمنظمات غير حكومية في تنفيذ مشاريع التنمية بعد الحرب الأهلية (1991-2002)

وعليه تم قبول الفرضية القائلة بوجود ضعف الاهتمام بمراعاة أولويات التنمية الزراعية عند منظمات المجتمع المدني.

5-5 الخاتمة

في هذا الفصل تطرقنا إلى منهجية الدراسة ومجتمع العينة ومتغيرات الدراسة حيث يوجد عدد من المتغيرات المستقلة تؤثر في التنمية الزراعية المستدامة مثل حجم تمويل المقدم من منظمات المجتمع المدني والمؤثرات الداخلية مثل مستلزمات الإنتاج الزراعي ، تم بناء نموذجين قياسيين :الأول نموذج الرقم القياسي لأسعار المنتج الزراعية وصيد الأسماك كمتغير تابع، والثاني نموذج الإنتاج الزراعي كمتغير تابع ولكن كانحدار بسيط ، وقد أضيف متغير المتغير التابع في العام السابق بدلا عن متغير الزمن وتوصلنا إلى نتائج توافقت مع دراسات محلية و عربية وخالفت دراسات أخرى، وفي الفصل القادم سوف نعدد النتائج بشكل مباشر ونضع مجموعة من التوصيات .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 النتائج

6-2 التوصيات

6-1 النتائج:

لقد أكدت الدراسة التطبيقية على النتائج التالية :

أولاً : النتائج المرتبطة بالدور التمويلي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني الزراعية:

الرقم القياسي لأسعار المنتج السلع الزراعية والأسماك

كل ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المنتج في العام السابق، يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتج الحالي بنسبة 0.73 % .

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تمويل منظمات المجتمع المدني وبين الرقم القياسي لأسعار الزراعة وصيد الاسماك فكل 10 مليون دولار مقدم من قبل هذه المنظمات يزيد الرقم القياسي ب (0.5%)

الإنتاج الزراعي

إن زيادة بمقدار 10% في حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الزراعي Y بمقداره 1.07% ، وذلك عند ثبات أسعار عناصر مستلزمات الإنتاج الزراعي،

إن زيادة بمقدار 10% في استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعية (X_2) يؤدي إلى زيادة في نفس الاتجاه للإنتاج الزراعي Y مقداره 9.46% ، وذلك عند ثبات التمويل المقدم من قبل منظمات المجتمع المدني.

لا يوجد تأثير بين المؤثرات الخارجية(الانتفاضة) على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الزراعية وصيد الأسماك.عند مستوى معنوية 0.05

لا يوجد تأثير بين المؤثرات الخارجية(الانتفاضة) على الإنتاج الزراعي عند مستوى معنوية 0.05

ثانياً : ما يتعلق بمراعاة أولويات التنمية الزراعيةعند منظمات المجتمع المدني، حيث تؤثر سلباً على التنمية الزراعية المستدامة.

هناك ضعف في تمويل برامج الأمن المائي من قبل منظمات المجتمع المدني.

التوجه الرئيس لمنظمات المجتمع المدني هو التخفيف من الفقر دون مراعاة التركيز على الابعادالتنموية،و أنما بصورة إغاثية. فحجم سلة الخضار التي تقدم للفقراء هي 9.14 مليون دولار وحجم المساعدات للمحاصيل والنشاطات التصديرية للمزارعين بلغت 11.244 مليون دولار، وذلك خلال عام 2008-2009، خلال حصار خانق يمنع التصدير.

ضعف مساهمة منظمات المجتمع المدني في دعم برامج الثروة الحيوانية.

يتم تنفيذ برامج البنية التحتية بناء على معالجة آثار الانتفاضة والحرب على قطاع غزة، حيث قدمت هذه المنظمات تمويلا ب134% من المساهمة المفترضة، مع العلم أن هذه المشاريع من شق طرق زراعية أو تأهيلها أو بناء مختبرات زراعية، هي مشاريع لا يفضل القطاع الخاص الاستثمار فيها، لأنها مشاريع ذات طابع عام.

عدم ملاءمة اولويات هذه المنظمات مع اولويات التنمية المحلية يشكل فاقدا ينجم عن عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة المنسجم مع اولويات التنمية الزراعية المحلية.

6-2 التوصيات:

بعد استعراض نتائج النموذج القياسي للتنمية الزراعية المستدامة والدور التمويلي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تحقيقها فإنه يمكننا الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كالتالي:

توصيات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني:

ربط برامج منظمات المجتمع المدني في فلسطين ببرامج تنموية منظمة يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته وأولوياته التنموية، بعيداً عن العفوية ورفض المشاريع التي لا تلائم خطتنا التنموية، وإعطاء أولوية خاصة لدعم المشاريع الصغيرة.

الاهتمام بالبعد التنموي والمعتمد على دراسات الجدوى الاقتصادية، والتركيز على دعم و تشجيع سياسات إحلال الواردات، والثروة الحيوانية والابتعاد عن المشاريع التي تستنزف المياه.

لا بد من تطوير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الزراعة)، بحيث تأخذ هذه العلاقة الشكل التكاملي وتدفع باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة، و

اختيار طرق اتصال فاعلة بين هذه المنظمات مع السلطة والممولين ، وان تكون معتمدة على فريق عمل يمتاز بالكفاءة .

أن يأخذ التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، الطابع المهني بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تنسيق في تقسيم الأدوار، وتفعيل عملية الاتصال والحوار بدل سياسة المنافسة غير المجدية.

تحسين مستوى إدارة المشاريع لهذه المنظمات، لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال عقد دورات تدريبية متقدمة للكوادر البشرية والإدارية العاملة فيها.

توصيات الخاصة بالسلطة الوطنية ووزارة الزراعة:

ضرورة إعداد المشاريع وفقا لأولويات التنمية الزراعية والريفية ضمن الموارد المالية المتاحة.

إصدار قرار ينظم التمويل الغير رسمي، وبالذات عمل مؤسسات الإقراض في منظمات المجتمع المدني.

إصدار قانون التأمين الزراعي لتغطية المخاطر الطبيعيةو الكوارث.

تحديد حد أدنى لنسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي نظرا لحاجة التمويل الزراعي، مع تحديد نسبة الفوائد القصوى على هذه القروض ضمن الصيغ الإسلامية للتمويل لتلائم ثقافة المزارعين.

إعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في العملية التنموية من خلال منح تسهيلات جمركية لاستيراد مستلزمات الإنتاج مثل المبيدات والأعلاف التي تشكل عبئ كبير على المزارعين.

إنشاء شركات مساهمة عامة في التمويل والاستثمار الزراعي، تساهم الحكومة بنصيبها في هذه الشركة، وتعمل على الاستثمار الزراعي في قطاعات لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار بها.

دعم الجمعيات التعاونية الزراعية والتركيز على دورها في حشد التمويل الذاتي للمزارعين.

حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني العشوائي.

تطوير قياس مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة لتلائم المؤشرات الدولية الصادرة عن البنك الدولية والمؤسسات الدولية.

توفير الاستثمارات في البنية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية، بما يسهل على القطاع الخاص توجيه استثمارته إلى قطاع الزراعة .

العمل على زيادة كفاءة المرشدين الزراعيين .

توصيات خاصة بالفلاحين:

استخدم التكنولوجية الحديثة في عملية الري لتوفير المياه من أجل ضمان حق الاجيال القادمة، والبذور المهجنة التي تستطيع مقاومة الملوحة والأمراض .

المحافظة على الأرض الزراعية من الزحف العمراني واعتبار ملكية الأرض ادخار مستقبلي .

الاندماج في الجمعيات التعاونية، لتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار أرخص.

حشد التمويل الذاتي، وزيادة الادخار الزراعي ، والحد من الاعتماد على الغير .

توصيات خاصة بالأخوة الباحثين

نوصي بدراسة بعض المواضيع التالية:

- أثر تطبيق إستراتيجية التنميةالزراعية في الميزان التجاري الزراعي .
- الدور الإرشادي لوزارة الزراعة في التنمية الزراعية المستدامة
- أثر الاستخدام المكثف للمبيدات على التنمية الزراعية المستدامة
- دور العمالة الزراعية في الميزة التنافسية للصادرات الزراعية

المراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب:-

- الأمين، عبد الوهاب، (2000) التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية ، دار حافظ للنشر ، جدة. المملكة العربية السعودية.
- بري، عدنان ماجد عبد الرحمن (2002)، طرق التنبؤ الإحصائي الجزء الأول، جامعة الملك سعود، كلية العلوم، قسم الإحصاء وبحوث العمليات، يناير 2002.
-تودارو، ميشيل (2010) التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسني ومحمود محمود دار المريخ الرياض، المملكة العربية السعودية.
-جامعة القدس المفتوحة(1995)، الزراعة في فلسطين—الطبعة الأولى-1995.
-جبلز، رومر، مالكولم ومايكل (1995)، اقتصاديات التنمية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية
-حبيب، فايز إبراهيم (1985) نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.
-حبيب، فايز إبراهيم (1994)، مبادئ الاقتصاد الكلي، فايز إبراهيم الحبيب، الطبعة الثالثة، 1994، الرياض.
-الحسني، عرفان تقي (1999)، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
-بدوي، هناء حافظ. (2002)، إدارة وتنظيم المؤسسات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الازاريطة، الإسكندرية، مصر.
-الداهري، عبد الوهاب. (1998)، اقتصاديات الإصلاح الزراعي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد العراق.
-زهران، حمدية(1984)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر.
-عجمية، الليثي، محمد ومحمد، (2001)، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها وسياساتها، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
-عجيمة، محمد عبد العزيز (1986)، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (1986).

-عريقات، حربي (1992)، مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
-عطية، عبد القادر (2004) ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر.
-غنيم وأبو زنط (2005) التنمية المستديمة، دار أبو صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
-القدس المفتوحة (2007) الاقتصاد الفلسطيني ، القدس، فلسطين .
- المصري، رفيق يونس (1996)، نظريات التمويل الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.
-النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (1992)، روضة الطالبين وعمدة المفتين- تحقيق عادل احمد، على محمد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
-هندي، منير إبراهيم (1988)، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، دار المعارف، الإسكندرية مصر .
-يونس، محمد محمود، محمد، مبارك عبد النعيم، (1985)، اقتصاديات التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية بيروت، لبنان .

ثالثاً - الدراسات:-

-أبو النصر، بهجت (2003)، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، عمان.
-أبو جامع، جابر، (2006)، رؤية مستقبلية لأداء القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال التحليل لديناميكيا البيانات الفترة 1980-2003/ ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي / كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين . 13-15 فبراير 2006
-أبو ظريفة، سامي (2006) العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية "الواقع والمستقبل" ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي / كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين .
-البيلاوي، حازم (1999) : "تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية"، مقدم للأمم المتحدة الأوسكو، قسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك
-الجعبري، ماهر، 2010، المجتمع المدني والتمويل الأجنبي.. "آفاق أم تحديات مركز الجزيرة للإعلام ،الدوحة، قطر

-الراعي، نصر الله، الصوراني (2006)دراسة حول الخيار ات والبدائل المتاحة للتشغيل بعد الانسحاب من قطاع غزة ، وزارة الاقتصاد الوطني.
-الرفاتي ،علاء الدين(2006) واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي / كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة
-سكستون، ريتشارد. (2000) العلاقة بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية-شراكة وتعاون. وقائع جلسات المؤتمر الدولي 2000م.
-السمالوطي، جنات (2011)، دور المؤسسات العربية المانحة في دعم منظمات المجتمع المدني "نحو عطاء أكثر فاعلية في المنطقة العربية". كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، مصر .
-شحاته، محمد سيد، النعيم، محمد بن إبراهيم (2010)، كفاءة التمويل الحكومي المباشر بالقطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.
-الصوراني، أحمد(2004) تشوهات الإدارة الرشيدة في منظمات الأعمال الأهلية الفلسطينية- وقائع مؤتمر عرض نتائج مشروع تطوير أداء المنظمات الأهلية 2004م.
-طعيمة، عوني (2003)، الإستراتيجية الوطنية كمظلة للتنمية الزراعية المستدامة /ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، عمان، الأردن.
-عبد الكريم، نصر(2010)، العلاقات الاقتصادية الأوروبية والفلسطينية-الدور الاقتصادي الأوروبي، مركز الزيتونة، بيروت، لبنان.
-علي، ناصر الشيخ (2010)، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، بيت ساحور، فلسطين.
-عودة،سيف الدين (2006) ،التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصر في و فاعليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية /ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي / كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة- فلسطين . 13-15 فبراير 2006
-عورتاني، هشام(2008)القطاع الزراعي في فلسطين الوضع الراهن ومتطلبات التطوير/ ورقة عمل مقدمة للمنتدى الاقتصادي العربي، القاهرة،.
-قرشي، فريد. (1997)، تنمية الموارد لتمويل مشاريع المنظمات الأهلية العربية. بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية. القاهرة، 17-19 مايو 1997م.

– قنديل، أماني، (1997) إلى أي حد يمكن الحديث عن مجتمع مدني متطور في مصر؟ ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر، جماعة تنمية الديمقراطية، 2–3 نوفمبر 1997، القاهرة، مصر

–المجلس الفلسطيني للتنمية والأعمار، بكدار،(2008) واقع ومعطيات الزراعة في فلسطين رام الله ، فلسطين.

–مقداد، حلس ،محمد وسالم (2005) **دور** البنوك الإسلامية في .**تمويل** .**التنمية** الاقتصادية بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة الجامعة الإسلامية 2005م

–مقداد، محمد إبراهيم (2005)، دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني "دراسة حالة قطاع غزة"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة الجامعة الإسلامية 2005م.

–مؤسسة التعاون ، البنك الدولي (2000)، العلاقة بين الحكومة الفلسطينية والمنظمات الأهلية: شراكة وتعاون. وقائع جلسات المؤتمر. بإشراف تجمع مؤسسة التعاون بالتشاور مع البنك الدولي 14–16 شباط 2000م.

–نخلة، خليل (1998)، مؤسساتنا الأهلية في فلسطين، الملتقى الفكري العربي، القدس، فلسطين .

–نصر –ربيع (2004) رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية دمشق سوريا.

–نوفل، أسامة (2002)، القطاع الزراعي الفلسطيني "تحليل المؤشرات، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد السابع والثامن، غزة، فلسطين .

–وزارة الداخلية والأمن الوطني (2010) دراسة حول وضع المؤسسات الأجنبية في قطاع غزة إعداد لجنة المؤسسات غير الحكومية ،2010

رابع ًا: الدوريات:–

–جامعة بيرزيت _برنامج دراسات التنمية (1999) كرزم، جورج، نحو تنمية زراعية معتمدة على الذات –بالتعاون مع مركز العمل التنموي (معا)

–الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2000) الأرقام القياسية لأسعار المنتجين.

–الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني_ الإحصاءات القومية سنوات مختارة رام الله، فلسطين.

–الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،الإحصاءات الزراعية ،إصدارات متنوعة،1996–2008 رام الله، فلسطين.

-الحوار المتمدن (2006)، قوجمان، حسين، الكولخوزات ودورها في بناء الاشتراكية، العدد: 1462 - 15/2/2006.

-ديوان الفتوى و التشريع الوقائع الفلسطينية. العدد الثاني والثلاثون قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية- مادة رقم (33)، غزة فلسطين.

-سلسلة مجلة دعوة الحق (1989)صابر، حلمي عبد المنعم. "المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل". مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، السنة الثامنة، العدد (92)، 1409هـ.

-سلطة المياه، تقرير السنوي 2010 غزة، فلسطين.

-سلطة النقد (2010) تقارير سنوية ، رام الله فلسطين

-شبكة المنظمات الأهلية تقارير مختارة ،غزة ، فلسطين pengo

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (2003) ، وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية لجمهورية سيراليون، المجلس التنفيذي _الدورة الثمانون، روما، ديسمبر 2003

-مجلة أفريقية عربية الباز، شهيدة (2000)، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية ، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث أكتوبر ،2000

-مجلة أفريقية عربية (2000)،الباز،شهيدة، دور المنظمات الأهلية العربية في تنمية المجتمعات المحلية، مركز البحوث العربية بالقاهرة، المجلد الثالث أكتوبر

-مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية الدويس، (1992)،عبد العزيز، أبو الوفا، عصام، منصور، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الزراعي السعودي قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 37(3):1-26 (1992م).

-مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية شطا،موسى، محمد ، شهيناز ، (2010) تحليل قياسي للاستثمار الفعلي والمسهدفت في القطاع الزراعي المصري جامعة المنصورة العدد 1 :12 ،2010 المنصورة، مصر

-مجلة الحوار المتمدن(2010) كوجر ،هاشم ، الإطار النظري للتنمية الاقتصادية الزراعية وأهدافها - العدد: 3156 - 2010 / 10 / 16

-مجلة الزراعة من أجل التنمية (2008)، تقرير عن التنمية حول العالم 2008. البنك الدولي واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية.

-المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (2002)، منير، صديق الطيب. الأمن الغذائي في العالم العربي والمحددات والخمسين: السودان كمثال على ذلك. المجلد17: (34).

-المجلة العلمية لجمعية الإرشاد الزراعي المصرية (2003) منير، صديق الطيب و آل سكران، محمد، إقرار ممارسات الحفاظ على الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية،المجلد. (5):ص 60 – 68م.

-مجلة بحوث اقتصادية عربية (2010) عبد اللطيف، ناهد، تقييم سياسة الاستثمار والتمويل الزراعي في مصر:المحددات –الحلول، العدد52 خريف 2010.

-مجلة جامعة الملك سعود، العبيد (1421هـ/2000م)، عبد الله بن عبد الله، التنمية الزراعية من منظور إسلامي، م13، العلوم الزراعية (2)، الرياض. السعودية

-مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية (2008) ملاوي،احمد،أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية – –المجلد24–العدد الثاني.

-مجلة رؤية (2003)، لبد، عماد التنمية الاقتصادية في فلسطين،، العدد (11)، غزة، فلسطين.

-مجلة صامد الاقتصادي(1984)، الجعفري، محمود العدد 59، السنة السادسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان. الأردن .

- مجلة صامد الاقتصادي (1986)،دعيق، إسماعيل : دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية للأراضي الفلسطينية ، العدد 69 السنة الثامنة ، دار الكرمل للنشر و التوزيع، الأردن

-مجلة عالم الفكر (1999) الجنحاني، الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس،1999.

-مجلة قضايا وحوارات (2004) المبيرك، وفاء. النشاط التمويلي وأهمية الموارد المالية، 2004/4/11 (www.lahaonline.com).

-مركز الإنتاج الإعلامي (2007)، إصدارات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثالث عشر، جامعة الملك عبد العزيز، 2007.

-المركز الوطني للسياسات الزراعية (2003) بارتا ، سارتي، القروض الزراعية في سوريا ،دمشق سوريا

-المركز الوطني للسياسات الزراعية (2003) دوناتو، رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق سوريا.

-المركز الوطني للسياسات الزراعية (2004.)، كوفارو، ناديا، التنمية الزراعية و الزراعة وسياسات الاقتصاد الكلي، دمشق، سوريا.

-مركز أمان (2007)،لدادوة،حسن،مسألة العمل الأهلي، رام الله، فلسطين.

-مركز أمان(2007)،الشعيبي،عزمي، تقرير منظومة الشفافية و النزاهة، رام الله، فلسطين.

-مركز بيسان للبحوث والإنماء والبنك الدولي (2006)، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني ، رام الله، فلسطين
-مركز دراسات الوحدة العربية (1998) بشارة، عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت – لبنان.
-مركز دراسات الوحدة العربية (2007)، الأشرم، محمود (2007)، التنمية الزراعية المستدامة – العوامل الفاعلة.
-مصلحة بلديات الساحل تقارير سنوية 2007-2010 ، غزة فلسطين
-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس (2008)، صبري، نضال رشدي، تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني، رام الله، فلسطين. جيوسي ،عنان ،المياه والأمن الغذائي في قطاع غزة 2008، رام الله فلسطين.
-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2001)، لداودة، حسن وآخرين. علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، رام الله فلسطين.
-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)(2001) شلبي، ياسر، تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله، فلسطين
-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس(1996)، شعبان، رضوان على: نحو إستراتيجية تنموية فلسطينية، ماس، سبتمبر 1996 رام الله، فلسطين.
-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس(2003)، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، رام الله، فلسطين.
-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) (2003)نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني. رام الله، فلسطين.
-المعهد العربي للتخطيط (1998) محمد زكي. علي، أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة للبعد البيئي في الاقتصاد المصري.
-المعهد العربي للتخطيط (1998)، أبو علي،محمد سلطان،التنمية الريفية بالدول العربية الأقل نمواً .
-المعهد العربي للتخطيط (1998)، نصار، سعد. تخطيط التنمية الريفية،
-مكتب الرئيس ، لجنة حصر الأضرار والتعويضات ، غزة فلسطين ،2008
-منظمة التنمية الزراعية العربية (2007)، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025 جامعة الدول العربية (2007)الخرطوم ، السودان
-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007 الخرطوم ، السودان

-وزارة الاقتصاد الوطني (الإدارة العامة للشركات)، تقرير 2011. غزة فلسطين.
-وزارة التخطيط، تقارير غزة، فلسطين 2008-2010.
-وزارة الداخلية والأمن الوطني (الإدارة العامة للخدمات العامة)، تقارير غزة فلسطين 2010-2011.
-وزارة الزراعة (2010)، إصدار إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، 2010، غزة، فلسطين.
-وزارة الزراعة(2009) أبو دقة، أكرم، إصدار دليل المنظمات الأهلية لعاملة بالقطاع الزراعي في قطاع غزة، فلسطين.
وزارة الزراعة، تقارير السنوية 2007-2010 غزة، فلسطين.
وزارة المالية تقارير سنوية 2008-2010 . غزة فلسطين.

خامساً: الرسائل العلمية:-

-شـــــرف،جهاد محمد محمد (2006) . أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية. دراسة ميدانية . المؤسسات الأهلية في قطاع غزة رسالة ماجستير كليـــة التجـــارة. قـسم المحاسبة والتمويل/إشراف فارس أبو معمر. الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين
-الحربي، سعد سليم سالم السهلي، (2001) واقع التمويل في الاتجاهات الاقتصادية الحديثة/ رئاسة هيئة الأركان العامة، كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة، وزارة الدفاع المملكة العربية السعودية الدورة السابعة والعشرون 2000-2001م.
-حمدان، زياد احمد علي (2001)، واقع التمويل في الصناعة الفلسطيني، رسالة ماجستير في جامعة النجاح إشراف باسم مكحول.
-الدرابسة، وصالة محمد حسن (1997) التمويل غير الربوي في مؤسسة الإقراض الزراعية الأردنية، دراسة ميدانية، قدمت كرسالة ماجستير لمتطلبات نيل درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد الإسلامي من قسم الفقه والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك بإشراف زكريا القضاة وقاسم الحموري.
-عبد الكريم، السموحة احمد، (2009) رسالة ماجستير بعنوان تقويم دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع القاعدية في أنشطة التنمية الزراعية واستدامتها المشرف: أ. عبد المحمود حسن الشيخ، كلية الدراسات الزراعية، قسم الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
-هندي، كمال ،(2006) دور المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزه في العملية التنموية رسالة ماجستير بكلية التجـــارة. قـسم أدارة الأعمال /إشراف محمد مقداد ،الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

سادساً – المواقع الالكترونية:-

-وزارة التخطيط http://www.mop.ps/ar/arabic/?action=detail&id=85.

Food and Agriculture Organization of the United Nations http://www.fao.org/

-الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/nr.asp.

-موقع البنك الدولي عنوان الكتروني http://web.worldbank.org.

-موقع وزارة الزراعة غزة، فلسطين http://www.moa.pna.ps/strategy.aspx.

سابعا: المراجع الأجنبية:-

-Burton E. Swanson(2004)، Extension for Poverty Alleviation، Lessons from China، Proceeding of the 2nd International Conference on Agricultural Education and Environment ، Suwon، Korea.

-Food and Agricultural Organization،Agricultural Towards 2010 www.fao.com.

-Gelan، Ayele (2006) ،Cash or Food Aid? A General Equilibrium Analysis for Ethiopia Development Policy Review، Vol. 24، No. 5، pp. 601-624، September 2006.

-Hayami،Ynjiro ، Frenon ،Rotan (1986) Agricultural Development Global vision ،Macmeillan Press LTD London، UK

-International Fund for Agricultural Development، (2003)، the opportunityfor the country strategy of the Republic of Sierra Leone – Executive Board – Eightieth session – Rome، Italy

-Khallaf،Mahmoud Mohamed، El-Soweify، Heba-Talla Mohamed (2005) An Economic Study for Sectoral Distribution of Investments withConcentration on the Agricultural Sector in Egypt Agricultural Economic Research Institute Agricultural Research Center ،Egypt

-Mostafa،. Mohamed،. Sadek،Enas (2010) the role of the Agricultural and non Agricultural Institutions on enhancing linkages between the farm / non farm activities in Egypt، Dept. Agric. Economics.، Fac. Agric. – Fayum University. Egypt

-Nerlove، Marc (1956) Estimates of Elasticities of Supply of Selected Agricultural Commodities، J.Farm1956 Econ.، Vol.38، No.2، May.

-Reijntjes ،Coen، Haverkort ،Bertus،Waters_ Bayer،Ann (1992) Farming for the future،An Interoduction to low _Eternal Input And Sustainable Agriculture،Macmeillan Press LTD London، UK

-Ruttan،W.Vernon (1971)Agricultural development an international perspective ،، BY the Johns Hopkins press Reijntjes، Coen، et al.

Salmon،Lester ،Anheier، Helmut (1994). Farming for the Future: AnIntroduction to Low-External-Input and\sustainable Agriculture.، The emerging Sector، Baltimore: The John's HopkingsCompasative Project، 1994، p.23

-Vaggi، Gianni.Missaglia، Marco.Kattan، Fadi(2010) The Palestinian Economy /Theoretical and Practical Challenges /Proceedings of the Conference / University of Pavia، 15-16th June 2010.

-Wangwe، Samuel،(2004)، Innovation in rural finance in Tanzania Paper prepared for The Third Annual Conference on Microfinance held from 15th to 17th March 2004 at the AICC، Arusha.

الملاحق

الملاحق

الملحق(1.3) أسماء المؤسسات الدولية العاملة في القطاع الزراعي في عام 2010

م	اسم المؤسسة	Organization Name
1)	مؤسسة التعاون الاسباني	Spanish cooperation
2)	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	Food and Agriculture Organization (FAO)
3)	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Program (UNDP)
4)	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون	Swiss Agency for Development & Cooperation
5)	مؤسسة الرعاية الدولية (غزة)	Care international (Gaza)
6)	المجموعة العربية لحماية الطبيعة/ الأردن	The Arab group for the protection of nature Jordan /APN
7)	مكتب الممثلية الهولندية	Dutch Representative Office (NRO)
8)	جمعية الصداقة الدنمركية الفلسطينية	Danish Palestinian Friendship Association (DPFA)
9)	مساعدات الشعب النرويجي	Norwegian People's aid (NPA)
10)	مركز تطوير المؤسسات الفلسطينية	NGO Development Center (NDC)
11)	منظمة العمل ضد الجوع	(ACF)
12)	المفوضية الأوروبية (المساعدات الإنسانية)	European Commission >Humanitarian Aid (ECHO)
13)	أوكسفام سي	Oxfam Si
14)	مؤسسة كريك الايطالية	Italian Creek Foundation
15)	مؤسسة أفيدا الأسترالية	Union Aid Abroad – APHEDA
16)	مؤسسة كير الدولية	CARE International
17)	الوكالة السويدية	Swedish Agency
18)	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – الكويت	Arab Fund for Economic Development of Kuwait
19)	الوكالة الفرنسية للتنمية	French Development Agency (AFD)
20)	البنك الإسلامي للتنمية	Islamic Development of Bank
21)	مؤسسة مرسي كور	Mercy Corps
22)	مؤسسة إنقاذ الطفل	Save the Children
23)	البنك الدولي	The World Bank
24)	مجلس الخليج للتعاون (أوبك)	Gulf Cooperation Council (OPEC)
25)	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAAID)
26)	الوكالة اليابانية (جايكا)	Japan International Cooperation Agency (JICA)
27)	مؤسسة التعاون الدولي والفني	Agency for Technical Cooperation and Development (ACTED)
28)	المنظمة العربية للتنمية الزراعية	Arab Organization for Agricultural Development
29)	اللجنة الدولية للصليب الأحمر	International Committee of the Red Cross
30)	المؤسسة الايطالية (GVC)	Gruppo di VolontariatoCivile (GVC)

و الملحق (3 –2) يبين اسم القطاع و نصيبه وعدد المستفيدين والممول

#	اسم القطاع	نصيب القطاع/ $	عدد المستفيدين	المساحة	اسم الممول
1)	المحاصيل التصديرية والنشاطات التصديرية للمزارعين	11.244.685	950	5400	الممثلية الهولندية
2)	تأهيل واستصلاح الأراضي الزراعية	7.239.962	2210	7700	أكثر من جهة
3)	الإنتاج النباتي	3.500.000	3900	8600	هولندا والاتحاد الأوروبي
4)	الإنتاج الحيواني	3.082.000	2242	–	أكثر من جهة
5)	قطاع المياه	1.845.000	7600	76 بئر	أكثر من جهة
6)	الصيد البحري والأسماك	1.382.000	1900	946 مركب	أكثر من جهة
7)	تأهيل الدفيئات الزراعية	3.524.500	2345	2345	أكثر من جهة
8)	المشاريع الصغيرة	4.469.000	1340	–	أكثر من جهة
9)	حدائق منزلية	436.000	1393	700	أكثر من جهة
10)	سلة خضار	9.140.151	15620	–	أكثر من جهة
11)	طرق زراعية	1.250.000	2500	297 كم	أكثر من جهة
12)	خلق فرص عمل	1.805.100	8550	–	أكثر من جهة
القيمة الإجمالية					$ 48.918.398

و الملحق رقم(3–2–2)التمويل العربي والإسلامي للمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة

الرقم	اسم القطاع	نصيب القطاع/ $	عدد المستفيدين	المساحة	اسم الممول
1)	استصلاح أراضي	1.544.000	365	950	الصندوق العربي للإنماءAFESD
2)	الدعم الطارئ للقطاع الزراعي	7.607.691.73	1607	3500	البنك الإسلامي
3)	حدائق منزلية	1.200.000	1000	500	الصندوق العربي للإنماءAFESD
4)	المشاريع الصغيرة	1.363.798	200	–	البنك الإسلامي
القيمة الإجمالية					11.750.490 دولار أمريكي

ملحق (3-3) أسماء منظمات المجتمع المدني الزراعية

م	اسم المنظمة أو الجمعية
1)	الجمعية الأهلية لتطوير النخيل والتمور
2)	الجمعية الأهلية لحماية شجرة الزيتون
3)	لجمعية الريفية للتطوير الزراعي
4)	لجمعية الزراعية التنموية
5)	لجمعية الزراعية للتنمية الريفية
6)	جمعية إتحاد المزارعين الخيرية
7)	جمعية آسيا للتنمية والتطوير
8)	جمعية البر الخيرية الزراعية
9)	جمعية التطوير الزراعي والبيئي
10)	جمعية التنمية الزراعية- فرع الضفة
11)	جمعية التوعية والإرشاد الزراعي
12)	جمعية الثروة للتنمية
13)	جمعية الجنوب لتربية الدواجن اللاحم
14)	جمعية السطر الغربي لتطوير الريف وتنمية المزارع
15)	جمعية المركز الفلسطيني للزراعة الحيوية
16)	جمعية المزارعين الفلسطينيين
17)	جمعية المزارعين الفلسطينيين'
18)	جمعية المزارعين الفلسطينيين بمحافظة الوسطى الخيرية
19)	جمعية النحالين
20)	جمعية النخيل الفلسطينية للتنمية والتطوير
21)	جمعية النمط الزراعي
22)	جمعية النور الزراعية الخيرية
23)	جمعية الهواء والنور التنموية الزراعية
24)	جمعية الوادي الأخضر الزراعية للمنطقة الوسطى
25)	جمعية تأهيل الزراعة والمحافظة على البيئة
26)	جمعية تطوير المزارع الفلسطيني
27)	جمعية تنمية مزارعي الريف الفلسطيني
28)	جمعية غزة للزراعة والبيئة العامة
29)	جمعية مربي الدواجن والتنمية الريفية
30)	جمعية مركز خزاعه للزراعة المستمرة
31)	جمعية مزارعي البيوت البلاستيكية

32)	جمعية مزارعي التصدير للتنمية والتطوير
33)	جمعية منتجي الزراعات الآمنة
34)	جمعية منتجي الزهور الخيرية
35)	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
36)	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين – مكتب غزة
37)	جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي
38)	لمركز العربي للتطوير الزراعي
م	اسم النقابة العمالية
1)	النقابة العامة لعمال الصيد البحري
2)	جمعية المهندسين الزراعيين
3)	جمعية اتحاد الفلاحين الفلسطينيين
م	اسم الشركة غير الربحية
1)	الفلسطينية للإقراض والتنمية فاتن
2)	نماء للتنمية والتطوير
3)	ريف لخدمات تمويل الصغير
4)	ملتقى النجد التنموي

ملحق (4-1) الإنتاج - الاستهلاك - الفجوة لمنتجات الخضار 2006-2007

الفائض - الاكتفاء العجز	المحصول	المساحة المزروعة دونم	الإنتاج بالطن	المتاح الاستهلاك بالطن	الكميات الواردة بالطن	معدل استهلاك الفرد السنوي كجم	نسبة الاكتفاء الذاتي %	الفائض بالطن	سعر الطن بالشيكل
محاصيل الفائض	بطاطس	12958	43704	30000	0	20	146	13704	1468
	بطاطا حلوة	2055	7340	4500	0	3	163	2840	1055
	فلفل	2030	10102	7500	0	5	134	2602	2500
	خيار	5292	33742	30000	0	20	113	3742	1303
	بندورة	9116	91271	60000	0	40	152	31271	1210
	توت أرضي	2000	6000	3900	0	3	154	2100	2360
محاصيل الاكتفاء	كوسا	3940	10996	69109	0	8	100	0	1491
	ملوخية	3255	6024	6024	0	4	100	0	2404
	باذنجان	2652	13383	31338	0	10	100	0	1116
	خس	482	1168	1168	0	0.78	100	0	1500
	لوبيا	752	279	279	0	0.16	100	0	2282
	بازيلاء	2220	1555	1555	0	0.9	100	0	3525
	فول	775	978	978	0	0.7	100	0	3525
	سبانخ	970	1918	1918	0	1.3	100	0	1787
	سلق	667	1855	1855	0	1.2	100	0	858
	لفت	257	711	711	0	0.5	100	0	764
	ملفوف	3030	9815	9815	0	6	100	0	1258
	بامية	1419	816	816	0	0.6	100	0	7969
	قرع	138	464	464	0	0.3	100	0	1661
	فجل	656	1426	1426	0	1	100	0	810
	زهرة	2665	7129	7129	0	5	100	0	1731
	ذرة شامية	2795	5450	5450	0	3	100	0	867
محاصيل العجز	بصل	3970	11607	18000	6393	12	65	- 6393	2066
	جزر	1330	3055	3456	401	3	88	-401	1627
	شمام	494	1547	3000	1000	2	52	-1453	1744
	بطيخ	3320	11943	22500	3000	15	53	-10557	1000
	ثوم	512	780	1503	723	1.1	51	- 723	5746

المصدر ووزارة الزراعة 2010

ملحق (5-1) الدراسة القياسية

Dependent Variable: PPI

Method: Least Squares

Date: 08/16/11 Time: 16:48

Sample (adjusted): 1998 2010

Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.007693	6.479857	1.390107	0.2020
PPI(-1)	0.793776	0.098911	8.025137	0.0000
X1	0.058348	0.022772	2.562274	0.0335
X2	0.000137	3.38E-05	4.069518	0.0036
X3	-2.422096	1.878464	-1.289403	0.2333

R-squared	0.978829	Mean dependent var	95.70308
Adjusted R-squared	0.968244	S.D. dependent var	10.23336
S.E. of regression	1.823602	Akaike info criterion	4.323228
Sum squared resid	26.60420	Schwarz criterion	4.540516
Log likelihood	-23.10098	Hannan-Quinn criter.	4.278565
F-statistic	92.47075	Durbin-Watson stat	2.717693
Prob(F-statistic)	0.000001		

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.908132	Prob. F(4،8)	0.5031
Obs*R-squared	4.059554	Prob. Chi-Square(4)	0.3980
Scaled explained SS	2.158721	Prob. Chi-Square(4)	0.7066

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 08/16/11 Time: 16:51

Sample: 1998 2010

Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.701288	5.725187	1.519826	0.1670
PPI(-1)^2	-0.001662	0.001022	-1.626598	0.1425
X1^2	0.000226	0.000412	0.547851	0.5987
X2^2	2.32E-10	3.20E-10	0.725089	0.4891
X3^2	5.955410	3.575587	1.665576	0.1344

R-squared	0.312273	Mean dependent var	2.046477
Adjusted R-squared	-0.031590	S.D. dependent var	3.569566
S.E. of regression	3.625509	Akaike info criterion	5.697589
Sum squared resid	105.1545	Schwarz criterion	5.914878
Log likelihood	-32.03433	Hannan-Quinn criter.	5.652927
F-statistic	0.908132	Durbin-Watson stat	1.381355
Prob(F-statistic)	0.503119		

Dependent Variable: PPI
Method: Least Squares
Date: 08/19/11 Time: 07:53
Sample (adjusted): 1998 2010
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.09211	6.239881	1.937875	0.0846
PPI(-1)	0.734994	0.090952	8.081086	0.0000
X1	0.055305	0.023468	2.356597	0.0428
X2	0.000142	3.48E-05	4.084165	0.0027

R-squared	0.974430	Mean dependent var	95.70308
Adjusted R-squared	0.965906	S.D. dependent var	10.23336
S.E. of regression	1.889535	Akaike info criterion	4.358198
Sum squared resid	32.13308	Schwarz criterion	4.532029
Log likelihood	-24.32829	Hannan-Quinn criter.	4.322468
F-statistic	114.3239	Durbin-Watson stat	1.845774
Prob(F-statistic)	0.000000		

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.969081	Prob. F(9,3)	0.5762
Obs*R-squared	9.672846	Prob. Chi-Square(9)	0.3776
Scaled explained SS	5.699675	Prob. Chi-Square(9)	0.7696

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/19/11 Time: 08:18
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-763.4908	544.7971	-1.401422	0.2556
PPI(-1)	14.39041	13.38012	1.075507	0.3609
PPI(-1)^2	-0.029290	0.079501	-0.368424	0.7370
PPI(-1)*X1	0.006148	0.036011	0.170720	0.8753
PPI(-1)*X2	-0.000117	5.44E-05	-2.161163	0.1194
X1	-1.131791	2.523590	-0.448484	0.6842
X1^2	-0.005381	0.003747	-1.436186	0.2465
X1*X2	1.25E-05	9.11E-06	1.368538	0.2646
X2	0.003850	0.002272	1.694649	0.1887
X2^2	3.77E-08	1.82E-08	2.075571	0.1295

R-squared	0.744065	Mean dependent var	2.471776
Adjusted R-squared	-0.023740	S.D. dependent var	4.034167
S.E. of regression	4.081771	Akaike info criterion	5.723064
Sum squared resid	49.98257	Schwarz criterion	6.157640
Log likelihood	-27.19991	Hannan-Quinn criter.	5.633739
F-statistic	0.969081	Durbin-Watson stat	1.201073
Prob(F-statistic)	0.576231		

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 08/16/11 Time: 13:38
Sample: 1997 2010
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.66155	58.68214	0.198724	0.8469
Y(-1)	-0.102308	0.225185	-0.454331	0.6603
X1	1.045581	0.371844	2.811877	0.0203
X2	0.002765	0.000441	6.269390	0.0001
X3	-38.99154	24.97481	-1.561235	0.1529

R-squared	0.844513	Mean dependent var	252.6129
Adjusted R-squared	0.775407	S.D. dependent var	63.79227
S.E. of regression	30.23193	Akaike info criterion	9.928127
Sum squared resid	8225.727	Schwarz criterion	10.15636
Log likelihood	-64.49689	Hannan-Quinn criter.	9.907000
F-statistic	12.22064	Durbin-Watson stat	2.299754
Prob(F-statistic)	0.001106		

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.670354	Prob. F(4,9)	0.6288
Obs*R-squared	3.213635	Prob. Chi-Square(4)	0.5227

Scaled explained SS	2.301640	Prob. Chi-Square(4)	0.6805

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/16/11 Time: 13:42
Sample: 1997 2010
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-503.4707	1158.420	-0.434619	0.6741
Y(-1)^2	0.010627	0.018239	0.582627	0.5744
X1^2	-0.188338	0.142224	-1.324233	0.2181
X2^2	2.01E-08	8.10E-08	0.248048	0.8097
X3^2	982.4792	896.4377	1.095982	0.3015

R-squared	0.229545	Mean dependent var	587.5519
Adjusted R-squared	-0.112879	S.D. dependent var	1135.166
S.E. of regression	1197.522	Akaike info criterion	17.28635
Sum squared resid	12906532	Schwarz criterion	17.51458
Log likelihood	-116.0044	Hannan-Quinn criter.	17.26522
F-statistic	0.670354	Durbin-Watson stat	2.239113
Prob(F-statistic)	0.628767		